سلسلة المعارف الإسلامية

٦٧

عِصْمَةُ الأَنْبِيَاءِ عليهم السلام

الأستاذ

زين العابدين عبدعلي طاهر

تحظى إصدارات المركز

بالمتابعة والتقويم والإشراف العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز

الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على نبيّنا محمد وآله الطاهرين.

مهما تعددت الدراسات الإسلامية وتنوعت مناهجها تبقى قاصرة عن بلوغ أهدافها ما لم تتخذ من السيرة المعصومة قبساً ينير لها الطريق ، من منطلق كونها الحارسِ الأمين الذي اختاره الله عزّ وجلّ بلطفه لحراسة دينه بالحفاظ على كتابه وسنة نبيه ﷺ من عبث الأهواء وتطرف الآراء ، والوقوف بحزم إزاء كل ما يهدد الدين من اخطار ، وفضح كل انحراف أو تطرف يسيء إلى الدين باسمه. وأما التمسك بالسيرة غير المعصومة فلا يفيد شيئاً بل على العكس سيكون من أكبر عوامل الهدم والتخريب لقيم الإسلام ومثله العليا ، لأنّها مهما بلغت درجة أصحابها ، ومهما اتسعت حركتها في الواقع من خلال تحكمها بالسلطة لايمكن أن تكون مقياسا للحق والتطور ، مادام وقوع أصحابها في الخطأ محتملاً ، وهذا منفي عن السيرة المعصومة المعبرة عن الدين من واقع وعيها الكامل بالدين كلّه ، وإذا كانت قد اعيقت من الوصول إلى مواقع السلطة التي تحركها في الأمة أكثر وأكثر ، فإنّ أصحابها قد تحركوا باتجاه آخر وضحوا بمواقعهم من أجل بقاء الإسلام فاتّجه اصلاحهم الى الداخل باشعار المؤمنين بأن الوضع الذي انتاب الأمة بعد غياب الرسول ﷺ كان وضعاً فاسداً منحرفاً لايقيم للحق وزناً إذا ما اصطدم برغبات الزعامة القبلية المقيتة التي افرزتها السقيفة المشؤومة ، وأنه لابدّ من مواجهته فكرياً والإطاحة به ، وإدراك أن كل بلاء قد انفتح بعد ذلك على الأمة كان نتيجة منطقية لذلك الوضع المنحرف الذي أثر وبشكل مباشر على الخط الطويل لرسالة الإسلام.

لقد انطلق الخط الرسالي من مسلّمة بدهية تتلخص بوجوب القضاء على الخط المنحرف فكرياً ضمن خطوات علمية متقنة ، والعمل على تزييف آثاره وتطويقها كي لايستشري وباؤها الوخيم في جسم الأمة ويصيب الإسلام في الصميم ، والمثابرة الدؤوبة في توضيح مساوئ الوجه المشوّه الذي قدمته تلك الزعامات المزيفة على أنه الوجه المعبر عن الإسلام ، لكي لا ينخدع أحد بتلك الوجوه التي تصدت للزعامة بلا أهلية ، وإن روجت أتباعها لها بأنها ظاهرة الصلاح وقائدة الفلاح ، وإلّا سوف تفشل محاولات الإصلاح في مواجهة الانحراف وتفادي كل اخطاره التي استشرت في جسد الامة وعصفت رياحها السوداء القاتمة بوضح النهار وأحالته بعنجهيتها وجهلها المعهودين الى سواد حالك حتى كادت أن تطيح بمثل الاسلام وقيمه سيما في بداية انطلاقها ثم عنفوان همجيتها في دولة الطلقاء ، تلك الدولة التي أخلت كثيراً بتوازن المجتمع الإسلامي تجاه ما يحيط به من تحديات وأخطار كثيرة.

إن جعل تلك الرموز المزيفة في حصانة عن النقد وادعاء عدالتها سوف لن يتيح الفرصة أمام أي اصلاح ، خصوصاً إذا ما علمنا أن الوهن الذي أصاب الأمة لم يكن ـــ كما يدعيه الجهلاء ـــ من ترسبات القرون الوسطى التي تفشّى بها الجهل الى حد بعيد ، وإنّما امتدت جذوره الى أعماق التاريخ الإسلامي ، واتصلت بتصرفات تلك الزعامات الهزيلة على مسرح الأحداث انطلاقاً من موقعها السياسي الرفيع الذي وصلته بالمكر والخديعة تارة ، وبالسيف تارة أخرى ، والناس على دين ملوكهم إلّا من عصم الله تعالى.

من هنا انطلقت محاولات التثقيف الرسالي ، لوعيها التام بأن أي بناء جديد لابد وأن يكون على أساس هدم كل بناء فاسد ، واقامة القواعد الصلبة للبناء الجديد. ومن البداهة أن تقاوم تلك الزعامات وأتباعها من الجهلة والمنتفعين هذا الاتجاه الفكري المعارض باتهامه بحب الزعامة وتفانيه من أجل الوصول إليها ، ولم يكن هذا ليمر على رجال الخط الإسلامي الأصيل دون رصد حقيقي له ، مع فضح أهدافه وغاياته ، وهو ما أعلنه الخط الملتزم حتى أدركت الأمة وبوقت مبكر من عمر السيرة المعصومة أن معارضتها لما هو قائم آنذاك لاينطوي على إرادتها الزعامة بقدر إرادتها بناء زعامة الإسلام وقيادة تعي ما يتطلبه الإسلام نفسه منها وما يحتاجه المجتمع المسلم ، وإذا كانت الزعامة تمثل طموحاً وهدفاً وفرصة لنمو الذات عند كل رجالات السلطة عبر التاريخ ، فإنّها ليست كذلك في نظر السيرة المعصومة ، بل هي عندها موقف للمسؤولية ، ورسالة الهية في حد ذاتها ، لامكان فيها لغير ذلك ، لأنّها رسالة خالدة تنفتح على الحياة بما رحبت ، وتحافظ على توازن الحياة في نفس الإنسان وعلاقته بخالقه وبنفسه ومجتمعه وبالحياة كلها ، ولن يتحقّق ذلك التوازن بدون سيادة الدين ، لأنّ المرتكزات الصلبة التي تنشدها السيرة المعصومة لذلك التوازن تصبّ في خدمة الإسلام عن طريق نشر مفاهيمه ومناهجه وشرائعه وأساليبه وأسسه وآدابه من منطلق صلاحية بقائها ودوام استمرار وجودها في الحياة.

وانطلاقاً من هذه الحقائق الإسلامية الثابتة حاول الأستاذ زين العابدين عبد علي طاهر نخل ما ورد في التراث الإسلامي بشأن عصمة الأنبياء عليهم السلام سلباً أو إيجاباً ، وتقييمه بميزان السيرة المعصومة ، فجاء كتابه (عصمة الأنبياء عليهم السلام) بعبارات مشرقة وأدلّة دامغة في إثبات عصمتهم عليهم السلام ونزاهتهم عن كلّ ما افتراه الحشوية ومن وافقهم.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

مركز الرسالة

المُقدَّمةُ

من المواضيع المهمة والحساسة التي طالما دار الحوار حولها موضوع عصمة الأنبياء الملازمةُ لنفي كل ما من شأنه أن يطعن من خلاله بشخص النبي أو سلامته الفكرية والعقيدية وتكاملهُ الأخلاقي في مطلق شؤون حياته وذلك ، لأن هذا الموضوع ــ أعني العصمة ــ يتصل بالمصدر الثاني الذي يبني عليه الإنسان دينه وعقيدته ، ويسيّر عليه جميع شؤون حياته ، وهو (النبوة) والاختلاف حول هذا الموضوع الذي يعد من أصول الدين عند كل الموحدين ينتج عنه اختلاف واسع في التفريعات الناشئة عن هذا الأصل.

والباحث في موضوع النبوة يجد أن هناك خلافاً بين المسلمين في هذا الموضوع يظهر بشكله الواضح حين يدور الحديث حول عصمة الأنبياء عليهم السلام.

الأمر الذي دعا إلى ذلك هو أن بعض الآيات استغلت ذريعة عند مخطئة الأنبياء عليهم السلام حيث تمسكوا بظاهرِ بعضها الذي يمسَ وفق تطبيقهم بِعصمة الأنبياء عليهم السلام من آدم حتى نبينا الأكرم صلى الله عليه وآله فتطاولوا وتجاوزوا في المس بالأنبياء عليهم السلام والقول أنه قد ورد في حقهم اللوم والعتاب والتوبيخ... الخ وزعموا أن العتاب الذي له المساس المباشر بالأدلة على خلاف عصمة الأنبياء عليهم السلام يتخذ درجات متفاوتة في الشدة أو اللين بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين جوّزوا على الأنبياء عليهم السلام ارتكاب بعض الذنوب والمعاصي ، ونجد

كتبهم التي عُنيت بهذه المواضيع تزخر بتلك الشُبَه ، فتارة ينطلقون من التوبة وأخرى من الاستغفار وثالثة من الإنابة ويزعمون أن الأنبياء في هذه المواقف وغيرها حصل منهم ما يجعلهم كغيرهم من البشر يخطئون ويذنبون ويتوبون ثم أنهم يعاتبون كما يعاتب سائر الناس.

وانطلاقاً من واجب الدفاع عن عصمة الأنبياء عليهم السلام وعموم رسالاتهم الخالدة وكمال نفوسهم الشريفة وُلِد هذا البحث ليدفع عنهم كل أنواع الشبه عند من تأول وأثبت وقوع ألوان اللوم والعتاب الوارد في حقهم كما زعمه أولئك المخطئون من خلال جمودهم على ظواهر النص من غير تأويل أو أخذ بالمعاني القريبة الأخرى ، نظير تعاملهم مع ما يدلُّ بظاهره على التجسّم المنفي عن الله عزّوجلّ عقلاً وشرعاً.

وقد خصصت في بحثي هذا عدداً من الأنبياء عليهم السلام وليس جميعهم مراعياً الضرورة الموضوعية والزمانية واختيار الحالات التي تمثل قواسم مشتركة ودلالات متشابهة.

وقد أجّلت البحث عن عصمة أشرف الأنبياء والمرسلين صلّى عليه وآله وعليهم أجمعين ؛ لسببين :

أحدهما : إنّه مع إثبات العصمة لجميع الأنبياء عليهم السلام لا يعقل أن لا يكون أشرفهم وخاتمهم عليه و عليهم السلام معصوماً.

الثاني : كثرة شبهات مفسّري المخطّئة حول العصمة المطلقة للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله ، فضلاً عن كثرة الروايات في عدم العصمة عند أصحاب الحديث من الحشوية ومن لفّ لفّهم ، الأمر الذي يتطلّب إفراد عصمة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله في كتاب مستقلّ. عسى أن أوفّق إليه مستقبلاً.

ومنه تعالى نستمد العون والتوفيق.

توطئة :

يقع الحديث عن العصمة في إطار مسائل النبوّة ، وهي مجموعة القضايا التي يشترك فيها الأنبياء عليهم السلام وتقف مسألة العصمة في الصفّ الأوّل من مسائل النبوّة العامّة من حيث أهميتها لما لها من آثار مهمّة وثمرات أساسيّة في عقيدة الإنسان المسلم إزاء وظيفة النبوّة وأثر وظيفتها في حياة المجتمع البشري ونظامه ، فثبوت العصمة لإنسان ما يعني ثبوت مجموعة من الآثار واللوازم بحيث تكون أقواله وأفعاله وتقريراته حجّة على الآخرين ، مع اتّخاذه قدوة وأُسوة لهم في كلّ شيء وغير ذلك من الثمرات المتفرّعة عن مسألة العصمة.

ونجد القرآن الكريم يقرّر ثبوت العصمة المطلقة للأنبياء عليهم السلام من خلال آيات عديدة سنقف عندها في مقام آخر من هذا البحث في غير مورد ، ولابدّ لنا قبل ذلك من الوقوف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية للعصمة قبل الإلمام في إطارها الموضوعي في ضوء المنظور القرآني.

العصمة في اللغة والاصطلاح :

العصمة لغة :

حينما يتعرّض اللغويون لبيان حقيقة العصمة فإنّهم يؤكّدون في حقيقتها

على أصل الامتناع الذي نجده يتكرّر في مختلف صيغها واستخداماتها.

قال ابن فارس (ت / ٣٩٥ هـ) : (عصم أصل واحد صحيح يدلُّ على إمساك ومنع وملازمة ، والمعنى في ذلك كلّه واحد ، من ذلك أن يعصم الله عبده من سوء يقع به ، واعتصم العبد بالله تعالى إذا تمنّع) [١].

وقال الراغب الأصبهاني أبو القاسم الحسين بن أحمد (ت / ٥٦٥ هـ) : (العصم الإمساك ، والاستعصام الاستمساك) [٢].

وجاءت العصمة في كلام العرب بمعنى المنع [٣].

ولذا قال ابن منظور أبو الفضل جلال الدين (ت / ٧١١ هـ) : (والعاصم المانع الحامي) [٤].

وعلى هذا فالأصل اللغوي في العصمة هو المنع والحفظ والوقاية من الوقوع في ما فيه منافٍ لتحقّق الغرض ، لأنّ العصمة عندنا هي التراهة من المعصية والخطأ والسهو والنسيان والاشتباه من أول العمر إلى آخره وفي جميع الشؤون.

العصمة اصطلاحاً :

للمذاهب الإسلاميّة في المعنى الاصطلاحي للعصمة أقوال مختلفة وآراء متباينة وكلٌّ يعرّفها وفق مبتنياتهِ واعتقاده وسنقف هنا باختصار عند تلك الآراء.

أوّلاً ــ العصمة عند الإماميّة :

ذهب الشيخ المفيد رحمه الله (ت / ٤١٣ هـ) إلى القول بأنّها « لطف يفعله الله تعالى بالمكلّف ، بحيث تمنع وقوع المعصية ، وترك الطاعة ، مع قدرته

---

(١) معجم مقاييس اللغة / ابن فارس ٤ : ٤٣٢ (عصم).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن الكريم / الراغب الأصبهاني : ٥٦٨ (عصم).

(٣) مختار الصحاح / أبو بكر الرازي : ٤٣٧ (عصم).

(٤) لسان العرب / ابن منظور ١٢ : ٤٠٣ (عصم).

عليها » [١].

وكذا هي لطف من الله يترتّب عليه الوثوق بقول المعصوم عليه السلام ولذا اعتبرها العلّامة ابن المطهّر الحلّي رحمه الله (ت / ٧٢٦ هـ) : (لطف خفي يفعله الله تعالى بالمكلّف بحيث لا يكون له داعٍ إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك ، لأنّه لولا ذلك لم يحصل الوثوق بقوله فانتفت الفائدة من البعثة وهو محال) [٢].

وفي الصراط المستقيم أكّد الشيخ زين الدين العاملي على اتّصافهم عليهم السلام بالعصمة عن كلّ نقيصة من أوّل عمرهم [٣].

ومن هنا قالوا : « وليس معنى العصمة أنّ الله يجبره على ترك المعصية بل يفعل به ألطافاً ، يترك معها المعصية ، باختياره مع قدرته عليها » [٤].

ويضيف السيّد الشهيد محمد باقر الصدر رحمه الله أبعاد أُخرىٰ مهمّة على معنى العصمة من خلال ارتباطها بالرسالة في إطارها الشمولي فيقول : « العصمة عبارة عن الانفعال الكامل بالرسالة والتجسيد الكامل لكلّ معطيات تلك الرسالة في النطاقات الروحيّة والفكريّة والعمليّة » [٥].

وهذه التعريفات والدلالات التي اعتمدها متكلّمو الإماميّة نجدها قد اشتقّت من الأُصول والآثار الواردة عن أهل البيت عليهم السلام [٦].

---

(١) النكت الاعتقادية / الشيخ المفيد ١٠ : ٣٧.

(٢) شرح الباب الحادي عشر / المقداد السيوري : ٦٣.

(٣) ظ : الصراط المستقيم / النباطي العاملي ١ : ٥٠.

(٤) حق اليقين / السيد عبدالله شبر ١ : ٩٠.

(٥) أهل البيت عليهم السلام تنوع أدوار ووحدة هدف / السيد الشهيد محمد باقر الصدر رحمه الله : ٤٧.

(٦) ظ : معاني الأخبار / الشيخ الصدوق : ١٣٢.

ومن ذلك ما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله بإسناده إلى الإمام موسى بن جعفر عليه السلام عن أبيه ، عن جدّه ، عن علي بن الحسين عليه السلام قال : « **الإمام منّا لا يكون إلّا معصوماً** .. فقيل يا بن رسول الله فما معنى المعصوم ؟ فقال : **هو المعتصم بحبل الله ، وحبل الله هو القرآن لا يفترقان إلى يوم القيامة : والإمام يهدي إلى القرآن ، والقرآن يهدي إلى الإمام ، وذلك قول الله تعالى** : ﴿ إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [١] » [٢].

وأيضاً بإسناده إلى هشام بن الحكم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك (أي معنى الإمام لا يكون إلّا معصوماً) فقال : **المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله ، وقد قال الله تعالى** : ﴿ وَمَن يَعْتَصِم بِاللهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [٣] » [٤].

ثانياً ــ العصمة عند المعتزلة :

يرى بعض المعتزلة أنّ العصمة راجعة إلى اللطف فيكون المعنى ، عصمهُ حين يمنع معه وقوع فعل المعصية على وجه الحكم ، وهذا النوع من اللفظ خاصّ بالأنبياء عليهم السلام ، يقول القاضي عبدالجبّارالمعتزلي (ت / ٤١٥ هـ) (والأسامي تختلف عليه فربما يسمّى توفيقاً وربما يسمّى عصمة إلى غير ذلك) [٥].

لذلك فهو يُعرّف العصمة بأنّها : (عبارة عن لطف يقع معه الملطوف فهي لا محالة حتّى يكون المرء معه كالمدفوع إلى أن لا يرتكب الكبائر ، ولهذا

---

(١) سورة الإسراء : ١٧ / ٩.

(٢) معاني الأخبار / الشيخ الصدوق : ١٣٢ / ٢.

(٣) سورة آل عمران : ٣ / ١٠١.

(٤) معاني الأخبار : ١٣٢.

(٥) شرح الأُصول الخمسة / القاضي عبد الجبار المعتزلي : ٥١٩.

لا يطلق إلّا على الأنبياء أو من يجري مجراهم) [١].

ولمّا كانت البعثة لطفاً للمكلّفين فيما يراه المعتزلة فيجب أن تحصل في أتمّ صورة من صور الكمال ، وهذا يقتضي أن تتحقّق في المبعوث صفات معيّنة كالنزاهة عن جميع المنفرات سواء الصغير منها أو الكبير.

ولذا يقرّر المعتزلة أنّه لابدّ له تعالى من « أن يجنّب رسوله ﷺ ما ينفر عن القبول منه ، لأنّه لو لم يجنّبه عن مثل هذه الحالة لم يقع القبول منه ، ولأنّ المكلّف لا يكون أقرب إلى ذلك إلّا على ما قلناه ، فيجب أن يجنّبهم الله تعالى رسوله ﷺ عن الغلظة والفظاظة وذكر علّته ، قال تعالى : ﴿ **وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ** ﴾ [٢] » [٣].

ثالثاً ــ العصمة عند الأشاعرة :

وأمّا الأشاعرة فيرى العلّامة الحلّي أنّهم يجوّزون على الأنبياء الصغائر والكبائر إلا الكفر والكذب [٤].

فلذا تكون العصمة ثابتة عندهم بعد البعثة دون قبلها ، ومن الذنوب كلّها ما عدا السهو والخطأ ، وجائز عليهم الذنب قبل البعثة.

يقول البغدادي : فقد سها نبيّنا ﷺ في صلاته حين سلّم في الركعتين ثمّ بنى عليها وسجد سجدتي السهو ، فقال النظام [٥] : إنّ ذنوبهم على السهو والخطأ مأخوذة لما وقع منهم من هذه الجهة وإن كان ذلك موضوعاً عن أُممهم

---

(١) شرح الأُصول الخمسة : ٧٨٠ ، والمغني / القاضي عبدالجبارالمعتزلي ١٣ : ١٢.

(٢) سورة آل عمران : ٣ / ٥٩.

(٣) شرح الأُصول الخمسة : ١٠٥.

(٤) ظ : كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد / العلّامة الحلي : ٣٧٦.

(٥) الانتصار / الخياط أبو الحسن عبد الرحيم المعتزلي : ٩٣.

وإنّما يصحّ عصمتهم على أُصولنا إذا قلنا إنّ الله أقدرهم على الطاعة دون المعاصي وصاروا بذلك معصومين عن المعاصي [١] فقد كان الأنبياء جميعاً قبل بعثتهم مؤمنين بالله موحّدين ، أمّا بالأدلّة العقليّة أو على شريعة من قبلهم ، ولقد كان الرسول قبل بعثته متابعاً ملّة إبراهيم عليه السلام [٢].

وعند التأمّل قد نجد المذهب عند محقّقي الأشاعرة منع الكبائر والصغائر الخسيسة بعد البعثة مطلقاً ، والصغائر غير الخسيسة عمداً لا سهواً [٣].

ويذهب البغدادي إلى أنّ الأنبياء جميعهم معصومون من الذنوب كلّها بعد البعثة لا قبلها ، وأمّا السهو والخطأ فجائز عليهم [٤].

ولذا يرى أحمد صبحي أنّ المعتزلة أشدّ نزاهة من الأشاعرة في الموقف تجاه عصمة الأنبياء ، ويستغرب من انتقاد البغدادي لهم مع أنّهم لم يثبتوا للنبي أي ذنبٍ على سبيل الخطأ في التأويل ، ويتعجب من ردّه قولهم : انّ الله قد حصّنهم من الذنوب [٥].

ومن مراجعة سائر الأقوال المتقدّمة ومقارنتها مع ما سيأتي في الفصل الأول يعلم وجه الحق في أي منها ومقدار ما يمتلكه كل فريق من المعرفة بخطورة وعظمة مقام النبوة ومترلتها الرفيعة في بناء فكر الإنسان وعقيدته.

---

(١) أُصول الدين / عبد القاهر البغدادي : ١٦٩.

(٢) في علم الكلام ، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية / أحمد صبحي : ٥٥١.

(٣) شرح المواقف / الجرجاني ٨ : ٢٦٥.

(٤) أصول الدين / البغدادي عبد القاهر : ١٦٥.

(٥) في علم الكلام / أحمد صبحي : ٥٥١.

الفصل الأول

أدلّة العصمة المطلقة من القرآن الكريم

قبل محاولة طرح نماذج من الأدلّة القرآنية الدامغة للعصمة المطلقة للأنبياء عليهم السلام لابدّ من بيان أمر ، فقد يدّعى أن العصمة والبحث فيها ليست من الأفكار التي طرحها القرآن الكريم ، بل هي مسألة ترجع في جذورها إلى الاختلافات التي نشبت بين علماء الكلام في المسائل الاعتقادية ، وفي ضوء هذه الدعوى نستطيع أن نقرّر بأن الأمر ليس كما ذُكر ، إذ يكفي في ردّها القول إنّ القرآن الكريم قد صرّح بمسألة العصمة ونصّ عليها في غير مورد ، وهو ما نحن بصدد بيانه بعرض نماذج من الآيات الداعمة لذلك.

الآية الأُولى :

قال تعالى : ﴿ **وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ** ﴾ [1].

الآية المباركة واضحة الدلالة على الملازمة بين الحقّ وبين الهادي إليه وهي تدلّ على ذلك ، قال الرازي : (لأنّه لا يخلو زمان ألبته عمّن يقوم بالحقّ ، ويعمل به ويهدي إليه ، وأنّهم لا يجتمعون في شيء من الأزمنة على الباطل ...) [2].

---

(١) سورة الأعراف : ٧ / ١٨١.

(٢) مفاتيح الغيب / الفخر الرازي ١٥ : ٦٠.

ومن كان بهذه الصفات لابدّ أن يكون معصوماً مخلصاً كي يكون أهلاً للاقتداء.

ولذا نجد القرطبي يوافق الرازي في دلالة الآية على الهادي للحقّ فقال : (دلّت الآية على أنّ الله تعالى لا يخلي الدنيا في وقت من الأوقات من داعٍ يدعو إلى الحقّ ..) [١].

ونستطيع أن نستنتج من هذا بأنّ هذه الأُمّة هي آخر الأُمم وأنّه لابدّ أن يبقى منها من يقوم بأوامر الله مع قيام الدنيا وأنّه الهادي والداعي إلى الحقّ ، وما ذكره الرازي والقرطبي اعتراف منهما بما تقوله الإمامية من وجود الإمام المهدي عليه السلام حجّة الله تعالى على أرضه ، وإلّا فمن هو الحجّة غيره يا ترىٰ ؟!

وقال السيّد الطباطبائي رحمه الله : إنّها (تدلُّ على أنّ النوع الإنساني يتضمّن طائفة قليلة أو كثيرة مهتدية حقيقية ، إذ الكلام في الاهتداء والضلال الحقيقيين المستندين إلى صنع الله ومن يهدي الله فهو المهتدي ، ومن يضلّل فأُولئك هم الخاسرون ، والاهتداء الحقيقي لا يكون إلّا عن هداية حقيقية ، وهي التي لله سبحانه) [٢].

ثمّ يقول : (إنّ الهداية الحقيقيّة الإلهيّة لا تختلف عن مقتضاها بوجه وتوجب العصمة من الضلال) [٣].

فالذي يهدي بالحقّ وبه يعدل لابدّ أن يكون معصوماً في جميع الأزمنة ، ولا يمكن بناءً على هذا أن يظهر المصداق لهذهِ الآية المباركة إلّا على ما نقول

---

(١) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ٤ : ٢٥٥.

(٢) الميزان / السيد الطباطبائي ٨ : ٣٤٥.

(٣) المصدر نفسه.

بأنّ الله تعالى لا يخلي أرضه من حجّة له على عباده إما ظاهراً مستوراً أو خائفاً مقهوراً.

جدير بالذكر أنه روى حمران بن أعين ، عن الإمام الباقر عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾ [١] فقال عليه السلام : « **هم الأئمّة** » [٢].

وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان الثقة ، عن الإمام الصادق عليه السلام ، مثله سواء [٣].

كما روى هذا المعنىٰ إسحاق بن غالب ، عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً [٤].

الآية الثانية :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [٥].

يستطيع المتتبّع لألفاظ الآية المباركة وخصوصاً عند الوقوف على مفردة (اصطفى) أن يستنتج من خلالها عصمة الأنبياء ونفي كلّ لون من ألوان العتب واللوم عنهم الأمر المؤيد بسائر المعاجم اللغوية في بيانها معنى الاصطفاء ، وهو ما ذهب إليه الشيخ الطوسي رحمه الله [٦].

---

(١) سورة الأعراف : ٧ / ١٨١.

(٢) بصائر الدرجات : ٥٦ / ٨ باب (١٧).

(٣) أصول الكافي ١ : ٤١٤ / ١٣ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية من كتاب الحجّة.

(٤) أصول الكافي ١ : ٢٠٣ / ٢ باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته عليه السلام من كتاب الحجّة.

(٥) سورة آل عمران : ٣ / ٣٣.

(٦) التبيان / الشيخ الطوسي٢ : ٤٤١.

وقال العلّامة الطبرسي : (الاصطفاء والاجتباء والاختيار نظائر ، وهو افتعال من الصفوة وهذا من أحسن البيان الذي يمثّل به المعلوم المرئي ، وذلك أن الصافي هو النقي من شوائب الأدناس) [١].

ثمّ ينتقل إلى تحديد المعنى المراد من الآية انطلاقاً من هذه الدلالة اللغوية فيقول : (ويجب أن يكون الذين اصطفاهم الله تعالى مطهّرين معصومين منزّهين عن القبائح لأنّه تعالى لا يختار ولا يصطفي إلّا من كان كذلك ويكون ظاهره مثل باطنه في الطهارة والعصمة ، فعلى هذا يختصّ الاصطفاء بمن كان معصوماً من آل إبراهيم وآل عمران سواء كان نبيّاً أو إماماً) [٢].

وما يقارب هذا المعنى من دلالة الآية على العصمة المطلقة لهم عليهم السلام ما ذكره الشيخ الطبرسي في جوامع الجامع [٣].

ويرى بعد ذلك أنّ دلالة الآية على الاصطفاء ذات وجهين فيقول : (إحداها : إنّه اصطفاه لنفسه ، أي : جعله خالصاً له يختصّ به.

الثاني : إنّه اصطفاه على غيره ، أي : اختصّه بالتفضيل على غيره) [٤].

وأشار السيد عبد الله شبر رحمه الله إلى عصمتهم عليهم السلام من خلال الاصطفاء في الآية المباركة حيث يرى أنّ الله تعالى اصطفاهم (بالنبوة والإمامة

---

(١) مجمع البيان / العلّامة الطبرسي ٢ : ٤٥٤.

(٢) مجمع البيان ٢ : ٥٥٥.

(٣) جوامع الجامع / العلّامة الطبرسي ١ : ١٦٩.

(٤) مجمع البيان ٢ : ٥٥٥.

والعصمة ...) [١].

وهذه واضحة الدلالة على كون المراد في الآية الكريمة هي عصمتهم عليهم السلام حيث كانوا مبرّئين من كلّ عيب ونقص وذنب.

ويرى الإمامية أنّ معنى الاصطفاء في الآية اختيار وانتخاب للنبوّة والإمامة وما فيها من الخصائص الروحانية والعصمة والكمالات والفضائل ، وما يلازمها من الصفات الخيرة الجسمانية والروحية والخلقية [٢].

هذا مع كون الاصطفاء محصوراً بمن كان معصوماً من آل إبراهيم وآل عمران بلا فرق بين كونهما أنبياء أو أئمّة.

فمن كانت هذه صفاته كيف يتصوّر أن يكون غافلاً عن ذكر الله مائلاً إلى شهواته ، أضف إلى ذلك انّ التسديد الإلهي لأنبيائه ورسله مانعاً باختيار منهم من الاقتراب من كلّ ذنب وخطيئة مهما كان حجمه ونوعه وهو عين إطلاق العصمة لهم عليهم السلام .

ومن روائع الأحاديث الصحيحة الواردة في خصوص الآية الشريفة المذكورة ما رواه الريان بن الصلت في خبر طويل عن أبي الحسن الإمام الرضا عليه السلام في مجلس المأمون العباسي جاء فيه :

« فقال المأمون : هل فضل الله العترة على سائر الناس ؟ فقال أبو الحسن عليه السلام : إنّ الله عزّوجلّ أبان فضل العترة على سائر الناس في محكم

---

(١) تفسير القرآن الكريم / السيد عبد الله شبّر ١ : ٥٤.

(٢) ظ : التفسير الجديد / السبزواري ٢ : ٤٤ ـــ ٤٥ ، ومقتنيات الدرر / مير سيد علي الحائري ٢ : ١٨٥ ، والجوهر الثمين / السيد عبد الله شبر ٣ : ٣١٣.

كتابه.

فقال له المأمون : وأين ذلك من كتاب الله ؟

فقال له الرضا عليه السلام : في قول الله عزّوجلّ : ﴿ **إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** ﴾ [١] .. » [٢].

وفي الخبر أنّ رجلاً أقبل يوم عاشوراء من معسكر عمر بن سعد لعنه الله إلى الإمام الحسين فقال : « يا حسين بن فاطمة : أي حرمة لك من رسول الله ليست لغيرك ؟ فتلا الإمام الحسين عليه السلام هذه الآية : ﴿ **إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ** ﴾ ثمّ قال : **والله أن محمداً لمن آل إبراهيم وان العترة الهادية لمن آل محمد ، من الرجل** ؟ فقيل : محمد بن الأشعث بن قيس الكندي .. » [٣].

الآية الثالثة :

قال تعالى : ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ** ﴾ [٤].

تدلّ الآية المباركة على إطلاق العصمة وإن أخذ سياقها القرآني منحى الإمامة باعتبار العهد الذي لا يناله من وسمّ بالظُلمِ ، حيث إنّها جاءت بعد

---

(١) سورة آل عمران : ٣ / ٣٣ ــ ٣٤.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٢٠٨ ــ ٢٠٩ / ١ باب (٢٣).

(٣) روضة الواعظين / الفتال النيسابوري : ١٨٥.

(٤) سورة البقرة : ٢ / ١٢٤.

النبوّة المصاحبة للعصمة قطعاً.

وهذا المعنى يجده الباحث عند الطبرسي ﵀ حيث أثبت العصمة لعدم توفّر أيّ نوع من أنواع الظلم عند الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام ، فيرى أنّ سبيل الرشاد وطريق الهداية لابدّ أن يؤخذ من المعصوم قال : (واستدلّ أصحابنا بهذه الآية على أنّ الإمام لا يكون إلّا معصوماً عن القبائح ، لأنّ الله سبحانه نفى أن ينال عهده ــ الذي هو الإمامة ــ ظالم ومن هو ليس بمعصوم) [١].

ويبدو للباحث أنّ مفردة الظالم أو الظالمين تمثّل التعدّي لحدود الله تعالى سواء كان عن عمد أو سهو وهذا المعنى لا نجده عند المصطفين الأخيار من الأنبياء المرسلين والأئمّة عليهم السلام وعليه لا يمكن أن ينال الظالم عهد الله ليكون معصوماً.

وقال في جوامع الجامع في بيان معنى الآية الشريفة : (أيّ من كان ظالماً من ذريّتك لا يناله استخلافي وعهدي إليه بالإمامة وأن ينال من لا يفعل ظلماً ، وهذا يدلّ على وجوب العصمة للإمام ، وأن من ليس بمعصوم فقد يكون ظالماً إما لنفسه أو لغيره) [٢].

وذهب السيد هاشم البحراني ﵀ إلى دلالة الآية على إثبات العصمة لهم عليهم السلام كما يلاحظ ذلك في طي تفسيره قال : (وقول إبراهيم عليه السلام ﴿ **وَمِن**

---

(١) مجمع البيان ١ : ٢٥٨.

(٢) جوامع الجامع ١ : ٧٧.

ذُرِّيَّتِي ﴾ [١] من حرف تبعيض ليعلم أن من الذرّية من يستحقّ الإمامة ومنهم من لا يستحقّها .. وذلك يستحيل أن يدعو إبراهيم عليه السلام بالإمامة للكافر أو المسلم الذي ليس بمعصوم ، فصحّ أنّ من باب التبعيض وقع على خواص المؤمنين جملة الخواص الأخص ، ثمّ المعصوم هو الخاص الأخص) [٢].

وإلّا غير الأنبياء والرسل والأئمّة لم يكن هناك من له صفة الخاصية هذه فيكون الإتباع لهم فقط لوجوب عصمتهم.

وبناءً على ضرورة الهداية والإرشاد والقيادة أن تكون بيد المعصوم يرى السيد عبد الله شبر أنّ السفيه لا يكون إمام التقيّ فيستنتج أنّ الآية (دلّت على وجوب عصمة النبيّ والإمام لصدق الظالم على العاصي سواء فسّر بانتقاص الحقّ أو وضع الشيء في غير موضعه) [٣].

وهذا مأخوذ من قول الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام في معنى قوله تعالى : ﴿ **لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ** ﴾.

روى زيد الشحام قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : **إنّ الله تبارك وتعالى اتخذ إبراهيم عبداً قبل أن يتخذه نبيّاً ، وأنّ الله اتخذه نبياً قبل أن يتخذه رسولاً ، وأنّ الله اتخذه رسولاً قبل أن يتخذه خليلاً قبل أن يجعله إماماً ، فلما جمع له الأشياء قال :** ﴿ **إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا** ﴾ قال : **فمن عظمتها في عين إبراهيم** ﴿ **قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ** ﴾ قال : لا يكون

---

(١) سورة إبراهيم : ١٤ / ٤٠.

(٢) البرهان في تفسير القرآن / السيد هاشم البحراني ١ : ٥٣٨ ، والجوهر الثمين ١ : ١٤٢ ، وكنز الدقائق / الشيخ محمد بن محمد رضا الهندي ٢ : ١٣٦ ، والكاشف / محمد جواد مغنية ١ : ١٩٦.

(٣) تفسير السيد عبد الله شبّر ١ : ١٨.

السفيه إمام التقي » [١].

ومن الواضح هنا أنّ وصف (السفيه) يصدق على جميع الصحابة قبل دخولهم الإسلام لأنّهم كانوا سفهاء يعبدون الأصنام سوى أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام الذي لم يسجد لصنم قط باتفاق أهل الإسلام قاطبة.

وعنى السيد الطباطبائي رحمه الله بضرورة أن يكون الهادي للحقّ معصوماً في نفسه حيث قال : (ثمّ أنّ هذا المعنى ــ أعني الإمامة ــ على شرافته وعظمته لا يقوم إلّا بمن كان سيّد الذات بنفسه إذ الذي ربما يتلبّس بالظلم والشقاء ، فإنّما سعادته بداية من غيره وقد قال تعالى : ﴿ **أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ** ﴾ [٢].

وقد قوبل في هذه الآية بين الهادي إلى الحقّ وبين غير المهتدي إلّا بغيره ، وهذه المقابلة تقتضي أن يكون الهادي إلى الحقّ مهتدياً بنفسه وانّ المهتدي بغيره لا يكون هادياً إلى الحقّ [٣].

هذا ما ذهب إليه الإمامية في تناول هذه الآية المباركة حيث أثبتوا أنّ الإمام (المعصوم) لا يمكن أن يكون مخطئاً أصلاً ، وإلّا لكان ظلماً في ذلك المصداق بالذات ، فيشمله أنّه من الظالمين ، فلا يمكن أن ينال عهد الله تعالى فيجب أن يكون معصوماً ، فإذا كان الإمام كذلك فالنبيّ أو الرسول يكون من باب أولى مصداقاً لذلك ، لأنّه حاز ملاكات القيادة والهداية بما حوته النبوة من خصائص أسماها مرتبة هي العصمة التي جاءت متقدّمة رتبة وزمناً على

---

(١) أصول الكافي ١ : ١٧٥ / ٢ باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام من كتاب الحجّة.

(٢) سورة يونس : ١٠ / ٣٥.

(٣) الميزان / السيد الطباطبائي ١ : ٢٧٣.

الإمامة ، فالظالم سيكون في جهة مغايرة لجهة الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام ومعه لا يمكن اجتماع الجهتين في مصداق واحد جزماً ، ومنه نستشفّ أنّ الأنبياء عليهم السلام معصومون مطهّرون من كلّ عيب مهما كان حجمه.

وأمّا مذهب العامّة في التعامل مع هذه الآية المباركة في إثبات عصمة الأنبياء عليهم السلام فما يراه الزمخشري (ت / ٥٣٨ هـ) من أنّ هذا المنصب مختصّ بمن خوطب به أيّ الأصفياء ممن اختارهم لرسالته وهم الأنبياء والرسل عليهم السلام والظالم بعيد عن هذا الاستخلاف قال : (من كان ظالماً من ذريّتك لا يناله استخلافي وعهدي له بالإمامة وإنّما ننال من كان عادلاً بريئاً من الظلم) [1].

ويمكن أن نضيف أنّ الاستخلاف والعهد ملازم للهداية التي هي سنّة إلهيّة أُعطيت للأنبياء عليهم السلام لما امتازوا به عن غيرهم ، فبالاستخلاف والهداية يكون هناك نوع من الاقتران بين وظيفة النبوة ووظيفة الإمامة وهما داخلان في إطار نظام التكوين الذي سنّهُ الله تعالى لهداية خلقه.

وأوّل دليل على ذلك ما ذكره الفخر الرازي ، حيث قال : « الآية تدلّ على عصمة الأنبياء عليهم السلام من وجهين : (الأوّل) أنّه قد ثبت أن المراد من هذا العهد (الإمامة) ولا شك أنّ كلّ نبيّ إمام فالإمام هو الذي يؤتم به والنبيّ أولى بالناس ، وإذا دلّت الآية على أنّ الإمام لا يكون فاسقاً وفاعلاً للذنب والمعصية فالنبيّ أولى ، (الثاني) : قال : ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [2] فهذا العهد أن كان هو النبوة ، وجب أن تكون لا ينالها أحد من الظالمين ، وأن كان هو الإمامة فكذلك لأنّ كلّ نبيّ لابدّ وأن يكون إماماً يؤتم به ، وكلّ فاسق ظالم

---

(١) الكشاف / الزمخشري ١ : ٢١١.

(٢) سورة البقرة : ٢ / ١٢٤.

لنفسه ، توجب أن لا تحصل النبوّة لأحد من الفاسقين » [١].

واستدلّ كذلك على عصمة الأنبياء بهذه الآية باعتبار العهد سواء كان عهد النبوة أو الإمامة فهو يراه عهد النبوة أظهر في المقصود من العهد لأنّ عنده عهد الإمامة أقلّ درجة من عهد النبوّة [٢].

وهذا بخلاف ما تراه الإمامية من أنّ الإمامة امتداد طبيعي للنبوّة ولا يوجد هناك تعارض بينهما من جهة الهداية أو غيرها إلّا في مسألة الوحي وما يترتّب عليه.

ويبدو أن قوله « عهد الإمامة أقلّ درجة من عهد النبوّة » فيه نوع تحفّظ وإن كان أصل الاستدلال صحيحاً ، بناء على أنّ المراد بالظالمين ما يشمل الظالم لنفسه ، وإلّا لما احتاج مرتكب الصغيرة إلى التوبة لتغفر له ، ولما تحوّلت إلى كبيرة بعد التوبة عنها والإصرار على العودة إليها ، وقد فسّرت بعض الروايات الظلم هنا بعبادة الأصنام [٣] فيكون بعد الإمامة عمن تقدّم على المولى علي عليه السلام كبعد المشرقين ، لأنّهم ظلموا أنفسهم وبقوا زمناً قبل إسلامهم على أصنامهم عاكفين ولا تنافي بين هذا التفسير وعموم اللفظ بناء على أنّ ذلك التفسير من باب التطبيق لا الحصر.

الآية الرابعة :

قال تعالى : ﴿ **أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ** ﴾ [٤].

---

(١) مفاتيح الغيب / الفخر الرازي ٤ : ٤٠.

(٢) عصمة الأنبياء : ١٤.

(٣) أصول الكافي / ثقة الإسلام الكليني ١ : ١٧٤ ـــ ١٧٥ / ١ باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام من كتاب الحجّة.

(٤) سورة النساء : ٤ / ٥٩.

في الآية المباركة دلالة واضحة على عصمة الأنبياء وعدم إمكان الخطأ الذي يستتبع لوماً وعتاباً في حقّهم عليهم السلام من جهة اشتمالها على مسائل أخرى ضبطها أصحاب التفسير فيما يتعلّق بأولي الأمر ومدى شمولها لهم عليهم السلام ، والغرض الذي نتوخّاه منها هو إثباتها لعصمة الأنبياء عليهم السلام من جهة الإطاعة الواجبة التي قرنها الله سبحانه وتعالى للأنبياء عليهم السلام وأولي الأمر بطاعته جلّ ذكره لثبوت عصمتهم عليهم السلام .

قال الشيخ الطوسي رحمه الله : (ولا يجوز أن يوجب الله طاعة أحد مطلقاً إلّا من كان معصوماً مأموناً من السهو والغلط ، وليس ذلك بحاصل في الأمراء ولافي العلماء) [1].

وما يقارب من هذا اللفظ والمعنى ما نجده عند العلّامة الطبرسي رحمه الله حيث ذكر : (ولا يجوز أن يوجب الله طاعة أحد على الإطلاق إلّا من ثبتت عصمته ، وعلم أن باطنه كظاهره ، وأمن منه الغلط ، والأمر بالقبيح) [2].

ويستفيد السيد الطباطبائي رحمه الله من إطلاق الآية دليلاً على عصمتهم عليهم السلام ، حيث قال : (على أن الآية جمع فيها بين الرسول وأُولي الأمر ، وذكر لها معاً طاعةً واحدة فقال : ﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [3] وما يجوز على الرسول أن يأمر بمعصية أو بغلط في حكم ، فلو جاز في شيء من ذلك على أُولي الأمر لم يسع إلّا ان يذكر القيد الوارد عليهم ، فلا مناص من أخذ الآية مطلقة من غير تقيّد ، ولازمه اعتبار العصمة في جانب أُولي الأمر كما

---

(١) التبيان ٣ : ٢٣٧.

(٢) مجمع البيان ٣ : ٨٣.

(٣) سورة النساء : ٤ / ٥٩.

اعتبر في جانب رسول الله صلى الله عليه وآله من غير فرق) [١].

وعند التدبّر بكلمات أعلام التفسير من غير المدرسة الإمامية نجد أن العصمة هي السمة الغالبة لمن قرن الله طاعتهم بطاعته ولسان الفخر الرازي في إثبات عصمة الأنبياء عليهم السلام من حيث كونهم في مقدّمة أولي الأمر المذكورين في الآية المباركة خير شاهد على ذلك حيث ذكروا الدليل على ذلك أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية ، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لابدّ أن يكون معصوماً عن الخطأ ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته ، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ ، والخطأ لكونه خطأ نهي عنه ، فهذا يقضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد وأنّه محال ، فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم ، وثبت أنّ كلّ من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ فثبت قطعاً أنّ ولي الأمر المذكور في الآية لابدّ وأن يكون معصوماً) [٢].

وعلى هذا فإذا ثبت العصمة لأولي الأمر عليهم السلام بغض النظر عمن حمل الرازي وغيره بنسبة الآية لهم ، فأنّها تكون ثابتة للأنبياء بطريق أولي لأنّهم من مصاديق أُولي الأمر المأمورون بأتباعهم.

ويمكن أن نستوحي من هذه الآية المباركة عدّة استفادات أهمها :

الأولى : بما أن الله سبحانه وتعالى منبع العصمة ، إذاً يجب أن يكون الرسول صلى الله عليه وآله معصوماً وإلّا لاختلّت الإطاعة الثانية لما عُطفت على الإطاعة

---

(١) الميزان ٤ : ٣٩١.

(٢) مفاتيح الغيب ١٠ : ١١٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ : ١٨١ ــ ١٨٢.

الأولى.

الثانية : قوله تعالى في نهاية الآية المباركة ﴿ **فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا** ﴾ (١).

يظهر منها وجوب كون الرسول معصوماً وإلّا لطلب منهم أن يردّوه إلى الله فقط لئلّا يحدث الخطأ بخطأ الرسول صلى الله عليه وآله ولما قال في نهاية الآية ﴿ **ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا** ﴾ لأنّه أن لم يكن معصوماً لأغرانا الله بالباطل جلّ عن ذلك.

الثالثة : لقد عطفت الآية أولي الأمر على طاعة الله ورسوله من حيث إنّهما مطلقتان فتكون طاعة أولي الأمر مطلقة أيضاً وهذا يعني أن من يطع أولي الأمر فقد أطاع الرسول صلى الله عليه وآله ومن يطع الرسول صلى الله عليه وآله فقد أطاع الله تعالى ، ثمّ أنّه من تجب له الطاعة المطلقة يجب أن يكون معصوماً بالعصمة المطلقة ، ومن ثم فمن غير المعقول أن يكون المراد بأُولي الأمر في الآية الكريمة حكام العدل غير المعصومين ، فضلاً عن حكّام الجور والظلم ، فإن حكام العدل غير المعصومين إنّما تجب طاعتهم في حدود معيّنة لا مطلقاً كما هو معلوم ، ومن ذلك نستنتج أن المراد من أُولي الأمر في الآية المباركة هو خصوص الأئمة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام وثبوتها للأنبياء عليهم السلام يكون من باب أولى لأنّهم مصداق حي لهذه الآية المباركة.

الرابعة : إن عدم ذكر أولي الأمر في الردّ إليهم في حال التنازع يدلُّ ــ بدلالة الأمر المطلق بإطاعتهم ــ على أن ذلك إنّما يكون في حال التنازع في

---

(١) سورة النساء : ٤ / ٥٩.

شيء معهم عليهم السلام ، ليكون الردّ حينئذٍ إلى الله عزّوجلّ والرسول صلى الله عليه وآله ، لا أنّهم ليسوا أهلاً للردّ إليهم ، بل لأجل أن لا يستريب المتنازع معهم في حال كونهم حكماً وأحد طرفي التراع معاً ، وأما لو حصل التراع ولم يكونوا طرفاً فيه ، فالردّ سيكون إليهم عليهم السلام بلحاظ وجوب طاعتهم وولايتهم على هذه الأُمّة ، وحيث لم يلتفت بعض مفسّري العامة إلى هذه النكتة إمّا قصوراً أو تعصّباً قالوا بعدم وجوب طاعتهم عليهم السلام مطلقاً ، وهو كما ترى !

وهناك عشرات الأحاديث الصحيحة الواردة عن أهل البيت عليهم السلام قد فسّرت (أُولي الأمر) في الآية الشريفة بأهل البيت المعصومين عليهم السلام .

فقد روى أبو بصير ، عن الإمام الباقر عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ** ﴾ [1] قال عليه السلام : « **الأئمّة من ولد علي وفاطمة عليهما السلام إلى أن تقوم الساعة** » [2] إلى غير ذلك من الأحاديث الأُخرى الصريحة باختصاص الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام بهذه الآية ، سنشير إليها دون بيانها اقتصاراً فنقول :

روى ذلك جابر بن عبد الله الأنصاري ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله [3].

وسليم بن قيس ، عن أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام [4].

---

(١) سورة النساء : ٤ / ٥٩.

(٢) الإمامة والتبصرة من الحيرة / الصدوق الأوّل الشيخ علي بن بابويه القمّي : ١٣٣ ــ ١٣٤ / ١٤٥ ، وإكمال الدين / الشيخ الصدوق : ٢٢٢ / ٨ باب (٢٢).

(٣) إكمال الدين : ٢٥٣ / ٣ باب (٣) ، وكفاية الأثر في النص على الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام / الخزّاز القمّي : ٥٣.

(٤) أصول الكافي ٢ : ٤١٤ ــ ٤١٥ / ١ باب أدنى ما يكون به العبد مؤمناً أو كافراً أو ضالّاً من كتاب الإيمان والكفر ، وإكمال الدين : ٢٧٦ / ٢٥ باب (٢٤) ، ومعاني الأخبار / الشيخ الصدوق : ٣٩٤ / ٤٥ باب نوادر المعاني.

وروى ذلك عن الإمام الباقر عليه السلام كلٌّ من بريدبن معاوية [١] ، وجابر الجعفي [٢].

وتواتر ذلك عن الإمام الصادق عليه السلام ، إذ رواه عنه كلٌّ من : أبي بصير [٣] ، وأبي مسروق [٤] ، وبشير الدهّان [٥] ، والحسين بن العلاء [٦] ، والحسين بن نعيم الصحاف [٧] ، وعبد الحميد بن أبي الديلم [٨] ، وعلي بن الحسين العبدي [٩] ، وأبي اليسع عيسى بن السري [١٠] ومحمد بن حرب الهلالي أمير المدينة [١١].

---

(١) أصول الكافي ١ : ٢٠٥ / ١ باب ان الأئمّة عليهم السلام ولاة الأمر وهم الناس المحسودون من كتاب الحجّة ، و ١ : ٢٧٦ / ١ باب أن الإمام عليه السلام يعرف الإمام الذي يكون بعده من كتاب الحجّة ، وروضة الكافي ٨ : ١٨٤ / ٢١٢.

(٢) علل الشرائع / الشيخ الصدوق ١ : ١٢٣ ــ ١٢٤ / ١ باب (١٠٣).

(٣) أصول الكافي ١ : ٢٨٦ ــ ٢٨٧ / ١ باب ما نص الله عزّوجلّ ورسوله صلى الله عليه وآله على الأئمّة عليهم السلام واحداً فواحداً.

(٤) أصول الكافي ٢ : ٥١٣ / ١ باب المباهلة من كتاب الدعاء.

(٥) المحاسن / البرقي ١ : ١٥٦ / ٨٨ باب (٢٣) ، وتفسير العياشي ١ : ١٦٧ / ٢٦.

(٦) أصول الكافي ١ : ١٨٧ / ٧ باب فرض طاعة الأئمّة عليهم السلام من كتاب الحجّة.

(٧) أصول الكافي ١ : ٤٢٦ / ٧٤ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية من كتاب الحجّة.

(٨) أصول الكافي ١ : ٢٩٣ / ٣ باب الإشارة والنص على أمير المؤمنين صلوات الله عليه من كتاب الحجّة.

(٩) تهذيب الأحكام / الشيخ الطوسي ٣ : ١٤٧ / ١ باب (٧) صلاة الغدير.

(١٠) أصول الكافي ٢ : ١٩ ــ ٢٠ / ٦ و ٩ باب دعائم الإسلام من كتاب الإيمان والكفر.

(١١) معاني الأخبار : ٣٥٢ / ١ باب معنى حمل النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام وعجز علي عن حمله عليهما السلام .

ورواه الريان بن الصلت ، عن الإمام الرضا عليه السلام [١].

وبكر بن أحمد بن محمد بن إبراهيم القصري غلام خليل المحاملي ، عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام [٢].

ورواه عبد الله بن أبي الهذيل عن أحدهم عليهم السلام [٣].

كما ورد ذلك عن الإمام الحجّة عليه السلام في التوقيع الخارج من الناحية المقدّسة بشأن محمد بن إبراهيم بن المهزيار [٤].

الخامسة : قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ وَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا** ﴾ [٥].

هذه الآية الكريمة كذلك تدلّ على عصمة الأنبياء مع أبعاد ما يلحق الضرر بعصمتهم عليهم السلام لما زودوا به من قبل الله تعالى من ألطاف وإمكانات علمية خاصة فضلاً عن استعدادهم النفسي الكامل مما جعلهم عليهم السلام في حصانة تامة عن كل ما يخرجهم عن العصمة ، فضرب لهم النبيّ صلى الله عليه وآله مثلاً.

وقد استفاد الشيخ الطبرسي عصمة الأنبياء عليهم السلام من هذه الآية المباركة

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٢٠٩ / ١ باب (٢٣) ذكر مجلس الإمام الرضا عليه السلام مع المأمون في الفرق بين العترة والأُمّة ، والأمالي / الشيخ الصدوق : ٦١٧ / ٨٤٣ (١) مجلس (٧٩).

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ١٣٩ / ١٣ باب (٣٥).

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٥٧ ـ ٥٨ / ٢٠ باب النصوص على الرضا عليه السلام بالإمامة في جملة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام ، والخصال / الشيخ الصدوق : ٤٧٨ / ٤٦ باب الواحد إلى الاثني عشر من أبواب الاثني عشر.

(٤) إكمال الدين : ٤٨٦ ـ ٤٨٧ / ٨ باب (٤٥).

(٥) سورة النساء : ٤ / ١١٣.

من جهة رعاية الله للنبي وألطافه به حيث قال : « ثم بين سبحانه لطفه برسوله وفضله عليه إذ صرف كيدهم عنه وعصمه من الميل إليهم » [١].

أمّا المجلسي رحمه الله فيرى أن الفضل هو النبوّة وأن الرحمة هي العصمة فقال : (أي لولا أن الله خصّك بالفضل وهو النبوّة وبالرحمة وهي العصمة) [٢] ثمّ أنّه يثبت العصمة من خلال تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ ﴾ [٣] قال : (فيه وجهان ، أحدهما : ما يضرونك من شيء في المستقبل ، فوعده الله تعالى في هذه الآية إدامة العصمة لما يريدون من إيقاعه بالباطل) [٤].

ويرى السيد الطباطبائي رحمه الله أن (ظاهر الآية الذي تحقّقت به العصمة نوع من العلم يمنع صاحبه عن التلبّس بالمعصية والخطأ) [٥] ، ثمّ يقول ـــ إشارة على موهبة العلم الذي عبّر عنه بالعصمة ـــ : (إنّ هذه الموهبة الإلهيّة التي نسمّيها قوّة العصمة نوع من القوى الشعورية البتّة ، بل هي الغالبة القاهرة عليها المستخدمة إيّاها ، ولذلك كانت تصون صاحبها من الضلال والخطيئة مطلقاً) [٦].

الآية السادسة :

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ ﴾ [٧].

هذه من الآيات المباركات التي استدلّ بها علماء التفسير وعلماء الكلام على عصمة الأنبياء عليهم السلام ونزاهتهم.

---

(١) مجمع البيان ٣ : ١٣٧.

(٢) بحار الأنوار / العلّامة المجلسي ١٧ : ٣٩.

(٣) سورة النساء : ٤ / ١١٣.

(٤) بحار الأنوار ١٧ : ٣٩.

(٥) الميزان ٥ : ٧٨.

(٦) الميزان ٥ : ٨٠.

(٧) سورة النساء : ٤ / ٦٤.

قال الشيخ الطبرسي ﵀ : (ثمّ لامهم سبحانه على ردّهم أمره وذكر أن غرضه من البعثة الطاعة ، فقال ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ ﴾ أي لم نرسل رسولاً من رسلنا ﴿ إِلَّا لِيُطَاعَ ﴾ [١] عني به أن الغرض من الإرسال أن يطاع الرسول ويتمثّل بما يأمر به ثمّ أنّه يرى قوله تعالى ﴿ بِإِذْنِ اللهِ ﴾ أي بأمر الله الذي دلّ على وجوب طاعتهم) [٢].

وقال العلّامة الطباطبائي ﵀ : (وممّا يدلّ على عصمتهم ﷺ قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ ﴾ حيث جعل كون الرسول مطاعاً غاية الإرسال ، وقصر العناية فيه ، وذلك يستدعي بالملازمة البيّنة تعلّق إرادته تعالى بكلّ ما يطاع فيه الرسول ﷺ وهو قوله أو فعله ، لأنّ كلّ منهما وسيلةً معمولة متداولة في التبليغ ، فلو تحقّق من الرسول خطأ في فهم الوحي أو في التبليغ كان ذلك إرادة منه تعالى للباطل ، والله سبحانه لا يريد إلّا الحقّ) [٣].

وقد وافقنا على ذلك الفخر الرازي ، فقال : (الآية دالّة على أن الأنبياء ﷺ معصومون عن المعاصي والذنوب لأنّها دلّت على وجوب طاعتهم مطلقاً ، فلو أتوا بمعصيةٍ لوجب علينا الاقتداء بهم في تلك المعصية ، وكونها معصية يوجب كونها محرّمة علينا ، فيلزم توارد الإيجاب والتحريم على الشيء الواحد وأنّه محال) [٤].

الآية السابعة : قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [٥].

---

(١) سورة النساء : ٤ / ٦٤.

(٢) مجمع البيان ٣ : ٨٧.

(٣) الميزان ٢ : ١٣٧.

(٤) مفاتيح الغيب ١٠ : ١٢٩.

(٥) سورة التوبة : ٩ / ١١٩.

استدلّ الشيخ المفيد بهذه الآية على عصمة من اتّصف بالصدق في هذه الآية.

قال الشيخ المفيد رحمه الله : « قد ثبت أن الله سبحانه دعا المؤمنين في هذه الآية إلى اتّباع الصادقين والكون معهم فيما يقتضيه الدين ، وثبت أن المنادى به يجب أن يكون غير المنادى إليه لاستحالة أن يدعى الإنسان إلى الكون مع نفسه واتباعها .. ».

ثمّ فصل في كلام طويل عدم دلالة الآية على اتباع جميع من صدق لأنّ ذلك يوجب اتباع الإنسان نفسه لأنّ كلّ مؤمن صادق ، وإنّما المقصود بعض الصادقين المعهودين أو غير المعهودين ، فإن كان معهودين فتكون الألف واللّام للعهد فيجب أن يكونوا معروفين ، الآمر الذي دلّت عليه الروايات وبيّنت أسماءهم وأشارت إليهم خاصة ، وإن كانوا غير معهودين فلابدّ من الدلالة عليهم ليتميّزوا ممن يدعي زوراً مقامهم وألا يطلق الحجّة لهم وسقط تكليف اتباعهم ، وإذا ثبت أنّه لابدّ من الدليل عليهم و لم يدع أحد من الفرق دلالتها على غيرهم عليهم السلام ، ثبت أنّها فيهم خاصة ، لفساد خلو الأُمّة كلّها من تأويلها وعدم أن يكون القصد إلى أحد منهم بها.

ثمّ قال : « على أنّ الدليل قائم على أنّها فيمن ذكرناه ، لأنّ الأمر ورد باتباعهم على الاطلاق وذلك يوجب عصمتهم وبراءة ساحتهم والأمان من زللهم بدلالة إطلاق الأمر باتباعهم ، والعصمة توجب النص على صاحبها بلا ارتياب ، وإذ اتّفق مخالفونا على نفي العصمة والنص عمن ادّعوا له تأويل هذه الآية ، فقد ثبت أنّها في الأئمّة عليهم السلام لوجود النقل بالنص عليهم وإلّا خرج الحقّ عن أُمّة محمد صلى الله عليه وآله ، وذلك فاسد » [1].

---

(١) الفصول المختارة (للسيد المرتضىٰ) من كتاب العيون والمحاسن للشيخ المفيد : ١٣٧ ــ ١٣٨.

وهذا الكلام في العصمة يمكن تعدّيه إلى جميع الأنبياء والمرسلين عليهم السلام لكونهم من أجلى مصاديق الصادقين هذا بالإضافة إلى إطلاق الآية الشامل لهم.

وما قاله الشيخ المفيد قدس سره صحيح البتة ، فقد وردت روايات كثيرة من طرق الفريقين وكلّها تؤكّد اختصاص أهل البيت عليهم السلام بهذه الآية ، سنشير إلى اليسير منها.

ففي مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام الصحابة : « أنشدكم الله ، أتعلمون أنّ الله أنزل ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ** ﴾ [١] فقال سلمان : يا رسول الله عامة هذا أم خاصة ؟ قال صلى الله عليه وآله : **أمّا المأمورون فعامة المؤمنين أمروا بذلك ، وأمّا الصادقون فخاصة لها في عليّ وأوصيائي من بعده إلى يوم القيامة. قالوا : اللّهمّ نعم** » [٢].

ونحوه عن عبد الله بن عباس مرفوعاً [٣].

وروى موسى بن إسحاق ، عن أبي عبد الله عليه السلام انّه قال في هذه الآية : (**فمن الصادقون ، ما حملناه إليكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعنه تبارك اسمه**) [٤].

وعن جابر الجعفي ، عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال : ﴿ **وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ** ﴾ (**مع علي بن أبي طالب** عليه السلام) [٥].

ونقله ابن شهرآشوب عن ابن عباس ونسبه للثعلبي في تفسيره ، كما نقل

---

(١) سورة التوبة : ٩ / ١١٩.

(٢) كتاب سليم بن قيس الهلالي : ٢٠٠ ، والاحتجاج / الطبرسي ١ : ٢١٥.

(٣) شرح الأخبار / القاضي النعمان ٢ : ٣٤٣ / ٦٨٦.

(٤) شرح الأخبار ٢ : ٥٠٦ / ٨٩٤.

(٥) الأمالي / الشيخ الطوسي : ٢٥٥ / ٤٦١ (٥٣) مجلس (٩) ، ومناقب آل أبي طالب / ابن شهرآشوب ٣ : ٣١٤.

من تفسير أبي يوسف يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن ابن عمر انّه قال في الآية : انّها في رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام [١].

ورواه ذلك شاذان بن جبريل القمي بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري [٢].

ونقله السيد ابن طاوس في سعد السعود من الجزء الثالث من تفسير الإمام الباقر عليه السلام [٣].

وبعد ملاحظة هذه الآيات المباركات الدالّة على عصمة الأنبياء عليهم السلام نجد أنّ دلالاتها تقتضي أنّ الأنبياء عليهم السلام مصطفون لله ، مختارون له تعالى خيّرون ، ومن الضرورة إنّ ذلك ينافي صدور العصيان عنهم سهواً ، مع أنّ الآيات تصرّح بلزوم متابعتهم والاقتداء بهم والاقتباس من أنوارهم ووجوب التأسّي بهم كما قال تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيرًا ﴾ [٤].

ولو صدرت المعصية عنهم ولو سهواً لما جاز الاقتداء والتأسّي بهم ، مع أنّ صدورها عنهم ولو في بعض الأحيان يوجب تنفر الناس منهم فلا يطمأن إلى قولهم وفعلهم وهذا ينافي الغرض الأقصى من بعثتهم.

---

(١) مناقب آل أبي طالب / ابن شهرآشوب ٣ : ٢٨٨.

(٢) الفضائل / شاذان بن جبريل القمّي : ١٣٨.

(٣) سعد السعود / السيد ابن طاوس : ١٢٢.

(٤) سورة الأحزاب : ٣٣ / ٢١.

الفصل الثاني
أدلّة العصمة المطلقة من السنّة والدليل العقلي

المبحث الأوّل
أدلّة العصمة المطلقة من السنّة

وردت في أحاديث الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمّة الأطهار عليهم السلام ، طائفة كبيرة من النصوص التي تدلّ دلالة صريحة على عصمة الأنبياء والأئمّة عليهم السلام مع استبعاد أن يصدر أي لون من ألوان اللوم والعتاب بحقّهم عليهم السلام اعتمدنا نماذج منها بحسب ما يستوعبه البحث.

الحديث الأوّل : ما رواه سليم بن قيس الهلالي (ت / ٧٦ هـ) عن أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله حيث حذّر من ثلاثة رجال وأخذ يصفهم إلى أن قال صلى الله عليه وآله : « **ورجل أتاه الله**

عزّوجلّ سلطاناً فزعم أنّ طاعته طاعة الله ومعصيته معصية الله ، وكذب ، لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، لا طاعة لمن عصى الله ، إنّما الطاعة لله ولرسوله ولولاة الأمر الذين قرنهم الله بنفسه ونبيّه فقال : ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [١].

لأنّ الله إنّما أمر بطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله لأنّه معصوم مطهّر لا يأمر بمعصية الله ، وإنّما أمر بطاعة أولي الأمر لأنّهم معصومون مطهّرون لا يأمرون بمعصية الله » [٢].

وفي هذا دلالة واضحة على ضرورة كون الرسول أو النبي والإمام معصوماً كي تجب طاعته ومتابعته لأنّه الهادي إلى الحقّ.

الحديث الثاني : عن أبي ذر الغفاري رحمه الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : « **خلقت أنا وعلي بن أبي طالب من نور واحد ، نسبّح الله تعالى عند العرش قبل أن يخلق آدم بألفي عام ، فلمّا أن خلق الله آدم عليه السلام جعل ذلك النور في صلبه ، فلم يزل ينقلنا الله عزّوجلّ من أصلاب طاهرة إلى أرحام مطهّرة حتّى انتهى إلى عبد المطّلب فقسمنا نصفين ، فجعلني في صلب عبد الله وجعل عليّاً في صلب أبي طالب** » [٣].

وهذا الحديث ، وإن لم يرد فيه لفظ العصمة صراحة ، لكن متنه كافٍ في الدلالة على العصمة للأنبياء والأئمّة عليهم السلام وعلى طهارتهم وليس أدلّ

---

(١) سورة النساء : ٤ / ٥٩.

(٢) كتاب سليم بن قيس : ٤٠٥ ، وعلل الشرائع / الشيخ الصدوق : ٥٢ ، والخصال / له أيضاً ١ : ٦٨.

(٣) البرهان في تفسير القرآن / السيد هاشم البحراني ٢ : ١٩٢.

على عصمتهم من أن يطهّرهم الله من كلّ رجس ويبعد عنهم كلّ ذنب ومعصية.

الحديث الثالث : عن أبي الصلت الهروي قال : « لمّا جمع المأمون لعليّ ابن موسى الرضا عليه السلام أهل المقالات من أهل الإسلام والديانات من اليهود والنصارى والمجوس والصابئيين وسائر أهل المقالات فلم يقم أحد إلّا وألزمه حجّته كأنّه قد ألقم حجراً ، فقام إليه علي بن محمد بن الجهم ، فقال له : يا ابن رسول الله أتقول بعصمة الأنبياء ؟ قال : بلى ، قال : فما تعمل في قول الله عزّوجلّ ﴿ **وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ** ﴾ [١].

وقوله عزّوجلّ : ﴿ **وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ** ﴾ [٢].

وقوله في يوسف : ﴿ **وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا** ﴾ [٣].

وقوله عزّوجلّ في داود : ﴿ **وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ** ﴾ [٤].

وقوله في نبيّه محمد صلى الله عليه وآله : ﴿ **وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ** ﴾ [٥].

فقال مولانا الرضا عليه السلام : **ويحك يا عليّ ، اتّقِ الله ولا تنسب إلى أنبياء الله الفواحش ، ولا تأوّل كتاب الله برأيك ، فأن الله عزّوجلّ يقول** : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ [٦].

---

(١) سورة طه : ٢٠ / ١٢١.

(٢) سورة الأنبياء : ٢١ / ٨٧.

(٣) سورة يوسف : ١٢ / ٢٤.

(٤) سورة ص : ٣٨ / ٢٤.

(٥) سورة الأحزاب : ٣٣ / ٣٧.

(٦) سورة آل عمران : ٣ / ٧.

أمّا قوله عزّوجلّ في آدم عليه السلام : ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ [٧] فأن الله عزّوجلّ خلق آدم حجّة في أرضه وخليفة في بلاده ، لم يخلقه للجنّة ، وكانت المعصية من آدم في الجنّة لا في الأرض لتتمّ مقادير أمر الله عزّوجلّ ، فلما أهبط إلى الأرض وجعل حجّةً وخليفةً عصم بقوله عزّوجلّ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [٨].

وأمّا قوله عزّوجلّ : ﴿ وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [١] إنّما ظنّ أنّ الله عزّوجلّ لا يضيق عليه رزقه ألا تسمع قول الله عزّوجلّ : ﴿ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ ﴾ [٢] ، أي ضيق عليه ولو ظن أن الله تبارك وتعالى لا يقدر عليه لكان قد كفر.

وأمّا قوله عزّوجلّ في يوسف : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ﴾ [٣] فانّها همّت بالمعصية وهمّ يوسف بقتلها إن أجبرته ، لعظم ما داخله ، فصرف الله عنه قتلها والفاحشة ، وهو قوله : ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ ـ يعني القتل ـ وَالْفَحْشَاءَ ﴾ [٤].

وأمّا داود فما يقول مَنْ قبلكم فيه ؟

فقال علي بن الجهم : يقولون : إن داود كان في محرابه يصلّي إذ تصوّر له إبليس على صورة طير أحسن ما يكون من الطيور ، فقطع صلاته وقام ليأخذ

---

(١) سورة طه : ٢٠ / ١٢١.

(٢) سورة آل عمران : ٣ / ٣٣.

(٣) سورة الأنبياء : ٢١ / ٨٧.

(٤) سورة الفجر : ٨٩ / ١٦.

(٥) سورة يوسف : ١٢ / ٢٤.

(٦) سورة يوسف : ١٢ / ٢٤.

الطير ، فخرج الطير إلى الدار فخرج في أثره ، فطار الطير إلى السطح فصعد في طلبه ، فسقط الطير في دار أوريا بن حنان ، فاطّلع داود في أثر الطير فإذا بامرأة أوريا تغتسل ، فلمّا نظر إليها هواها ، وكان أوريا قد أخرجه ـ يعني داود عليه السلام ـ في بعض غزواته فكتب إلى صاحبه أن قدّمْ أوريا أمام الحرب ، فقدّم فظفر أوريا بالمشركين ، فصعب ذلك على داود ، فكتب ثانية أن قدّمه أمام التابوت فقدّم ، فَقُتِل أوريا رضي الله عنه ، وتزوّج داود بامرأته.

قال : فضرب الرضا عليه السلام بيده على جبهته ، وقال : ﴿ **إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ** ﴾ [1] **لقد نسبتم نبيّاً من أنبياء الله إلى التهاون بصلاته حتّى خرج في أثر الطير ثمّ بالفاحشة ثمّ بالقتل** ، فقال يا ابن رسول الله فما كانت خطيئته ؟ **فقال عليه السلام : ويحك إنّ داود إنّما ظن أن ما خلق الله خلقاً هو أعلم منه ، فبعث الله عزّوجلّ إليه الملكين فتسوّرا المحراب ، فقالا : ﴿ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ * إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾** [2] **فعجّل داود عليه السلام على المدّعي عليه فقال : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ﴾** [3] **ولم يسأل المدّعي البينة على ذلك ، ولم يقبل على المدّعى عليه ، فيقول : ما تقول ؟ فكان هذا خطيئة حكمه ، لا ما ذهبتم إليه ، ألا تسمع قول الله عزّوجلّ : ﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللّٰهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن**

---

(١) سورة البقرة : ٢٢ / ١٥٦.

(٢) سورة ص : ٣٨ / ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) سورة ص : ٣٨ / ٢٦.

سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ [١].

فقال ابن الجهم : يا ابن رسول الله فما قصّته مع أوريا ؟

فقال الرضا عليه السلام : **أنّ المرأة في أيّام داود عليه السلام كانت إذا مات بعلها أو قتل لا تتزوّج بعده أبداً ، وأوّل من أباح الله عزّوجلّ له أن يتزوّج بامرأة قتل بعلها داود عليه السلام فذلك الذي شقّ على الناس من قبل أوريا.**

وأمّا نبيّه محمد صلى الله عليه وآله وقول الله عزّوجلّ له : ﴿ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ ﴾ [٢] **فإن الله عرّف نبيّه أسماء أزواجه في دار الدنيا وأسماء أزواجه في الآخرة وأنّهنّ أُمّهات المؤمنين ، وأحد من سمّى له زينب بنت جحش ، وهي يومئذٍ تحت زيد بن حارثة ، فأخفى صلى الله عليه وآله اسمها في نفسه ولم يبده ، لكي لا يقول أحد من المنافقين إنّه قال في امرأةٍ في بيت رجل أنّها أحد أزواجه من أُمّهات المؤمنين ، وخشي قول المنافقين ، فقال الله عزّوجلّ : ﴿ وَاللهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ ﴾ في نفسك ، وأن الله عزّوجلّ ما تولّى تزويج أحد من خلقه إلّا تزويج حواء من آدم ، وزينب من رسول الله صلى الله عليه وآله ، وفاطمة من عليّ عليهما السلام** [٣].

قال : فبكى علي بن الجهم ، وقال : يا ابن رسول الله ، أنا تائب إلى الله عزّوجلّ أن أنطق في أنبياء الله عزّوجلّ بعد يومي هذا إلّا بما ذكرته » [٤].

---

(١) سورة ص : ٣٨ / ٢٦.

(٢) سورة الأحزاب : ٣٣ / ٣٧.

(٣) وفي هذا يدلُّ على كذب ما رواه الحشوية من أنّ الله عزّوجلّ تولّى تزويج عائشة من النبي صلى الله عليه وآله .

(٤) الأمالي / الشيخ الصدوق : ١٥٠ ـــ ١٥٣ / ١٤٨ (٣) مجلس (٢٠) ، وعيون أخبار الرضا عليه السلام / له أيضاً ١ : ١٧٠ ـ ١٧٣ / ١ باب (١٤).

الحديث الرابع : وفي عيون أخبار الرضا عليه السلام في حديث طويل يثبت عصمة الأنبياء صراحة من خلال جواب الإمام عليه السلام حينما سأله المأمون العباسي قائلاً : « .. لله درّك يا أبا الحسن ، فأخبرني عن قول الله عزّوجلّ : ﴿ **وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ** ﴾ [١].

قال الرضا عليه السلام : **لقد همّت به ولولا أن رأى برهان ربّه ، لهمّ بها كما همّت ، لكنّه كان معصوماً ، والمعصوم لا يهمّ بذنب ولا يأتيه ، ولقد حدّثني أبي ، عن أبيه الصادق عليه السلام أنّه قال : همّت بأن تفعل ، وهمّ بأن لا يفعل** » [٢].

الحديث الخامس : حديث عبد الله بن طلحة ، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « أخبرني يا ابن رسول الله عن العلم الذي تحدّثونا به ، أمن صحف عندكم ؟ أم من رواية يردّ بها بعضكم عن بعض ؟ أو كيف حال العلم عندكم. قال : « **يا عبد الله الأمر أعظم من ذلك وأجلّ ، أما تقرأ كتاب الله ؟!** ». قلت : بلى. قال : أما تقرأ : ﴿ **وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ** ﴾ [٣] **أفاترون أنّه كان في حال لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان** ؟ قال : هكذا نقرأ. **قال : نعم قد كان في حال لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان ، حتّى بعث الله تلك الروح فعلمه بها العلم والفهم ، كذلك تجري تلك الروح إذ بعثها الله على عبدٍ علمه بها العلم والفهم** » [٤].

---

(١) سورة يوسف : ١٢ / ٢٤.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ١٧٩ / ١ باب (١٥) ، والتوحيد : ٧٤ / ٢٨ باب (٢) ، و : ١٢١ / ٢٤ باب (٨) ، و : ١٣٢ / ١٤ (٩) ، والاحتجاج / الطبرسي ٢ : ٢٢١.

(٣) سورة الشورى : ٤٢ / ٥٢.

(٤) بصائر الدرجات / الصفّار : ٤٥٨.

قال العلّامة المجلسي رحمه الله تعليقاً على قوله عليه السلام : (**الأمر أعظم من ذلك وأوجب**) : قيل : « أنّما كان الأمر أوجب من ذلك لأنّ الأمرين المذكورين مما يشترك فيه سائر الناس ، فلابدّ في الحجّة من أمر يمتاز به عن سائر الناس لا يحتمل الخطأ والشك » [١].

وقال المازندراني الميرزا محمد صالح (ت / ١٠٨٦ هـ) : « أي : أمر علمنا أعظم وأوجب » يعني : ألزم وأتمّ ، وأحقّ أن يكون مأخوذاً من أفواه الرجال ، أو مستخرجاً من الكتاب ، بل هو من الروح الذي معنا » [٢].

وهذا دليل على أن المعصوم مسدّد ومؤيّد عن ارتكاب مطلق الخطأ.

الحديث السادس : عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : « **والله ما ترك أرضاً منذ قبض آدم عليه السلام إلّا وفيها إمام يهتدى به إلى الله ، وهو حجّته على عباده ولا تبقى الأرض بغير إمام حجّة لله على عباده** » [٣].

والرواية صريحة جداً حيث أنّ القضيّة ليست قيادة سياسية وإدارة حكم بل هي مرتبطة بنظام التكوين وموقع الإمام هنا يكشف عن إيصاله الناس إلى محل الهداية وطريق الصواب ، ولو لم يكن معصوماً لما كان أهلاً لهذا المنصب الإلهي.

الحديث السابع : عن محمد بن عمارة ، عن الإمام الصادق ، عن أبيه الإمام الباقر عليهما السلام ، قال : « **إنّ أيوب عليه السلام ابتُلِي من غير ذنب ، وأنّ الأنبياء لا يذنبون ، لأنهم معصومون مطهّرون لا يذنبون ولا يزيغون ولا يرتكبون ذنباً**

---

(١) مرآة العقول / المجلسي ٣ : ١٧٣.

(٢) شرح أصول الكافي والروضة / المازندراني ٦ : ٦٨.

(٣) أصول الكافي ١ : ١٧٨ ــ ١٧٩ / ٨ باب إنّ الأرض لا تخلو من حجّة من كتاب الحجّة.

صغيراً أو كبيراً » [١].

وهناك عشرات الروايات وفيها من الصحيح الذي لا شبهة في سنده تؤكّد بصريح العبارة عصمة أهل البيت عليهم السلام جميعاً ابتداء من رسول الله صلى الله عليه وآله وانتهاءً بالإمام الثاني عشر المهدي عليه السلام ، ويمكن جعلها هي الأُخرى دليلاً على عصمة الأنبياء عليهم السلام ؛ لأنّ الكلام في العصمة واحد.

المبحث الثاني

العصمة المطلقة في أدلّة العقول

انفرد الإمامية دون غيرهم من المذاهب الإسلامية الأخرى بالقول بالعصمة المطلقة للأنبياء عليهم السلام ، واستدلّوا على ذلك بجملة من الأدلّة العقلية وهي باختصار :

الدليل الأوّل ــ دلالة المعجز وانتفاء البعثة مع عدم العصمة المطلقة :

لو لم يكن الأنبياء معصومين لانتفت فائدة البعثة واللّازم باطل فالملزوم مثله ، بيان الملازمة : أنّه إذا جازت المعصية عليهم لم يحصل الوثوق بصحة قولهم بجواز الكذب حينئذٍ عليهم ، وإذا لم يحصل الوثوق لم يحصل الانقياد لأمرهم ونهيهم فتنتفي فائدة بعثهم وهو محال [٢].

وإلى هذا الوجه يرجع من استدل على العصمة من الذنوب بأنه ينافي

---

(١) الخصال : ٣٩٩ / ١٠٨ باب السبعة.

(٢) النافع في شرح الباب الحادي عشر / المقداد السيوري : ٦٣ ، وسبقه إلى هذا الاستدلال المحقّق نصير الدين الطوسي في تجريد الاعتقاد ، والعلّامة الحلّي في شرحه ، راجع : كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد / العلّامة الحلّي : ٣٧٦.

دلالة المعجز القاطعة ، فإن المراد من الإعجاز القرآني إثبات استناد القرآن الكريم إلى الله سبحانه وأنه ليس من صنع البشر ، ولو جاز الخطأ على النبي لجاز أن يتبع هواه ويرتكب المعاصي وحينئذٍ لم يؤمن منه أن يبلغ كل ما جاء به القرآن أو لا ينقص منه.

وإلى هذا المعنى يشير السيد المرتضى رحمه الله في بعض كتبه حيث قال مستدلاً على عصمة النبي عن الكبائر والصغائر ، بأنّ العلم المعجز إذا كان واقعاً موقع التصديق لمدّعي النبوّة والرسالة ، وجارياً مجرى قوله تعالى : صدقت في أنّ رسولي ومؤدّي عني ، فلابدّ أن يكون هذا المعجز مانعاً من كذبه عن الله فيما يؤدّيه عنه ، لأنّه تعالى لا يجوز أن يصدق الكذّاب ، لأنّ تصديق الكذّاب قبيح [1].

ومن هنا استدلّ قطب الدين النيسابوري على العصمة عقلاً فقال : (والذي يدلّ على عصمة الرسل أنّ العلم المعجز يؤمننا عن وقوع الكذب منه فيما يؤدّي عن الله تعالى إلينا ، وهذا لا خلاف فيه بين الأُمّة ، لأنّ تجويز الكذب يرفع الثقة ويعدم الأمان) [2].

لأنّ عدم ذلك يُعدُّ قدحاً في الرسالة وطعناً في النبوّة هذا فيما يتعلّق بالكذب ، أمّا في ما يتعلّق بباقي القبائحَ ولو كانت صغيرة فإنّها توجب النفرة منهم وعدم تلقي أقوالهم وقبولها ، (ولا يجوز أن يبعث الله تعالى من يوجب علينا اتّباعه وتصديقه وهو على صفة تنفر عنه ، فقد جنّب الله الفظاظة والغلظة

---

(١) تنزيه الأنبياء / السيد المرتضى : ١٧.

(٢) التعليق في علم الكلام / قطب الدين النيسابوري : ١٧٢.

والخلق المشينة وكثيراً من العلل القبيحة لأجل التنفير فأولى أن يجنّب القبائح كذلك) [١].

ونحوه قول قطب الدين النيسابوري أيضاً ، قال : (وأمّا القبائح الأُخَر فإنّ دليل التنفير يؤمن عن جميعها ، لأنّ من يجوز وقوع القبائح منه ، فلا يرغب في القبول عنه ولا تميل نفوسنا إلى الاقتداء به ، ولما كان الغرض في إرسال الرسل الاقتداء بهم والقبول عنهم والتأسّي بفعلهم وقولهم ، وجب أن يكون الرسول مترّهاً عن كلّ ما ينفر عنه ويتعذّر منه) [٢].

وعليه فكأنّ المعجز قد وقع وأيّد مدّعي النبوّة والرسالة على أتمّ وجه وأكمل صورة ، إذ يقبح عقلاً أن يبعث الله تعالى أو يوسّط بينه وبين خلقه من هو كاذب غير أمين.

وقد صرّح الشيخ الطوسي بوجوب عصمة الأنبياء عليهم السلام من القبائح جميعها صغيرها وكبيرها قبل النبوّة وبعدها عمداً وسهواً [٣] ، حيث إنّه استدلّ بجمالية العقل وكماله في أنّ القبيح إذا كان كذباً فأنّه سيؤدّي إلى أنّ الله تعالى سيصدق الكذابين ، وتصديق الكذابين قبيح ولا يجوز على الله تعالى ، وأما جميع القبائح الأخرى غير الكذب ، فإننا لو جوّزناها عليهم فهذا يعني جواز أن يبعث الله نبياً يأمرنا باتباعه ، بينما هو على صفة تنفر الناس عنه ، ولهذا جنب الله تعالى الأنبياء عليهم السلام الفظاظة والخلق المشينة والأمراض المنفرة لما

---

(١) كشف المراد / العلّامة الحلّي : ٣٧٥ ، وبحارالأنوار / المجلسي ١٧ : ١٠٩.

(٢) التعليق في علم الكلام : ١٧٢.

(٣) الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد / الشيخ الطوسي : ٢٦٠.

كانت هذه الأشياء منفرة بالعادة [١].

من هنا نستكشف أن كل ما يقدح في صاحب هذا المقام ، يقدح في الامتثال ويزحزحه ، فلابد أن يكون المعصوم مؤيداً بالبعد عن جميع ما يكون منفراً عنه مبعداً ، هذا أقرب للوقوع من إظهار المعجز.

الدليل الثاني ــ امتناع إيذاء المعصوم عليه السلام :

إنه لو جاز للمعصوم أن يعصي لوجب إيذاؤه والتبرؤ منه ، لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لكن الله تعالى نص على تحريم إيذاء المعصوم عليه السلام فقال : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا** ﴾ [٢].

وفي ذلك يقول العلّامة الحليّ رحمه الله : (إنّه إذا فعل معصية وجب الإنكار عليه لعموم وجوب النهي عن المنكر وذلك يستلزم إيذاءه وهو منهي عنه وكل ذلك محال) [٣].

وما نلاحظهُ كذلك عند السيد الشهيد القاضي نور الله التستري (ت / ١٠١٩ هـ) حيث ردّ على أدلة منكري عصمة الأنبياء عليهم السلام بدليله على عصمتهم عليهم السلام من خلال عدم صدور الذنب عنهم فقال : (إن صدر عنهم ذنب وجب زجرهم وتعنيفهم لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإيذائهم

---

(١) المصدر نفسه : ٢٦٠ ــ ٢٦١ ، ومناهج اليقين / العلّامة الحلّي : ٤٤٧.

(٢) سورة الأحزاب : ٣٣ / ٥٧.

(٣) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : ٣٧٦ ، ومناهج اليقين : ٤٢٦ ، وانطلق الفخر الرازي في القول بعصمة الأنبياء عليهم السلام من هذا الدليل في كتابه عصمة الأنبياء : ١٠.

حرام إجماعاً ، وأيضاً لو أذنبوا لدخلوا تحت قوله تعالى :

﴿ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ (١).

وتحت قوله تعالى : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (٢).

وتحت قوله تعالى لوماً وذمّاً ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (٣).

وقوله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (٤).

فيلزم كونهم موعودين بعذاب جهنم وملومين ومذمومين ، وكل ذلك باطل إجماعاً ، وهذا الدليل يدل أيضاً على عصمتهم من كل الذنوب وغيرها) (٥).

الدليل الثالث ــ الاحتياج للمعصوم :

من الأدلّة العقلية التي تثبت بحق عصمة الأنبياء عليهم السلام هو احتياج الأُمّة لوجود المعصوم ، فالعلّة التي أحوجتنا إلى وجود النبي صلى الله عليه وآله في الأرض هي عدم عصمة الخلق ، لأنّهم لو كانوا معصومين لم يحتاجوا إلى الأنبياء عليهم السلام ، فلو كان الأنبياء عليهم السلام غير معصومين لكانوا محتاجين إلى غيرهم لوجود علّة الحاجة فيهم ، فيكون الكلام في غيرهم كالكلام فيهم فيؤدّي إلى وجود أنبياء لا نهاية لهم فيبطل ، فثبت وجوب عصمتهم ، ويفهم هذا المعنى من خلال

---

(١) سورة الجن : ٧٢ / ٢٣.

(٢) سورة هود : ١١ / ١٨.

(٣) سورة الصف : ٦١ / ٢.

(٤) سورة البقرة : ٢ / ٤٤.

(٥) إحقاق الحق وإزهاق الباطل / الشهيد الثالث القاضي نور الله التستري ٢ : ٢٠٢.

التدبرّ في شرح العلّامة الحلّي لكلام المحقّق الطوسي رحمهما الله المستدلّ به على وجوب العصمة بامتناع التسلسل [١] وإن كان كلامه في الإمام إلّا أن هذا يمكن تسريته إلى الأنبياء عليهم السلام لاشتراكهم في صفة (العصمة) وللوقوف على شرح ذلك ما نجده عند العلّامة الحلّي رحمه الله حيث يقول : (إنّ الإمام لو لم يكن معصوماً للزم التسلسل والتالي باطل فالمقدّم مثله ، بيان الشرطية ، إنّ المقتضي لوجوب نصب الإمام هو تجويز الخطأ على الرعية ، فلو كان هذا المقتضي ثابتاً في حقّ الإمام ، وجب أن يكون له إمام آخر وبتسلسل أو ينتهي إلى إمام لا يجوز عليه الخطأ فيكون هو الإمام الأصلي) [٢].

وأمّا وجوب العصمة عند السيد شبر رحمه الله فيبرّرها بعدم خطأ المعصوم (لأنّه لو كان يخطأ لاحتاج إلى من يسدّده ويمنعه عن خطأ وينبّهه على نسيانه ، فأما أن يكون معصوماً فيثبت المطلوب أو غير معصوم فيتسلسل) [٣].

فيكون بذلك معصوماً لعدم ثبوت الخطأ بحقّه ولأنه ممّن وثق بإتباعه وانتهاج مسلكه ، وهذا هو الذي دعى السيد إبراهيم الحجازي إلى الاستدلال بذلك لإثبات العصمة ، حيث رأى (إن وجه الحاجة إلى النبي صلى الله عليه وآله والإمام عليه السلام هو جواز الخطأ وصدور المعصية عن الأمة ، فلو جاز عليهم ذلك لاحتاجوا إلى مرشد آخر ، لاشتراك العلة ولزوم الترجيح بلا مرجّح في دور أو بتسلسل) [٤].

وهذا يدل على عدم عروض الخطأ عليهم (صلوات الله عليهم) وجوازه

---

(١) كشف المراد : ٣٩٠ ، ومناهج اليقين : ٤٢٦.

(٢) المصدر نفسه : ٣٩٠.

(٣) حق اليقين / السيد عبد الله شبّر ١ : ٩٢.

(٤) آيات العقائد / السيد إبراهيم الحجازي : ١٨٦.

في حق الأُمّة [١] الأمر الذي دعا إلى وجوب الاقتداء بهم وإتباعهم لأنهم معصومون مطهرون وهداة مهديون.

الدليل الرابع ــ وجوب متابعة المعصوم عليه السلام :

يساق هذا الدليل للزوم العصمة للأنبياء عليهم السلام ، وضرورة عدم صدور الذنب عنهم كي يكون نافياً لاجتماع الضدين أي الإتباع وعدمه ، بتقرير أنّه لو صدر ذنب منه عليه السلام لزم طاعته بمتابعته لأن مقامه يقتضي هذا ، ويجب عصيانه لأن ما جاء به ذنب يجب منعه عنه والإنكار عليه ، فيلزم من ذلك اجتماع الضدين وهو باطل لا محالة.

لذا يرى أبوالصلاح الحلبي (ت / ٣٧٤ هـ) أن العصمة من الصفات التي يجب أن يتحلّى بها الرسول صلى الله عليه وآله فيما يؤدي ، لأن عدم امتناع الخطأ عليه في الأداء هو تجويز من الثقة به وبالتالي يسقط فرض إتباعه ، وذلك ينقض جملة الغرض من إرساله ، وأن يكون معصوماً من القبائح لكونه رئيساً وملطوفاً برئاسة غيره [٢].

إذن فرض إتباعه يوجب عقلاً عدم تجويز الخطأ عليه صغيراً كان أو كبيراً ، عمداً أو سهواً لتنزهه عن القبائح كلّها ، وإلّا فلابدّ من اجتماع الضدين وهو محال.

ويرى العلّامة الحلي رحمه الله (أنّه عليه السلام حافظ للشرع ولوجوب الإنكار عليه لو

---

(١) ولهذا ذهب الإمامية إلى القول بعدم حجية الإجماع في علم الأصول ما لم يكن المعصوم عليه السلام داخلاً معهم ، لجواز صدور الخطأ على كلّ منهم.

(٢) تقريب المعارف / أبو الصلاح الحلبي : ١٥٣.

أقدم على المعصية فيضاد أمر الطاعة ويفوت الغرض من نصبه)[١] ، وبهذا تكون عصمته ثابتة ، لعدم إقدامه على المعصية لأنه ممن وقع عليه الاختيار والاصطفاء وأُيد بروح القدس.

ويستدل السيد الشهيد القاضي نور الله التستري على عصمتهم باتّباعهم عليهم السلام بقوله : (لأن لو صدر عنهم ذنب لحرّم إتباعهم فيما صدر عنهم ضرورة انه يحرم ارتكاب الذنب ، وإتباعهم واجب للإجماع عليه ، لقوله تعالى : ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾[٢] وهذا الدليل يوجب عصمتهم عن الصغائر والكبائر)[٣].

فتكون نتيجة ذلك أنّهم معصومون فيجب اتّباعهم والاقتداء بهم.

ولا يكاد يبتعد السيّد شبر رحمه الله عمّن سبقه في الاستدلال على عصمتهم عليهم السلام بما يقابل النقيض ، لأنّه يرى أنّ المعصوم (إن فعل المعصية فإمّا أن يجب علينا إتباعه فيها فيكون قد وجب علينا فعل ما وجب تركه واجتمع الضدّان ، وإن لم يجب انتفت فائدة البعثة)[٤].

ومن هنا وجب كونه معصوماً لأنّه لا يمكن أن تكون بعثته عبثاً وبلا فائدة ــ تعالى الله عن ذلك ــ.

ويؤكّد السيّد إبراهيم الحجازي وجوب عصمتهم لاستبعاد جواز الخطأ

---

(١) كشف المراد : ٣٩٠ ــ ٣٩١ ، ومناهج اليقين : ٤٢٦.

(٢) سورة آل عمران : ٣ / ٣١.

(٣) إحقاق الحق وإزهاق الباطل ٢ : ٢٠٢.

(٤) حق اليقين : ٩١.

والنسيان عليهم عليهم السلام فيرى (أنا مأمورون باتّباعهم وترك الاعتراض عليهم فلو جاز الخطأ والنسيان لوجب متابعتهم فيها للأمر بها والأمر باتّباع الخطأ قبيح) [١].

ولهذا يقول الشيخ المظفّر رحمه الله : (إنّه لو جاز أن يفعل النبي المعصية ، أو يخطأ وينسى وصدر منه شيء من هذا القبيل ، فإمّا أن يجب علينا إتباعه في فعله الصادر منه عصياناً أو خطأ أو لا يجب ، فإن وجب إتباعه فقد جوّزنا فعل المعاصي برخصةٍ من الله تعالى ، بل أوجبنا ذلك وهذا باطل بضرورة الدين والعقل ، وإن لم يجب اتّباعه فذلك ينافي النبوّة التي لابدّ أن تقترن بوجوب الطاعة أبداً) [٢].

ومن هذا يظهر أنّ النبي لا تنفك عنه العصمة لضرورة الاتّباع والاقتداء به لأنّه الهادي للحقّ ولأنّ غايته الرسالة والغرض منها هو حفظ الأُمّة وصونها من الانحراف وهذا لا يكون إلّا بكون حامل الرسالة مترّهاً عن كلّ ما يورث الشك في صدقه والابتعاد عن دعواه ، فلم يبقَ إلّا أن يكون معصوماً دون غيره الذي هو محطّ لحدوث المنكرات صغيرها وكبيرها.

والشيء نفسه يقال في إثبات عصمة أئمّة الهدى عليهم السلام من آله صلى الله عليه وآله ، لتواتر الأدلّة على وجوب اتّباعهم عليهم السلام.

ونتيجة منطقية لما سبق من الأدلّة النقلية والعقلية اتّفقت كلمة الإمامية على القول بالعصمة المطلقة لجميع الأنبياء عليهم السلام خلافاً لغيرهم ، وفي هذا القول

---

(١) آيات العقائد / السيد إبراهيم الحجازي : ١٨٥.

(٢) عقائد الإمامية / الشيخ محمد رضا المظفر : ٥٤.

يقول العلّامة الحلّي قدس سره : « مذهبنا أنّ الأنبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر والبدعة خلافاً للفضيلية ، وعن الكبائر خلافاً للحشوية ، وعن الصغائر عمداً خلافاً لجماعة من المعتزلة ، وخطأً في التأويل خلافاً للجبائيين ، وسهواً خلافاً للباقين » [1].

(١) مبادئ الوصول إلى علم الأصول / العلاّمة الحلي : ١٧ من الطبعة الحجرية.

الفصل الثالث

ظواهر الكتاب المنافية لعصمة الأنبياء عليهم السلام

تناول كثير من مفسرّي المذاهب الإسلامية ومتكلميها بعض الآيات التي لازمت حياة الأنبياء عليهم السلام وكثر حولها الجدل ، لأن بعض تلك الآيات المباركة أثيرت حولها كثير من الشبهات التي لها اتصال مباشرة بعصمة الأنبياء ، حيث قالوا : إن من هذه الآيات ما جاءت مورد عتاب ولوم وتقريع لبعض الأنبياء ، فكثر الجدل بين نافي هذه التوجهات والشبهات الواقعة في غير محلها وبين مثبت لها ، ولهذا قالوا بعدم ثبوت العصمة المطلقة للأنبياء عليهم السلام .

والآيات الشريفة التي تمسك بها أولئك قد توهم بادئ النظر قوّة حجّتهم في تجويز المعصية على الأنبياء عليهم السلام بمختلف صورها ، لا سيّما أنّهم رووا في صحاحهم ما يدعم تلك المقولة الفاسدة كما سيأتي كلٌّ في محلّه من هذا الفصل.

وفيما يأتي بيان لأظهر الآيات التي توهم بعدم العصمة وهي على طائفتين :

الطائفة الأولى ــ ما يمس ظاهرها عصمة جميع الأنبياء عليهم السلام :

منها : قوله تعالى : ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ** ﴾ [1].

---

(١) سورة يوسف : ١٢ / ١١٠.

وتقريب الاستدلال بهذه الآية الشريفة على عدم عصمة الأنبياء عليهم السلام فيما ذهب إليه الحشوية من العامة ومن وافقهم بأن الضمائر الثلاثة في قوله تعالى ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا ﴾ ترجع إلى الرسل ، بمعنى أن رسل الله عزّوجلّ كانوا ينذرون قومهم ويعدون المؤمنين بالنصر الإلهي ، والكفّار والمعاندين بالهلاك المحتّم ، وكان قومهم يخالفونهم أشدّ المخالفة ، فلما تأخّر نصر المؤمنين وهلاك الكافرين والمعاندين ظنّ الرسل أنّهم قد كُذِبوا بما وُعِدوا به !!!

وأيّدوا هذا المذهب الفاسد بما كذبوا به على ابن عباس رضي الله عنهما من أن الرسل لما ضعفوا وغلبوا ظنوا ذلك وأنّهم كانوا بشراً ثمّ تلا قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ ﴾ [١].

وقد حمل الزمخشري (الظن) في الآية على تقديره صحة ما روي عن ابن عباس على ما يخطر بالبال ويهجس في القلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه جملة البشر [٢].

وكل ما ذكروه باطل لا يناسب مقام الأنبياء عليهم السلام بلحاظ كونهم الصفوة المختارة من لدن حكيم خبير ، ولو رجع أولئك المخطئة إلى ما ورد عن أهل بيت نبيهم صلّى الله عليه وعليهم لأدركوا ان الأمر ليس كذلك وأن ما بين المراد بالآية وما زعموا بعد المشرقين.

فقد قرأ أهل البيت عليهم السلام الآية بتخفيف كلمة (كذبوا) ومعناه كما يقول العلّامة الطبرسي : « وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من نصرة الله إياهم » [٣].

---

(١) سورة البقرة : ٢ / ٢١٤.

(٢) الكشاف ٢ : ٤٨٠.

(٣) جوامع الجامع ٢ : ٢٤٥.

وفي حديث مسائلة المأمون العباسي من الإمام الرضا عليه السلام « أخبرني عن قول الله : ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا** ﴾ [١] ؟

قال الرضا عليه السلام : **يقول الله عزّوجلّ : حتّى إذا استيأس الرسل من قومهم وظن قومهم أن الرسل قد كُذِبوا ، جاء الرسل نصرنا** ، فقال المأمون : لله درّك يا أبا الحسن .. » [٢].

قال الشيخ في التبيان : « فإن قيل : كيف يجوز أن نحمل الضمير على أنه للمرسل إليهم ، والذي تقدّم ذكرهم الرسل دون المرسل إليهم ؟ قيل : إنّ ذلك لا يمتنع ؛ لأنّ ذكر الرسل يدلُّ على المرسل إليهم ، وقد قال الشاعر :

أمنك البرق أرقبه نهاجا فبتُّ أُخاله وهما خلاجا

أي : بتّ أخال الرعد صوت دهم ، فأضمر الرعد و لم يجر له ذكر لدلالة البرق عليه.

وإن قلت : قد جرى لهم ذكر في قوله : ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا ..** ﴾ [٣] فيكون الضمير للذين من قبلهم من مكذبي الرسل ، كان جيداً » [٤].

أقول : ورد من طرق العامة أن بعض الصحابة كان يشكك في صدق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وآله من أمور مستقبلة ، ويثير ذلك بين آونة وأخرى ، حتى أنه اتهم النبي صلى الله عليه وآله فيما أخبر به من دخوله إيوان كسرى وفتح بلاد فارس فقال في بعض المواقف الإسلامية الحرجة : أنه ــ يعني به النبي صلى الله عليه وآله ــ يوعدنا بدخول

---

(١) سورة يوسف : ١٢ / ١١٠.

(٢) الاحتجاج ٢ : ٢٢١.

(٣) سورة يوسف : ١٢ / ١٠٩.

(٤) التبيان ٦ : ٢٠٧ ــ ٢٠٨ ونسبه إلى أبي علي.

بلا فارس ونحن لا نستطيع أن نخرج رؤوسنا ، ونحو ذلك مما لا حاجة بنا إلى تتبعه.

هذا ــ وأما ما ورد عن ابن عباس من أنه تلا ــ عقب الرواية المكذوبة عليه ــ قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ ﴾ (١).

فليست هي على ما فهمه من استدلّ بها ، ولا من كذب على ابن عباس بتلاوتها ، فحبر الأُمّة أجلّ من أن يفهم منها ــ كما فهم أولئك ــ أن النبي صلى الله عليه وآله قال ذلك على جهة الاستبطاء لنصر الله ، لأن من تتلمذ على يد القرآن الناطق أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام لا سيما في التفسير لا يشك أبداً بأن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله يعلم يقيناً إن الله تعالى لا يؤخر نصره عن الوقت الذي توجبه الحكمة الإلهية ، وإن الاستبطاء لنصر الله عزّوجلّ خطأً لا يجوز مثله على الأنبياء عليهم السلام فكيف بأشرفهم وأفضلهم صلى الله عليه وآله ؟

وقد ورد في معنى الآية أقوال كثيرة وكلّها لا توجب نفي العصمة.

قال العلّامة الطبرسي قدس سره في معنى ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ اللهِ ﴾ : « قيل هذا استعجال للموعود كما يفعله الممتحن ، وإنما قاله الرسول استبطاء للنصر على جهة التمنّي ، وقيل : إن معناه الدعاء لله بالنصر ولا يجوز أن يكون على جهة الاستبطاء لنصر الله ، لأن الرسول يعلم ان الله لا يؤخره عن الوقت الذي توجبه الحكمة.

وقيل : إن هذا كلامهم ــ يعني المؤمنين ــ بأنّهم قالوا عند الأياس : ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ اللهِ ﴾ : ثم تفكروا فعلموا أن الله منجز وعده فقالوا ﴿ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللهِ

---

(١) سورة البقرة : ٢ / ٢١٤.

﴿ قَرِيبٌ ﴾.

وقيل : أنّه ذكر كلام الرسول والمؤمنين جملة وتفصيلاً ، وقال المؤمنون ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ اللهِ ﴾ : وقال الرسول : ﴿ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ ﴾ كقوله : ﴿ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ ﴾ [٢] ، أي : لتسكنوا بالليل ولتبتغوا من فضله بالنهار » [٣].

ومنها : قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [٤].

تمسك القائلون بعدم العصمة المطلقة للأنبياء عليهم السلام بدلالة هذه الآية على إلقاء الشيطان في أُمنية الرسول صلى الله عليه وآله أو النبيّ بالتدخل في الوحي النازل عليه فيغيره إلى غير ما نزل به ، مستندين في ذلك إلى رواية واهية في سبب نزولها أظلت كثيراً من المفسرين. فالأمنية في القرآن قد تأتي ويراد منها التلاوة والقراءة ، على ما أشار إليه الراغب الأصفهاني في قوله : ﴿ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ أي : في تلاوته [٢].

ومن مدخل الأمنية هذا يلج بعض المفسرين ليطعن من خلاله بعصمة الأنبياء عليهم السلام وقالوا بأن المراد من الآية هو أنّ ما من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى وتلا الآيات النازلة عليه ، تدخل الشيطان في قراءته فأدخل فيها ما ليس

---

(١) سورة القصص : ٢٨ / ٧٣.

(٢) مجمع البيان ٢ : ٦٩ ، وانظر : التبيان ٢ : ١٩٩.

(٣) سورة الحج : ٢٢ / ٥٢.

(٤) المفردات في غريب القرآن : ٨٧٠ ، مادة (منى).

منها ، واستشهدوا لذلك بما رواه الطبري عن محمد بن كعب القرضي ، ومحمد ابن قيس قالا : « جلس رسول الله صلى الله عليه وآله في نادٍ من أندية قريش كثير أهله فتمنى يومئذ أن لا يأتيه من الله شيء فينفروا عنه ، فأنزل الله عليه : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ (١).

فقرأها صلى الله عليه وآله حتى إذا بلغ ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴾ (٢).

ألقى عليه الشيطان كلمتين : (تلك الغرانقة العلى ، وأنّ شفاعتهنّ لترتجى) فتكلم بها ثم مضى فقرأ السورة كلّها فسجد في آخر السورة وسجد القوم جميعاً معه ، ورفع الوليد بن المغيرة تراباً إلى جبهته فسجد عليه وكان شيخاً كبيراً لا يقدر على السجود فرضوا بما تكلّم به وقالوا : قد عرفنا أن الله يحيي ويميت وهو الذي يخلق ويرزق ، ولكن آلهتنا هذه تشفع لنا عنده إذا جعلت لها نصيباً فنحن معك ، قالا : فلما أمسى أتاه جبرائيل عليه السلام فعرض عليه السورة ، فلما بلغ الكلمتين اللتين ألقى الشيطان عليه قال : ما جئتك بهاتين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : افتريت على الله وقلت على الله ما لم يقل فأوحى الله عليه ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا * وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا * إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴾ (٣) ، فما زال مغموماً مهموماً حتى نزلت عليه : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ

---

(١) سورة النجم : ٥٣ / ١ ــ ٢.

(٢) سورة النجم : ٥٣ / ١٩ ــ ٢٠.

(٣) سورة الإسراء : ١٧ / ٧٣ ــ ٧٥.

﴿ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [١] ، قال فسمع من كان من المهاجرين بأرض الحبشة أن أهل مكة قد أسلموا كلّهم فرجعوا إلى عشائرهم وقالوا : هم أحب إلينا فوجدوا قد ارتكسوا حين نسخ الله ما ألقى الشيطان » [٢].

وقد حام مفسرو العامة حول تلك الآيات الشريفة و لم يأتوا بشيء جديد على ما رواه لهم سلفهم من تخطئة الأنبياء عليهم السلام وجواز السهو ووسوسة الشيطان الرجيم عليهم [٣].

والعجب ممن يدّعي أنّه من (أهل السنّة) كيف يثق بسنّة ألقى الشيطان على من سنّها ــ فيما هو أعظم منها ــ ما ألقى ؟ فكيف بها إذن ؟!

إن عبث الشيطان في أعظم رسالة سماوية بمعتقد أولئك يجعل منها رسالة مهددة لا ثقة بها أصلاً ، ولا جرم أن أصبحوا بفعل ما أسسوه أهلاً لتلك السنة ! السنة التي اشترك بجريمة وضعها حثالات كثيرة من الصحابة ــ كأبي هريرة وأمثاله ــ والتابعين.

ومن هنا نرى وقفة الإمامية الجادة عبر التاريخ إزاء تلك الأكاذيب وتفنيدها واحدة تلو الأخرى ومنها فرية الغرانيق المتناقضة مع أسس العقيدة والتشريع فضلاً عن منافاتها لأدلّة العقل السليم على عصمة الأنبياء والرسل عليهم السلام.

---

(١) سورة الحجّ : ٢٢ / ٥٢.

(٢) تفسير الطبري ١٧ : ١٣١.

(٣) راجع : تفسير الكشاف / الزمخشري ٣ : ١٦٧ ، والتفسير الكبير / الفخر الرازي ٢٣ : ٤٨ ، والجامع لأحكام القرآن / القرطبي المالكي ٦ : ٥٨ ، ومختصر تفسير ابن كثير ٢ : ٥٦٢ ، وغيرها كثير من تفاسيرهم المشحونة بثقافة تخطئة الأنبياء والرسل عليهم السلام.

ولست أدري كيف يكون للشيطان سلطانٌ على من اصطفاهم الله لتبليغ رسالاته ، والله تعالى يقول : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ (١).

ورسل الله وأنبياؤه عليهم السلام أولى من كل العباد المؤمنين في انتفاء سلطان الشيطان عليهم ، ونظراً لما في تلك الفرية الشنيعة من ازدراء بالقرآن العظيم والسنّة معاً ، فقد وصفها السيد المرتضى بالخرافة (٢) ، وقال العلّامة الحلي (وهذا في الحقيقة كفر) (٣) ، وقال الشهيد الثالث السيد القاضي نور الله التستري : (وهذا عين الكفر) (٤) ، وقال العلّامة المجلسي في كلامه عن حديث الغرانيق (وهو موضوع مما لا أصل له) (٥).

وهناك ردود أخرى كثيرة لا حاجة إليها في مقام بيان كذب هذه الفرية وسخافتها (٦) على رغم أنف من صحّح سندها أو احتجّ بها (٧).

---

(١) سورة الحجر : ١٥ / ٤٢.

(٢) تنزيه الأنبياء عليهم السلام / السيد المرتضىٰ : ١٠٧.

(٣) الرسالة السعدية / العلّامة الحلي : ٧٣.

(٤) الصوارم المهرقة في نقد الصواعق المحرقة / القاضي نور الله التستري : ٢٢٥.

(٥) بحار الأنوار / العلّامة المجلسي ٧ : ٥٦.

(٦) راجع : الرواشح السماوية / المحقق الداماد : ١٩٧ ، وأبو هريرة / عبد الحسين شرف الدين : ١٠٦ ـــ ١٠٧ ، والميزان / السيد الطباطبائي ١٤ : ٣٩٦ ، وأحاديث عائشة / السيد مرتضى العسكري : ٣٠٦ ، والصحيح من السيرة / السيد جعفر مرتضى العاملي (معظم الجزء الثالث) ، ومصادر الوحي وأنواعه في القرآن الكريم / الأستاذ الدكتور ستار الأعرجي ، إصدار مركز الرسالة ، وقد ناقش هذه الفرية نقاشاً علمياً وبين زيفها على أكثر من صعيد.

(٧) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١١٥ عن حديث الغرانيق : « رواه البزار

الطائفة الثانية ــ ما يمس ظاهرها عصمة بعض الأنبياء عليهم السلام :

سنذكر في هذه الطائفة بعض الآيات التي استدل بها المخطئة لصفوة الله عزّوجلّ على عدم عصمتهم عليهم السلام وسننتخب ــ لأجل ذلك ــ أظهر الآيات الدالّة بزعمهم الفاسد على ذلك ، كالآتي :

أوّلاً ــ ما يتعلّق بنبي الله آدم عليه السلام :

(١) قوله تعالى : ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ [١].

قالوا هذا تصريح بوقوع المعصية المستتبعة للعتاب واللوم ، والتي لا تكون إلّا قبيحة ، وأكّده تعالى بقوله ﴿ فَغَوَىٰ ﴾ والغيّ ضد الرشد ، واستدلّوا بها على أنّ آدم عليه السلام قد عصى ربّه وأطاع إبليس ، وهذا خطأ منه كان سبباً في إخراجه من الجنّة ، وأنّ الله قد تعهّد تخطئة آدم لحكمة من أجل إخراجه من الجنّة حتّى يعمر الأرض لأنّ الله قد خلقه لذلك.

ينقل الزمخشري في تفسيره رواية عن ابن عباس جاء فيها أنّ آدم لم يتمثّل ما رسم الله له ، وتخطّى في ساحة الطاعة ، وذلك هو العصيان وبعصيانه هذا خرج عن حد الرشد إلى مستوى الغي لا محالة لأنّه خلاف الرشد ، ثم يسترسل الزمخشري في بيان العصيان حيث إنّه تعالى لم يقل أنّ آدم عليه السلام أنزل أو أخطأ وإنما قال بصريح العبارة أنّه ﴿ عَصَىٰ ﴾ فيرى في هذا اللطف

والطبراني ورجالهما رجال الصحيح » وقال ابن حجر في فتح الباري ٨ : ٣٣٣ عن تلك الفرية : « وقد ذكرت ان ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهي مراسيل يحتجّ بمثلها من يحتجّ بالمرسل وكذا من لا يحتجّ به ، لاعتضاد بعضها ببعض » ! ونسج على منواله المباركفوري في تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي ٣ : ١٣٦.

(١) سورة طه : ٢٠ / ١٢١.

بالمكلّفين ومزجرة بليغة وموعظة كافّة وكأنّه قيل لهم انظروا واعتبروا كيف نعيت على النبي المعصوم حبيب الله الذي لا يجوز عليه اقتراف إلّا الصغيرة غير المنفرة زلّته بهذه الغلطة [١].

وذهب الفخر الرازي هذا المذهب الفاسد في تفسيره حيث يرى في العصيان اقترافاً كبيراً استوجب معها آدم عليه السلام أن يكون عاصياً استحقّ لوماً وتعنيفاً بل عقوبةً حيث يرى أن آدم عليه السلام :

١ ــ « كان عاصياً والعاصي لابدّ أن يكون صاحب كبيرة ، وإنما قلنا : إنه عاصياً لقوله تعالى : ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ [٢] ثم قال : وإنما قلنا أن العاصي صاحب الكبيرة لوجهين :

أحدهما : إن النص يقتضي كونه معاقباً وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [٣] ولا معنى لصاحب الكبيرة الا من فعل فعلاً يعاقب عليه.

ثانيهما : إن العصيان اسم ذم فلا يطلق الا على صاحب الكبيرة.

٢ ــ إنّه تائب والتائب مذنب ، وإنّما قلنا أنّه تائب لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴾ [٤] » [٥].

ويعرض القرطبي للآية المباركة (ست مسائل) نسب في المسألة الأولى القول بأن الله تعالى قد أخبر بوقوع الذنب من بعض الأنبياء عليهم السلام ونسبها إليهم

---

(١) الكشاف ٣ : ٩٤.

(٢) سورة طه : ٢٠ / ١٢١.

(٣) سورة النساء : ٤ / ١٤.

(٤) سورة طه : ٢٠ / ١٢٢.

(٥) عصمة الأنبياء / الفخر الرازي : ١٦.

وعاتبهم عليها ، وهم بدورهم أخبروا بذلك عن نفوسهم وتنصلوا منها واستغفروا منها وتابوا [١].

إنَّ كلمة (عصى) تعني خلاف الطاعة وأن كلمة (لا تقربا) تعني النهي ، والنهي الشرعي نوعان : مولوي يجب طاعته فيما يأمر به ، ويترتب عليه الثواب على الطاعة ، والعقاب على المخالفة وهذا شأن أكثر الأوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنّة.

أو إرشادي وهو أن ينطلق المولى فيه بتوجيه النصح والإرشاد والعظة والهداية فيترك اختيار أحد الجانبين من الفعل والترك للمخاطب [٢].

والآيات الواردة في سورة (طه) تكشف النقاب عن نوعية هذا النهي ، وتصرّح بأن النهي كان إرشادياً لصيانة آدم عما يترتب عليه من الآثار المكروهة والعواقب غير المحمودة ، ومن أجل تنزيه مقام النبي آدم عليه السلام ذهب علماء ومتكلمو الإمامية إلى توجيه ذلك بما يناسب مقام وعصمة آدم عليه السلام .

يرى السيد المرتضىٰ علم الهدىٰ قدس سره أن آدم عليه السلام كان تاركاً لنفل ومعه لا يكون عاصياً أو فعل قبيحاً.

إذ قال : (أما المعصية فهي مخالفة الأمر ، والأمر من الحكيم تعالى قد يكون بالواجب والمندوب معاً ، فلا يمتنع على هذا أن يكون آدم عليه السلام مندوباً إلى ترك التناول من الشجرة ، ويكون بمواقعتها تاركاً نفلاً وفضلاً وغير فاعل قبيحاً ، وليس يمتنع أن يسمى تارك النفل عاصياً كما يسمى بذلك تارك الواجب) [٣].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦ : ١٧٦.

(٢) الفروق المهمة في الأصول الفقهية / خليل قدسي مهر : ٥٣.

(٣) تنزيه الأنبياء : ٢٤.

وبعد هذا البيان لا يمكن القبول بالقول أن آدم قد أخطأ أو أن الله تعالى قد تعمّد تخطئته لحكمة منه ، فإذا كان الله عز وجل هو الذي خطأ آدم ، فما ذنبه حتى يعاقبه ويجعله من أهل الغواية.

ولو عدنا إلى الآية التي قالوا أنها جاءت في مورد عتاب له عليه السلام وهي قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ** ﴾ [١] نجد الشريف المرتضى رحمه الله يوجهها انطلاقاً من الخصائص البلاغية المتفردة للأسلوب القرآني بقوله : (أما النهي والأمر فليس يختصان عندنا بصيغة ليس فيها احتمال ولا اشتراك وقد يؤمر عندنا بلفظ النهي وينهى بلفظ الأمر فإنما يكون النهي نهياً بكراهة المنهي عنه فإذا قال تعالى : ﴿ **وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ** ﴾ [٢] ولم يكره قربها ، لم يكن في الحقيقة ناهياً ، كما أنه تعالى لمّا قال : ﴿ **اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ** ﴾ [٣] ﴿ **وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا** ﴾ [٤] ولم يرد ذلك ، لم يكن أمراً فإذا كان قوله : ﴿ **وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ** ﴾ أراد ترك التناول ، فيجب أن يكون هذا القول أمراً ، إن سمّاه منهي عنه ، ويسمّى أمره له نهي من حيث كان فيه معنى النهي ، لأن النهي ترغيبٌ في الامتناع عن الفعل وتزهيد في الفعل نفسه ، ولما كان الأمر ترغيباً في الفعل وتزهيداً في تركه ، جاز أن يُسميه نهياً) [٥].

وينحى الشيخ الطوسي رحمه الله نفس المنحى بتوجيه الآية بما يثبت العصمة المطلقة بأن آدم عليه السلام لم يرتكب قبيحاً لقيام الدلالة عنده على عصمته من سائر

---

(١) سورة الأعراف : ٧ / ٢٢.

(٢) سورة الأعراف : ٧ / ١٩.

(٣) سورة فصلت : ٤١ / ٤٠.

(٤) سورة المائدة : ٥ / ٢.

(٥) تنزيه الأنبياء : ٢٦.

القبائح صغيرها وكبيرها.

فيقول : (إن آدم عليه السلام لم يرتكب قبيحاً وأتى ما توجه إليه بصورة النهي ، كان المراد به ضرباً من الكراهة دون الحظر ، وإنما قلنا ذلك لقيام الدلالة على عصمته من سائر القبائح صغائرها وكبائرها فعلى هذا لا يحتاج أن نقول أنهما تأولا فأخطأ) [١].

أما الطبرسي رحمه الله فيرى ان قول آدم وحواء عليهما السلام : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا ﴾ [٢] معناه بخسناها الثواب بترك المندوب ، وبالتالي فهما لم يستحقا العقاب وإنما قالا ذلك لأن من جلَّ في الدين قدمه كثر على يسير الزلل ندمه [٣].

ويرى بعض المحدثين من علماء الإمامية في توجيه هذه الآيات (إنها تكشف النقاب عن نوعية هذا النهي وتصرّح بأن النهي كان إرشادياً لصيانة آدم عما يترتب عليه من الآثار المكروهة والعواقب غير المحمودة قال سبحانه : ﴿ فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ * إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ [٤] ، فإن قوله سبحانه : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ﴾ صريح في أن امتثال النهي هو البقاء في الجنة ونيل السعادة التي تمتثل في قوله : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ وأن أثر المخالفة هو الخروج من الجنة والتعرض للشقاء الذي يتمثل في الحياة التي فيها الجوع والعري والظمأ وحر الشمس ، وكل ذلك يدل على أنه سبحانه لم يتخذ لدى النهي موقف النهي

---

(١) التبيان ٤ : ٣٧٣.

(٢) سورة الأعراف : ٧ / ٢٣.

(٣) مجمع البيان ٤ : ٥٠٦.

(٤) سورة طه : ٢٠ / ١١٧ ــ ١١٩.

الواجب طاعته بل كان ينهى بصورة الإرشاد والنصح والهداية) [١].

ومما يعضد هذا الرأي الإمامي في تنزيه آدم عليه السلام وعصمته ما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله في أماليه بإسناده إلى أبي الصلت الهروي قال : « لما جمع المأمون علي بن موسى الرضا عليه السلام أهل المقالات من أهل الإسلام والديانات ، واليهود والنصارى ، والمجوس ، وسائر أهل المقالات ، قام إليه عليّ بن الجهم فقال : يا ابن رسول الله ، أتقول بعصمة الأنبياء ؟

قال عليه السلام : بلى.

قال : فما تقول في قول الله عز وجل ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ [٢] ؟

فقال الرضا عليه السلام : **ويحك يا علي ، أتق الله ولا تنسب إلى أنبياء الله الفواحش ، ولا تؤول كتاب الله برأيك ، فأنّ الله عزّوجلّ يقول :** ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [٣].

وأما قوله عزّوجلّ ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ [٤] **فأنّ الله عزّوجلّ ، خلق آدم عليه السلام حجة في أرضه ، وخليفة في بلاده ، ولم يخلقه للجنة ، وكانت المعصية من آدم في الجنة لا في الأرض ، لتتم مقادير أمر الله عزّوجلّ ، فلما أهبط الى الأرض جعله حجة وخليفة وعصمة الله بقوله :** ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [٥] » [٦].

---

(١) مفاهيم القرآن / الشيخ جعفر السبحاني ٥ : ٢٢.

(٢) سورة طه : ٢٠ / ١٢١.

(٣) سورة آل عمران : ٣ / ٧.

(٤) سورة طه : ٢٠ / ١٢١.

(٥) سورة آل عمران : ٣ / ٣٣ ــ ٣٤.

(٦) الأمالي / الشيخ الصدوق : ١٨٢ ــ ١٨٤.

وبالتدبّر في هذه الرواية وما يوافقها من روايات أُخرى في عصمة جميع الأنبياء عليهم السلام كما تقدّم ، نجد أن آدم امتاز بالعصمة والطهارة ، وأنّه لم يكن مخالفاً لأمر مولوي بل كان في غاية الطاعة المطلقة ، وأنّه لم يستحق ذنباً ليعاقب عليه أو يؤاخذ على فعله.

وقد استفاد أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام عصمة الأنبياء ونزاهتهم من كل ذنب من خلال أدلّتهم النقلية والعقلية التي كشفت الفهم الخاطئ والشبهات الواهية عن وجه حقيقة عصمة الأنبياء عليهم السلام .

جدير بالذكر انّ الفخر الرازي على الرغم من كونه أفقه مفسّري العامّة وقع بما لا يقع فيه مبتدئ في التفسير حيث زعم كما تقدّم إنّ آدم تائب والتائب مذنب ، قال : وإنّما قلنا أنّه تائب لقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ** ﴾ [1] وهذا عجيب إذ نسب التوبة لآدم ، وهي صريحة بأنّها من الله على آدم ، والمراد بها الرحمة واللطف ، والدليل على أنّها من الله رغم ظهورها في هذا المعنى تعدّيها بـ (على) ، وهكذا كلّ توبة نسبت لله لابدّ من تعديها بهذا الحرف ، وأمّا لو كانت من غيره تعالى فتتعدّى بالحرف (إلى) ، كما في قولنا : تاب فلان إلى الله تعالى من ذنبه.

وهناك بعض الآيات الأُخرى في آدم عليه السلام التي احتجّ بها الرازي وغيره تركناها اختصاراً لظهور بطلان كلامهم فيها [2].

---

(١) سورة طه : ٢٠ / ١٢٢.

(٢) راجع كلامهم في : الكشاف ٢ : ١٧٧ ، وعصمة الأنبياء : ٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٤ : ٢٦٠ ، ومختصر تفسير ابن كثير ٢ : ٧٥ ستجدها مملوءة بالمفتريات على الأنبياء والرسل عليهم السلام .

ثانياً ــ ما يتعلّق بنبي الله نوح عليه السلام :

قال تعالى : ﴿ **وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ * قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ** ﴾ (١).

استدل الذاهبون لعدم عصمة نوح عليه السلام بهاتين الآيتين المباركتين من خلال الخطاب القرآني المتوجه له عليه السلام حيث أنه عليه السلام خاطب ربه في قضيّة ابنه الذي أصبح من المغرقين ، ومنهم الزمخشري حيث ذهب إلى أن نوح عليه السلام إنما عوتب في الآية المباركة لأنه أشتبه عليه ما يجب أن لا يشتبه عليه (٢).

وذهب الفخر الرازي إلى القول بأنّ سؤال نوح عليه السلام كان معصية لثلاث آيات :

١ ــ قوله : ﴿ **فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ** ﴾ (٣).

٢ ــ قوله خبراً عن نوح : ﴿ **قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ** ﴾ (٤).

٣ ــ قوله : ﴿ **إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ** ﴾ (٥). (٦)

ويرىٰ القرطبي أن ما ذهب إليه نوح عليه السلام هو جزء من ذنوب الأنبياء عليهم السلام !

---

(١) سورة هود : ١١ / ٤٥ ــ ٤٦.

(٢) الكشاف ٣ : ٣٧٩.

(٣) سورة هود : ١١ / ٤٦.

(٤) سورة هود : ١١ / ٤٧.

(٥) سورة هود : ١١ / ٤٦.

(٦) عصمة الأنبياء : ٤٦ ، وراجع : مفاتيح الغيب ١٨ : ٤.

فيقول (وهذه ذنوب الأنبياء عليهم السلام فشكر الله تذللّه وتواضعه) [١].

وكل ما زعموه لا ريب في بطلانه ، إذ الظاهر أن في قوله ﴿ **فَلَا تَسْأَلْنِي** ﴾ [٢] نهي عما لم يقع بعد قول نوح بعد استماع خطابه سبحانه ﴿ **رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ** ﴾ [٣] ولو كان سأل شيئاً من قبل لكان عليه أن يقول : أعوذ بك مما سألت ، وأما طلب الغفران في قوله : ﴿ **وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ** ﴾ [٤] ، محصله أن هذا كلام صورته التوبة وحقيقته الشكر على ما أنعم الله عليه من التعلم والتأدب.

فلا يكون هذا خطأ منه عليه السلام أو يكون ما فيه موجب لعتابه ولومه.

على أن أولئك المخطئة قد سبقهم أسلافهم ومن هو على شاكلتهم في تخطئة الأنبياء وعدم عصمتهم عصمة مطلقة كما يظهر من ردود علم الهدى السيد الشريف المرتضى قدس سره (ت / ٤٣٦ هـ) وغيره من علماء الإمامية الذين أجمعوا على عصمة جميع أنبياء الله تعالى ورسله عليهم السلام وهو الحق والصواب.

فعندما نتأمّل قصّة نوح عليه السلام مع ولده الذي هلك مع من هلك نرى مناشدة النبيّ عليه السلام ربّه بانقاذ ولده من الغرق لاعتبار الأبوّة وأنه أحد أفراد أُسرته ، فيُجاب النبي نوحٌ عليه السلام بذلك الجواب الإلهي القاطع لتلك الرابطة لتحلّ محلّها رابطة العقيدة والإيمان ، وفي هذا الحدث يرى بعض مفسري العامّة أن النبيّ نوح عليه السلام قد عصى ربّه فعوتب على سؤاله هذا وقوله مخاطباً ربه : ﴿ **رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي** ﴾ [٥].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥ : ٣٤.

(٢) سورة هود : ١١ / ٤٦.

(٣) سورة هود : ١١ / ٤٧.

(٤) سورة هود : ١١ / ٤٧.

(٥) سورة هود : ١١ / ٤٥.

ويرى أولئك أنّ ظاهر صدور السؤال منه غير لائق بمقام النبوةٌ لأنّ تغليب العاطفة على الحق والعدل أمر لا يُنتظر من النبيين وهم الصفوة المختارة ولأجل ذلك كلّه ــ كما يرى أولئك ــ خُوطب بالعتاب وهو ظاهر قوله تعالى : ﴿ **فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ** ﴾ ، ورتّبوا على ذلك معتقدهم الفاسد الذي بيّناه.

وليس في الآية ما يدل على زجر أو توبيخ أو ما شابه ذلك مما يتنافي وعصمة نوح عليه السلام.

ففي عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق في باب ذكر مجلس الرضا عليه السلام مع المأمون في حديث جاء فيه : (**أما علمتم أن نوحاً حين سأله ربّه عزّوجلّ ، فقال :** ﴿ **رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ** ﴾ [1] **وذلك أن الله عزّوجلّ وعده أن ينجيه وأهله ، فقال له ربّه عزّوجلّ :** ﴿ **يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ** ﴾ [2]) [3].

وهذا يشير إلى أن الأخذ بظاهر قول نوح عليه السلام من أنّه كان يريد الدعاء لابنه بالنجاة كما زعم مفسرو العامة غير صحيح ، لأن تدبر قصة نوح عليه السلام يدل على غير ذلك تماماً.

وبيان ذلك أن الله عزّوجلّ أمره أن يصنع الفلك وأمره ركبوها هو وأهله والمؤمنون كما في قوله تعالى : ﴿ **احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا**

---

(١) سورة هود : ١١ / ٤٥.

(٢) سورة هود : ١١ / ٤٦.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٢٠٧ / ١ باب (٢٣) ، والأمالي / الشيخ الصدوق : ٦١٧ / ٨٤٣ (١) مجلس (٧٩) ، وتحف العقول / ابن شعبة الحرّاني : ٤٢٧.

مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ ﴾ [١].

فوعده بنجاة أهله واستثنىٰ منهم من سبق عليه القول والمراد بذلك امرأة نوح ، ولهذا لم يذكر نوح عليه السلام امرأته بشيء وأما ولده فإنّه لم يذكر القرآن من أمره إلّا أنّه كان في معزل عن أبيه ، فهو في معصية بمخالفة أمر أبيه عليه السلام وليس بالكفر الصريح ، ومن الجائز أن يظن في حقه أنّه من الناجين لظهور كونه من أبنائه وليس من الكافرين فيشمله الوعد الإلهي بالنجاة.

ومن هنا لم يجترئ نوح عليه السلام على مسألة قاطعة بل ألقى مسألته كالعارض المستفسر لعدم إحاطته بالعوامل المجتمعة واقعاً على أمر ابنه و لم يقل سوى ﴿ **إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ** ﴾ [٢] وهذا منتهى الأدب النبوي مع الله عزّوجلّ فكأنّه عليه السلام قال : إن وعدك بنجاة أهلي يفضي بنجاة ولدي الذي لا أدري إلى ما أنجرّ أمره وأنت أحكم الحاكمين لا خطأ في أمرك ولا مغمض في حكمك. وهذا يدلّ على أنّه عليه السلام ألقىٰ قوله على وجد منه ويدلّ عليه لفظ النداء في قوله تعالى : ﴿ **وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ** ﴾ [٣] فذكر الوعد الإلهي و لم يزد عليه شيئاً بل لم يسأل الله أن ينجي ولده ، وهذا دليل على عصمته التي قطعت عليه الكلام فلم يأتِ بعد ندائه بشيء ينافيها ، وهنا فسّر الله جلّ جلاله معنى قوله في الوعد (وأهلك) أي المراد به الأهل الصالحون وليس الابن بصالح وقد قال الله تعالى من قبل : ﴿ **وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ** ﴾ [٤].

---

(١) سورة هود : ١١ / ٤٠.

(٢) سورة هود : ١١ / ٤٥.

(٣) سورة هود : ١١ / ٤٥.

(٤) سورة هود : ١١ / ٣٧.

وقد أخذ نوح عليه السلام بظاهر لفظ (أهلك) وبما أن الله استثنى امرأة نوح فقط ، ثم فرّع عليه النهي عن السؤال فيما ليس له به علم ، وهو سؤال نجاة ابنه على ما كان يلوح إليه كلامه أنه سيسألها ، فانقطع عنه السؤال بهذا التأديب الإلهي ، واستأنف عليه السلام بكلام جديد صورته صورة التوبة وحقيقته الشكر لما أنعم الله عليه بهذا الأدب الذي هو من النعمة فقال : ﴿ **رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ** ﴾ [1] فاستعاذ إلى ربه مما كان من طبع كلامه أن يسوقه إليه وهو سؤال نجاة ابنه ولا علم له بحقيقة حاله.

ومن الدليل على أنه لم يقع منه سؤال بعد هو قوله : ﴿ **أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ** ﴾ ولم يقل : أعوذ بك من سؤال ما ليس لي به علم ، لتدل إضافته إلى فاعله وقوع الفعل منه [2].

ومنه يتبين حال ما ذهب إليه الزمخشري وغيره من مفسري العامة ، وأنّه لا أصل لكل ما ذكروه ولا واقع ، وإن الآية غير مسوقة في حيز العتاب ، ولو أنّهم رجعوا إلى أهل بيت نبيّهم عليهم السلام كما أمرهم بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله لما وقعوا فيما وقعوا فيه ، ولتأدبوا مع الأنبياء لا سيما ساداتهم من ذوي العزم ونوح صلوات الله عليه أولهم.

ثالثاً ــ ما يتعلّق بنبي الله إبراهيم الخليل عليه السلام :

نسب المخطئة للأنبياء عليهم السلام ما لا يليق بمقام خليل الرحمن عليه السلام ، واستدلّوا على ذلك ــ كعادتهم ــ بآيات توهم بظاهرها أنّه عليه السلام ارتكب ما ينافي العصمة ، ومن أكثر ما تمسّكوا به :

---

(١) سورة هود : ١١ / ٤٧.

(٢) ينظر : الأمالي / السيد الشريف المرتضى ١ : ٤٧٤ و ٤٧٦ ، ومجمع البيان ٥ : ٢١٥ ، والميزان ٦ : ٢٦٦ ــ ٢٦٧ ، والكاشف / محمد جواد مغنية ٤ : ٢٤٥.

١ ــ قوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ * فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴾ (١).

لنفاة العصمة المطلقة من المخطئة عدّة أقوال في تفسير هذه الآية أهمّها ثلاثة ، وهي :

القول الأوّل : إنّ نبي الله عزّوجلّ إبراهيم عليه السلام قال ذلك كذباً (٢) أو كان ذلك إمّا كذباً أو كذباً وكفراً معاً !! (٣). (٤)

القول الثاني : إن إبراهيم عليه السلام قال : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ في مرحلة صباه وقبل لزوم التكليف له. وقد نسب الشيخ الطوسي هذا القول إلى أبي علي الجبائي من

---

(١) سورة الأنعام : ٦ / ٧٥ ــ ٧٦.

(٢) قال القرطبي المالكي في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ قال : « قوله في الكوكب : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ كذبة ، وهي داخلة في الكذب !! » الجامع لأحكام القرآن ١١ : ٣٠١.

(٣) قال الرازي في بيان شُبَهات المخطئة في هذه الآية : « الشبهة الأولى : قوله تعالى حاكياً عن إبراهيم عليه السلام : ﴿ قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ فلا يخلو إما أن يقال : إنّه قال هذا الكلام في النظر والاستدلال ، أو بعده :

فإن كان الأول كان قطعه بذلك مع تجويزه أن يكون الأمر بخلافه إخباراً عما يجوز المخبر كونه كاذباً فيه وذلك غير جائز.

وإن كان الثاني كان ذلك كذباً قطعاً ، بل كفر قطعاً » ، عصمة الأنبياء : ٢٨ ــ ٢٩ وهذا لا يقوله إلّا زنديق على حد تعبير الفخر الرازي كما سيأتي في تكذيب حديث الكذّاب أبي هريرة الدوسي في تكذيبه أبي الأنبياء الخليل إبراهيم صلوات الله عليه.

(٤) حكاه الرازي في عصمة الأنبياء عليهم السلام : ٢٨ ــ ٢٩ عن بعضهم !

المعتزلة [١].

القول الثالث : إنّ قول إبراهيم عليه السلام المذكور صدر منه وهو في زمان مهلة نظر ، أي كان في حال الاستدلال ، ومهلة النظر ــ كما قيل ــ أكثر من ساعة وأقل من شهر.

وهذا القول ذكره الشيخ الطوسي أيضاً ونسبه إلى البلخي [٢]. وقد تردّد جلّ مفسري العامة بين القولين الأخيرين [٣].

أمّا عن القول الأوّل فقد كفانا الفخر الرازي بأنّه لا يدعي الكذب على الأنبياء عليهم السلام إلّا كذّاب أو زنديق وسيأتي كلامه في جواب الآيات الأخرى التي تمسّك بها المخطئة في عدم عصمة الأنبياء عليهم السلام.

وأما قولهم بأنّه قال ذلك في صباه كما مرّ في القول الثاني ، فكأنّهم أرادوا جواز الشرك عليه في مرحلة الصبا بقوله ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ ! مع أن كل إنسان يولد على الفطرة مسلماً فكيف بإبراهيم عليه السلام ، ثم هل يجوز الشرك على الأنبياء عليهم السلام قبل بعثتهم ؟ وهم المصطفون الأخيار الذين اصطفاهم الله وفضّلهم ورفع ذكرهم في التوراة والزبور والإنجيل والقرآن.

وأمّا القول الثالث وهو أنّه عليه السلام كان في حال استدلال ، فكأنّهم أرادوا به تجويز الخطأ على إبراهيم عليه السلام قبل إتمام عملية الاستدلال ، لأن المستدلّ قد لا يحصل له العلم بالمطلوب قبل صياغة الدليل ، وهكذا كان إبراهيم عليه السلام بزعمهم ، وأنّه لما تمّ استدلال حصل له اليقين بالصانع الحق ولهذا قال :

---

(١) التبيان ٤ : ١٨٢.

(٢) التبيان ٤ : ١٨٣.

(٣) راجع : تفسير البيضاوي ٧ : ٢٩ ، وعصمة الأنبياء / الرازي : ٢٨ ـــ ٢٩ ، والجواهر الحسان / الثعالبي ١ : ٤٩٤ ، وتفسير ابن جزي ١ : ٢٦٦ ، وغيرهم.

﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (١).

وهذا محض خيال فاسد بُني على فهم خاطئ لمعنى قوله عليه السلام ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾.

والصحيح في ذلك ما رواه علي بن محمد بن الجهم قال : « حضرت مجلس المأمون وعنده الإمام الرضا علي بن موسى عليهما السلام ، فقال له المأمون : يا ابن رسول الله أليس من قولك : الأنبياء معصومون ؟

قال : **بلىٰ** ــ إلى أن قال المأمون ــ فأخبرني عن قول الله عزّوجلّ في حق إبراهيم عليه السلام : ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ (٢) ؟

فقال الرضا عليه السلام : **إن إبراهيم عليه السلام وقع إلى ثلاثة أصناف : صنف يعبد الزهرة ، وصنف يعبد القمر ، وصنف يعبد الشمس ، وذلك حين خرج من السرب الذي أُخفي فيه ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ ﴾ فرأى الزهرة قال : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ ؟! على الإنكار والاستخبار ﴿ فَلَمَّا أَفَلَ ﴾ الكوكب قال : ﴿ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴾ ؛ لأن الأفول من صفات المُحْدَث لا من صفات القِدَم ﴿ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ ؟! على الإنكار والاستخبار ﴿ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴾** (٣) **يقول : لو لم يهدني ربي لكنت من القوم الضالين ، فلما أصبح ﴿ رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ ﴾ ؟! من الزهرة والقمر على الإنكار والاستخبار لا على الإخبار والإقرار ﴿ فَلَمَّا أَفَلَتْ ﴾ قال للأصناف الثلاثة من عبدة الزهرة والقمر والشمس : ﴿ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ**

---

(١) سورة الأنعام : ٦ / ٧٩.

(٢) سورة الأنعام : ٦ / ٧٦.

(٣) سورة الأنعام : ٦ / ٧٧.

وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (١).

وإنّما أراد إبراهيم عليه السلام بما قال أن يبيّن لهم بطلان دينهم ويثبت عندهم إنّ العبادة لا تحق لما كان بصفة الزهرة والقمر والشمس وإنّما تحقّ العبادة لخالقها وخالق السماوات والأرض ، وكان ما احتجّ به على قومه مما ألهمه الله تعالى وأتاه كما قال الله عزّوجلّ : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ (٢).

فقال المأمون : لله درّك يا ابن رسول الله » (٣).

هذا هو قول الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام الذي ما أشرقت الشمس على أحد من غير أهل البيت عليهم السلام أعلم منه بكتاب الله عزّوجلّ.

ولو تمسّك مخطئة الأنبياء بقول نبيّهم صلى الله عليه وآله في أهل بيته عليهم السلام لدسّوا أنوفهم في التراب خجلاً مما تفوّهوا به على أبي الأنبياء إبراهيم وهم يرون حديث البخاري ومسلم : « **اللّهمّ صلِّ على محمد وآل محمد كما صلّيت على إبراهيم وآل إبراهيم ، اللهمّ بارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم في العالمين إنّك حميد مجيد** » ولكن هكذا كان جزاء محمد صلى الله عليه وآله في أهل بيته !! ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

٢ ــ وتمسّكوا أيضاً بقوله تعالى في إبراهيم الخليل عليه السلام : ﴿ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ (٤).

---

(١) سورة الأنعام : ٦ / ٧٨ ــ ٧٩.

(٢) سورة الأنعام : ٦ / ٨٣.

(٣) التوحيد / الشيخ الصدوق : ٧٤ / ٢٨ باب (٢) ، وعيون أخبار الرضا عليه السلام / له أيضاً ١ : ١٧٤ / ١ باب (١٥) ، والاحتجاج / الطبرسي ٢ : ١٥.

(٤) سورة الصافّات : ٣٧ / ٨٨ ــ ٨٩.

٣ ــ وبقوله تعالى ــ حكاية عمّا جرى لإبراهيم عليه السلام بعد أن جعل أصنام قومه جذاذاً وترك كبيرهم لحكمة بالغة غابت عن نظر مخطئة الأنبياء عليهم السلام ــــ : ﴿ قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ ﴾ (١).

وقد ضلّت أفهام أكثر مفسّري العامّة بتلك الآيات اغتراراً بأكاذيب ما أنزل الله بها من سلطان ، رووها ــ موقوفة ومرفوعة ــ عن أبي هريرة ، وعبد الله ابن عباس !

أمّا حديث أبي هريرة فقد أخرجوه عنه من أربعة طرق وعمدتها ما كان من رواية محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، وهو الطريق الذي اتّفق عليه البخاري ومسلم في ما يسمّى بالصحيحين ! وفيه يقول أبو هريرة : « لم يكذب إبراهيم عليه السلام قط إلّا ثلاث كذبات : ثنتين منهن في ذات الله عزّوجلّ : قوله ﴿ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ (٢) ، وقوله ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾.

ثمّ قال أبو هريرة : بينا هو ــ يعني إبراهيم عليه السلام ــــ ذات يوم وسارة إذ أتى على جبار من الجبارة ، فقيل له : إن ههنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس ، فأرسل إليه ، فسأله عنها ، فقال : من هذه ؟ قال : أُختي (٣) ، فأتى سارة قال :

---

(١) سورة الأنبياء : ٢١ / ٦٢ ــ ٦٣.

(٢) سورة الصافّات : ٣٧ / ٨٨ ــ ٨٩.

(٣) هذه بزعم أبي هريرة الكذّاب هي الكذبة الثالثة لإبراهيم عليه السلام ، لأن سارة كانت زوجته عليها السلام ولم تكن أُخته. وإنّما قلت (بزعم أبي هريرة الكذّاب) اقتداء بالفخر الرازي الذي صرّح ــــ كما سيأتي في محلّه ــــ بأن نسبة الكذب إلى راوي الخبر

يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك ، وإن هذا سألني عنك فأخبرته أنّك أُختي فلا تكذبيني » [١].

وهذا الحديث أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ، والبيهقي في السنن الكبرى ، والطبري في جامع البيان كلهم عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة [٢].

وأخرجه عبد الله بن المبارك في مسنده والترمذي ؛ عن عمرو بن جرير ، عن أبي هريرة [٣].

كما أخرجه الطبري عن المسيب بن رافع ، عن أبي هريرة [٤].

وهو كذب المتهم به أبو هريرة نفسه.

وأخرجه الترمذي وأبو يعلى الموصلي ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد

أولى من نسبته إلى إبراهيم عليه السلام . وقد صرّح أيضاً بما هو أعظم من تكذيب أبي هريرة ، إذ نسبه إلى الزندقة كما سيأتي أيضاً.

(١) صحيح البخاري ٤ : ١١٢ و ٥ : ٢٥٥ و ٦ : ١٢١ ، وصحيح مسلم ٧ : ٩٨ ، وفضائل الصحابة / أحمد بن حنبل : ٨٠ ـــ ٨١ ولا أدري أية فضيلة في هذا الخبر لأبي هريرة !! ، والسنن الكبرى / النسائي ٥ : ٩٨ ـــ ٩٩ / ٨٣٧٥ ، ومسند أبي يعلى الموصلي ١٠ : ٤٢٦ ـــ ٤٢٧ / ٦٠٣٩ ، ومسند الشاميين / الطبراني ٤ : ٨٢ / ٢٧٩٠ ، والمعجم الأوسط / له أيضاً ١ : ٢٩٠ ـــ ٢٩١ ، والسنن الكبرىٰ / البيهقي ٧ : ٣٦٦.

(٢) مسند أحمد ٢ : ٤٠٣ ، والسنن الكبرى / البيهقي ١٠ : ٩٨ ، وقال : « هذا حديث ثابت قد أخرجاه في الصحيح من حديث ابن سيرين ، عن أبي هريرة » ، وجامع البيان ٢٣ : ٨٤ ـــ ٨٥ / ٣٢٥٨٠ وسيأتي كلامه بتمامه.

(٣) مسند عبد الله بن المبارك : ٦١ ـــ ٦٣ ، وسنن الترمذي ٤ : ٤٣ ـــ ٤٤.

(٤) جامع البيان ٢٣ : ٨٤ ـــ ٨٥ / ٣٢٥٨٠.

الخدري [١] ، وهو كذب على أبي سعيد.

واستدلّوا أيضاً على صحّة حديث أبي هريرة في تكذيب أبي الأنبياء عليهم السلام بحديث الشفاعة يوم القيامة ، وهو ما أخرجه أحمد بن حنبل ، وأبو يعلى ، وأبو داود الطيالسي ، كلهم عن أبي نضرة ، عن عبد الله بن عباس وخلاصته : إنّ الناس يتوسّلون يوم القيامة عند رؤيتهم لأهوالها بآدم عليه السلام ليشفع لهم ، فيعتذر إليهم ويحيلهم إلى نوح عليه السلام ، فيأتون نوحاً عليه السلام ويطلبون ذلك منه ، فيعتذر لهم ويرشدهم إلى إبراهيم عليه السلام ، قال : « فيأتون إبراهيم عليه السلام فيقولون : يا إبراهيم اشفع لنا إلى ربنا فليقضِ بيننا ، فيقول : إنّي لست هناكم إنّي كذبت في الإسلام ثلاث كذبات ، والله أن أحاول بهن إلّا عن دين الله.

قوله ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾.

وقوله ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ ﴾.

وقوله لامرأته حين أتى على الملك : أُختي .. » [٢].

وأخرجه أحمد ، عن قتادة ، عن أنس أيضاً [٣].

ومن هنا ردّ الطبري التأويل الصحيح لأقوال إبراهيم عليه السلام التي حكاها القرآن الكريم ، وتمسّك بخبر أبي هريرة مع اشتهاره بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله ، قال في جامع البيان : « وقد زعم بعض من لا يصدق بالآثار ولا يقبل من الأخبار إلّا ما استفاض به النقل من العوام أن معنى قوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ ، إنّما هو : بل فعله كبيرهم هذا إن كانوا ينطقون فاسألوهم ، أي :

---

(١) سنن الترمذي ٤ : ٣٧٠ ، ومسند أبي يعلى ٢ : ٣١٠ / ١٠١٠.

(٢) مسند أحمد ١ : ٢٨١ و ١ : ٢٩٥ ، ومسند أبي يعلى الموصلي ٤ : ٢١٣ ـــ ٢١٥ / ٢٣٢٨ ، ومسند أبي داود الطيالسي : ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٣) مسند أحمد ٣ : ٢٤٤.

إن كانت الآلهة المكسورة تنطق فإن كبيرهم هو الذي كسَّرهم. وهذا قول خلاف ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أن إبراهيم لم يكذب إلّا ثلاث كذبات كلها في الله :

قوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾.

وقوله : ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾.

وقوله لسارة : هي أُختي.

وغيرمستحيل أن يكون الله جلّ ذكره أذِن لخليله في ذلك ليقرع قومه به ويحتجّ له عليهم ، ويعرّفهم موضع خطئهم وسوء نظرهم لأنفسهم ، كما قال مؤذن يوسف لأُخوته : ﴿ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾ [١] و لم يكونوا سرقوا شيئاً » [٢].

وقال في مكان آخر : « واختلف في وجه قول إبراهيم ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ وهو صحيح ، فروي عن رسول الله ﷺ أنّه قال : لم يكذب إبراهيم إلّا ثلاث كذبات. ذكر من قال ذلك ».

ثمّ أخرج تلك الفرية عن محمد بن سيرين ، وعبد الرحمن الأعرج ، والمسيب بن رافع ؛ كلٌّ من طريق ، عن أبي هريرة [٣].

ثمّ ذكر بعد ذلك القول المعارض لذلك فقال : « وقال آخرون : إنّ قوله ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ كلمة فيها معراض ومعناها : إنّ كل من كان في عقبه الموت فهو سقيم وإن لم يكن به حين قالها سقم ظاهر ، والخبر عن رسول الله ﷺ بخلاف هذا القول ، وقول رسول الله ﷺ هو الحق دون غيره » [٤].

---

(١) سورة يوسف : ١٢ / ٧٠.

(٢) جامع البيان / الطبري العامي ١٧ : ٥٤ ــ ٥٥.

(٣) جامع البيان ٢٣ : ٨٤ ــ ٨٥ / ٢٥٨٠.

(٤) جامع البيان ٢٣ : ٨٥.

وقال النووي في شرح حديث أبي هريرة في صحيح مسلم : « قال المازري : أمّا الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله تعالى فالأنبياء معصومون منه سواء كثيره وقليله ، وأما ما لا يتعلق بالبلاغ ويعدّ من الصفات كالكذبة الواحدة في حقير من أُمور الدنيا ففي إمكان وقوعه منهم وعصمتهم منه القولان المشهوران للسلف والخلف » ، ثمّ نقل بعد ذلك عن المازري بشأن ما قيل في تأويل لفظة الكذب في حديث الكذّاب أبي هريرة أنّه قال : « ولا معنى للامتناع من اطلاق لفظ أطلقه رسول الله صلى الله عليه وآله » وأيّده النووي [1].

وحاشا لرسول الله صلى الله عليه وآله أن يطلق ذلك على إبراهيم الخليل عليه السلام ، وإنّما الذي أطلقه كذّاب بل زنديق كما سيأتي في كلام الفخر الرازي.

تنزيه إبراهيم عليه السلام من رذيلة الكذب :

اغتر مخطئو الأنبياء بهذين الخبرين كثيراً ، مع أنّهما يشهدان بنفسهما على نفسهما من غير أية قرينة أخرى على أنهما كذب مع جهل من وضعهما العجيب بالقرآن الكريم. إذ كيف يقول إبراهيم في الخبر الأول لزوجته سارة (يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك) بعد أن يثبّت القرآن الكريم إن إبراهيم ولوطاً عليهما السلام كانا في زمان واحد ، قال تعالى : ﴿ **وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ * قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ** ﴾ [2] ، ولهذا قال تعالى في إبراهيم عليه السلام : ﴿ **يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ * إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ** ﴾ [3].

---

(١) شرح صحيح مسلم / النووي ١٥ : ١٢٤ ــ ١٢٥.

(٢) سورة العنكبوت : ٢٩ / ٣١ ــ ٣٢.

(٣) سورة هود : ١١ / ٧٤ ــ ٧٥.

وربما يقال : إنّه عليه السلام قال لسارة ذلك قبل أن يلتقي بلوط عليه السلام ويتعرّف عليه ، وهو ليس بشيء إذ لا يمكن للعاقل نفي وجود شيء ما لم يعلم بعدمه فكيف بإبراهيم عليه السلام وهو سيد العقلاء في زمانه ؟ ولو صح ما قيل لقال إبراهيم عليه السلام لسارة : يا سارة إنّي لا أعلم بوجود مؤمن غيري وغيرك ، لا أن يقول : (يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك) ، الأمر الذي يؤكّد كذب الخبر بجميع طرقه.

ثمّ أين ذهب أبوا إبراهيم عليه السلام ، وقد ثبت عقلاً وشرعاً أنّ آباء الأنبياء عليهم السلام وأُمهاتهم لا يكونوا إلّا مؤمنين ، وأما ما ورد في القرآن الكريم من محاورة إبراهيم مع آزر الذي انخدع من انخدع فظنه أبا إبراهيم عليه السلام حقيقة فهو ليس كذلك ، لأن اسم أبي إبراهيم هو (تارخ) وأما (آزر) الكافر فهو عم إبراهيم عليه السلام ، لكن سمّاه الله تعالى أباً ، نظير قوله تعالى : ﴿ **أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ** ﴾ [1].

ومن الواضح أنّ إسماعيل هو عمّ يعقوب عليهما السلام .

ومن نظائر تسمية غير الأب أباً في القرآن الكريم قوله عزّوجلّ في قصة يوسف الصدّيق عليه السلام : ﴿ **وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ** ﴾ [2] والمراد : أبوه وخالته ، لأنّ أُمّه قد ماتت وهو صبي بلا خلاف.

هذا فضلاً عن وجود المؤمن من آل لوط ما عدا امرأته كما يفهم من قوله تعالى : ﴿ **فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ**

---

(١) سورة البقرة : ٢ / ١٣٣.

(٢) سورة يوسف : ١٢ / ١٠٠.

بِقَرِيبٍ ﴾ [١].

فوجود أكثر من مؤمن غير سارة في عصر إبراهيم عليه السلام متحقق على كل حال ، فكيف يمكنه عليه السلام إذن نفي وجود المؤمن في عصره لولا سقم هذين الخبرين وكذب من اختلقهما ؟!

جدير بالذكر أنّ الفخر الرازي تعرض إلى هذه الفرية في تفسيره ونقدها نقداً لاذعاً واتّهم رواتها بالكذب تارة والزندقة تارة أُخرى.

فبعد أن ذكر عدّة وجوه في معنى قوله تعالى : ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ وكلّها تُنزّه إبراهيم الخليل عليه السلام من تهمة الكذب ، قال :

« الوجه السابع : قال بعضهم : ذلك القول من إبراهيم عليه السلام كذبة ! ورووا فيه حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال : ما كذب إبراهيم إلّا ثلاث كذبات !

قلت لبعضهم : هذا الحديث لا ينبغي أن يُقبَل ؛ لأنّ نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز.

فقال ذلك الرجل : فكيف يُحكَم بكذب الرواة العدول ؟

فقلت : لمّا وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي وبين نسبته إلى الخليل عليه السلام ، كان من المعلوم بالضرورة أنّ نسبته إلى الراوي أولى » [٢].

وقد صرّح الرازي قبل ذلك بنحو هذا وزاد عليه زندقة من اتّهم إبراهيم عليه السلام بالكذب ؛ إذ قال ما هذا لفظه :

«فإن قيل : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾ كذب ! والجواب : للناس فيه قولان ، أحدهما : وهو قول كافّة المحقّقين أنّه ليس بكذب ».

---

(١) سورة هود : ١١ / ٨١.

(٢) التفسير الكبير / الفخر الرازي ١٤ : ٤٩ في تفسير الآية (٨٩) من سورة الصافّات.

ثمّ ذكر عدّة وجوه في بيان أنّه عليه السلام لم يكذب في قوله ، إلى أن قال : « القول الثاني ، وهو قول طائفة من أهل الحكايات ، أنّ ذلك كذب ، واحتجّوا بما رُوي عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال : لم يكذب إبراهيم إلّا ثلاث كذبات ، كلّها في ذات الله تعالى :

قوله : ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾.

وقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾.

وقوله لسارة : هي أُختي.

وفي خبر آخر أنّ أهل الموقف إذا سألوا إبراهيم الشفاعة ، قال : إنّي كذبت ثلاث كذبات .. أمّا الخبر الأوّل وهو الذي رووه. فَلأنْ يُضاف الكذب إلى رواته أولى من أن يُضاف إلى الأنبياء عليهم السلام ، والدليل القاطع عليه أنّه لو جاز أن يكذبوا لمصلحة ويأذن الله تعالى فيه ، فلنجوّز هذا الاحتمال في كل ما أخبروا عنه ، وفي كلّ ما أخبر الله تعالى عنه ، وذلك يُعطّل الوثوق بالشرائع وتطرّق التهمة إلى كلّها ، ثمّ إنّ ذلك الخبر لو صحّ فهو محمول على المعاريض على ما قال عليه السلام : **إنّ في المعارض لمندوحة عن الكذب.**

فأمّا قوله : ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ فلعلّه كان به سقم قليل ، واستقصاء الكلام فيه يجيء في موضعه.

وأمّا قوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾ فقد ظهر الجواب عنه.

وأمّا قوله لسارة : إنّها أُختي ، فالمراد : أنّها أُخته في الدين ، وإذا أمكن حمل الكلام على ظاهره من غير نسبة الكذب إلى الأنبياء عليهم السلام ، فحينئذٍ لا يحكم بنسبة الكذب إلّا زنديق » [1].

وقد علمت أنّ البخاري ومن وافقه صدقوا بنسبة أبي هريرة الكذب إلى

---

(١) التفسير الكبير ١١ : ١٨٦ ــ ١٨٧ في تفسير الآية (٦٣) من سورة الأنبياء.

إبراهيم الخليل عليه السلام ، ولا زال هذا الكذّاب الدجّال يعدّ في قمّة الصحابة العدول !! ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

ونقل الثعالبي في تفسيره عن القاضي عياض قوله : « واعلم أكرمك الله إنّ هذه الكلمات كلّها خارجة عن الكذب لا في القصد ولا في غيره ، وهي داخلة في باب المعاريض التي فيها مندوحة عن الكذب ، فأمّا قوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ فإنّه علّق خبره بشرط النطق ، كأنّه قال : إن كان ينطق فهو فعله على طريق التبكيت لقومه. انتهى ، ثمّ ذكر بقية التوجيه وهو واضح لا نطيل بسرده » [١].

وهكذا شهد شاهد من أهلها على كذب الخبرين اللَّذَينِ تمسّك بهما المخطئة ، الذين لو تأمّلوا فيما قالوه بشأن إبراهيم عليه السلام لوجدوه مخالفاً لاستعمالات لغة العرب في المحاججة التي سار القرآن الكريم عليها أيضاً ، من ذلك تنبيه الوثنيين عى ما هم عليه من ضلال مبين كما في قوله تعالى بشأن أصنامهم وأوثانهم : ﴿ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [٢].

وعلى هذا السياق القرآني جاء قول إبراهيم عليه السلام حين سأله قومه عن أصنامهم المكسّرة : ﴿ أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [٣] فأجابهم عليه السلام بكلام علموا أنّه أراد به تبكيتهم وتوبيخهم على اتباعهم حجراً لا ينطق : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ ﴾ [٤].

وسرعان ما حصل على اعترافهم بالذي عناه إبراهيم عليه السلام ، فقالوا له

---

(١) تفسير الثعالبي ٤ : ٩٠ ــ ٩١.

(٢) سورة الأعراف : ٧ / ١٩٤.

(٣) سورة الأنبياء : ٢١ / ٦٣.

(٤) سورة الأنبياء : ٢١ / ٦٣.

﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ ﴾ [١] ، وبهذا حقّق إبراهيم عليه السلام المقدّمة التامّة التي بنى عليها قوله بعد ذلك : ﴿ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ * أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ ﴾ [٢] ، فأين الكذب إذن ؟!

ثمّ كيف يجوز على من اصطفاه الله لتبليغ رسالته أن يكذب ولو في غير التبليغ ؟

إنّ العقل السليم يمنع من ذلك لما فيه من نفرة الناس عمّن يكذب ، وسلب الوثوق بما يدّعيه ، وعدم اطمئنانهم بإخباره.

ومن ثمّ فإنّ الكذب قبيح في نفسه ولا يجوز على الأنبياء عليهم السلام كلّ قبيح ، ومن العجب أن يدّعي الطبري عدم استحالة إذن الله عزّوجلّ لإبراهيم في الكذب ، ليقرع قومه به ! كما نقلناه عنه فيما تقدّم ، إنّه تخرّص باطل ؛ إذ لو أذِن الله لأحد في الكذب لكان الكذب حسناً وهو محال ، الأمر الذي يجب معه القطع على أن خبر تكذيب الأنبياء عليهم السلام كإبراهيم ويوسف صلوات الله عليهما ، لا أصل له وإنّما هو من افتراء أبي هريرة وغيره من رواة تلك الأكذوبة ، كما يجب تنزيه الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله عن نسبة ذلك لإبراهيم ، لأنّه صلى الله عليه وآله أعرف بما يجوز على الأنبياء وما لا يجوز من كل أحد.

ويلاحظ هنا انّ تلك الكذبات المنسوبة إلى إبراهيم عليه السلام زوراً قد اتّصفت بخصلتين عند مخطئي الأنبياء عليهم السلام ، وهما :

الأولى : إنّها كانت ــ كما مرّ ــ كلّها في ذات الله عزّوجلّ لهداية قومه.

الثانية : احتمال إذن الله عزّوجلّ له في تلك الكذبات لمصلحة في الدين ،

---

(١) سورة الأنبياء : ٢١ / ٦٥.

(٢) سورة الأنبياء : ٢١ / ٦٦ ــ ٦٧.

وإذا كان الأمر كما يزعمون فلماذا عدّها إبراهيم عليه السلام في حديث الشفاعة ــ المكذوب هو الآخر ــ ذنوباً لنفسه مانعة له عن القيام بأمر الشفاعة مع اعتذاره عنها ؟ في الوقت الذي يجب أن تكون ــ بخصلتيها ــ من حسناته في الدين لو جاز له أن يكذب لمصلحته [١].

وبهذا يظهر تهافت الخبرين مع ما ذكرناه من مخالفة مضمونهما لاستعمالات لغة العرب في المجادلة والمخاصمة ، مع مخالفته أيضاً للدليل العقلي ، وأما عن الأخبار الواردة عن أهل البيت عليهم السلام في ذلك ، فهي صريحة بنفي الكذب عن إبراهيم ويوسف عليهما السلام خلافاً لما نسبته المخطئة لهما عليهما السلام ، فمن ذلك :

ما رواه أبو بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قيل له وأنا عنده : إن سالم بن حفصة يروي عنك إنّك تكلّم على سبعين وجها لك منها المخرج ؟

فقال عليه السلام : **ما يريد سالم مني ، أيريد أجيء بالملائكة ؟! فوالله ما جاء بهم النبيّون ، ولقد قال إبراهيم : ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ ، ووالله ما كان سقيماً وما كذب ، ولقد قال إبراهيم : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾ وما فعله كبيرهم وما كذب ، ولقد قال يوسف : ﴿ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾ [٢] والله ما كانوا سرقوا وما كذب** » [٣].

وعن الإمام الصادق عليه السلام في قوله تعالى حكاية عن إبراهيم : ﴿ **بَلْ فَعَلَهُ**

---

(١) ولمزيد الاطلاع على تكذيب ما نسب إلى إبراهيم عليه السلام ينظر : التبيان / الشيخ الطوسي ٧ : ٢٥٩ ــ ٢٦٠ و ٨ : ٥١٠ ، ومجمع البيان / الطبرسي ٧ : ٩٧ ، و ٨ : ٣١٧ ، وجوامع الجامع / له أيضاً ٢ : ٥٢٩ ، والميزان ٧ : ٢٢٧ ــ ٢٢٨.

(٢) سورة يوسف : ١٢ / ٧٠.

(٣) تفسير العيّاشي ٢ : ١٨.

﴿ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ قال عليه السلام : « **والله ما فعله كبيرهم وما كذب إبراهيم** ، فقيل : وكيف ذلك ؟ قال عليه السلام : **إنما قال : فعله كبيرهم هذا إن نطق ، وإن لم ينطق فلم يفعل كبيرهم هذا شيئاً** » [١].

وسأل بعضهم من الإمام الصادق عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ في قصّة يوسف : ﴿ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾ فقال عليه السلام : « **إنّهم سرقوا يوسف من أبيه ، ألا ترى أنّه قال لهم حين قالوا : ﴿ مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴾** [٢] **قال : ﴿ نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ ﴾** [٣] **ولم يقل : (سرقتم صواع الملك) إنّما عنى : سرقتم يوسف من أبيه** » [٤].

رابعاً ــ ما يتعلّق بنبيّ الله يونس عليه السلام :

لم يترك المخطئون للأنبياء عليهم السلام نبي الله يونس عليه السلام بل وقفوا عنده مطلقين أقلامهم بغْية ارتكاب خطأ استحق على أثره لوم الباري وعتابه وهذا ما فهموه من قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴾ [٥].

وزعموا أنّ هذه الآية تدلُّ على مخالفة يونس لربه وخروجه عن عصمته ، وذلك عندما ترك قومه وخرج مغاضباً دون إذن من ربّه فلامه الله على ذلك.

في بادئ الأمر لابدّ للباحث أن يتبيّن معنى مفردة (لاَمَ) ليقف موازناً ومعقباً على ما ذكره مفسرو الآية حسب اتجاهاتهم الفكرية ونزعاتهم

---

(١) تفسير القمي ٢ : ٧٢.

(٢) سورة يوسف : ١٢ / ٧١.

(٣) سورة يوسف : ١٢ / ٧٢.

(٤) تفسير القمي ٢ : ١٨٥.

(٥) سورة الصافات : ٣٧ / ١٤٢.

العقلية.

في معجم مقاييس اللغة (المليم) الذي يستحق اللوم [١] ، وفي لسان العرب : « لامه على كذا يلومه لوماً... فهو ملوم ومليم استحقّ اللوم حكاه سيبويه » [٢] ، وكذلك في تهذيب اللغة للأزهري : « ألام الرجل فهو مليم ، إذا أتى ذنباً يلام عليه » [٣] ، وقال الراغب الاصفهاني : « ألام : استحقّ اللوم » [٤].

وقد وقف جملة نفاة العصمة المطلقة للأنبياء عليهم السلام من المفسرين عند هذه الآية متناولين سبب نزولها وناظرين في المعنى اللغوي لكلمة (مُليم) وارتباطها في سياق النصّ القرآني ، فالطبري يرى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴾ أي مكتسب اللوم ، يقال ألام الرجل إذا أتى بما يُلام عليه من الأمر وإن لم يُلَم كما يقال أصبحت محمقاً معطشاً ، أي عندك الحمق والعطش ، ثم استشهد بقول لبيد :

مفهماً عذلتَ ولمت غير مليم وهداك قبل اليوم غير حكيم

فأمّا اللوم فهو الذي يلام باللسان ويُعذل بالقول.. ثم بعد هذا يقول : حدّثني يونس ، قال : أخبرنا وهب ، قال : قال أبي زيد في قوله وهو مليم مذنب ، قال والمليم المذنب [٥].

والزمخشري قال معلقاً على الآية « داخل في الملامة ، يقال ربّ لائم

---

(١) معجم مقاييس اللغة : (لوم).

(٢) لسان العرب : (لوم).

(٣) ظ : تهذيب اللغة / الأزهري ١٥ : ٣٩٩ ، لوم.

(٤) المفردات / الراغب : ٤٠ ، (لوم).

(٥) جامع البيان / الطبري ٢٣ : ١١٧.

مليم ، أي يلوم غيره وهو أحق منه باللوم ثم يقول : وقرئ (مليم) بفتح الميم ، من ليم فهو مليم » [١].

أمّا القرطبي فيرى أنه عليه السلام أتى بما يلام عليه ، فأما الملوم فهو الذي يُلام استحق ذلك أو لم يستحق ، ثم يقول : « وقيل : المليم المعيب ، يُقال : لام الرجل إذا عمل شيئاً مضاراً معيباً بذلك العمل » [٢].

والبيضاوي يقول مفسراً الآية الكريمة : داخل في الملامة أو آتٍ بما يلام عليها أو مليم نفسه [٣] والبغوي يرى الرأي نفسه [٤].

ومن هنا قالوا بعدم عصمة يونس عليه السلام عصمة مطلقة وجوّزوا ارتكابه ما استحقّ عليه ملامة العقاب !

والحقّ أنّ الآية الشريفة لا تقدح بعصمته المطلقة من كلّ وجه ، ولا دلالة فيها على ذلك لأن العقاب الوارد فيها كان على ترك الأولى ، لا ترك الواجب الذي يلام عليه من يفعله لوم عقاب لا لوم عتاب.

وهذا هو مذهب جميع الإمامية ، لأنّهم يقولون ـــ تبعاً لآل محمد صلى الله عليه وآله وأدلّة العقول ـــ بالعصمة المطلقة لجميع الأنبياء عليهم السلام قبل بعثتهم وبعدها ، ولا يجوزون عليهم حتى الصغائر ، وإذا حصل لأحدهم عليهم السلام من قبيل هذا فأنّه يحمل على ترك الأولى ، ومن هنا ندرك أنه سبحانه لم يخاطب نبيه لذنب ارتكبه أو خطأ أقترفه وإنما يكون خطاب تشريف وعتاب لطيف لا عتاب عقاب ، « مستحق للّوم ، لوم العتاب لا لوم العقاب على خروجه من بين قومه

---

(١) الكشاف ٤ : ٦٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٨ : ٨١.

(٣) تفسير البيضاوي ٥ : ٢٧.

(٤) تفسير البغوي ٤ : ٤٣.

من غير أمر ربّه ، وعندنا أنّ ذلك إنّما وقع منه تركاً للمندوب وقد يلام الإنسان على ذلك المندوب » [١].

وإلى ما يشبه هذا التوجيه ذهب مفسرون آخرون منهم الفيض الكاشاني [٢] والعاملي [٣] وعبدالله شبر [٤] والطباطبائي [٥] وأمثالهم.

خامساً ــ ما يتعلّق بنبي الله موسى ووصيّه هارون عليهما السلام :

١ ــ ما يتعلّق بنبي الله موسى عليه السلام :

من الآيات التي تمسكوا بها في عدم عصمة موسى عليه السلام وهي لاتدل على ما أدعوه من كل وجه ، قوله تعالى : ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا** ــ إلى قوله تعالى ــ **فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا** ﴾.

والسبب في تمسكهم بظاهر تلك الآيات المباركة ما رواه بخاريهم الذي جوّز لنفسه الطعن بصدق إبراهيم الخليل عليه السلام كما مرّ. قال : حدّثنا الحميري ، حدثنا سفيان ، حدثنا عمرو بن دينار ، قال : أخبرني سعيد بن جبير ، قال : قلتُ لابن عباس : إنّ نوف البكالي يزعمُ أنّ موسى صاحب الخضر ليس هو موسى صاحب بني إسرائيل ، فقال ابن عباس : كذب عدو الله ، حدّثني أُبيّ بن كعب أنه سَمِع من رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : أنّ موسى قام خطيباً في بني إسرائيل فَسُئِل أيّ الناس أعلم ؟

---

(١) مجمع البيان ٨ : ٥٩١.

(٢) تفسير الصافي ٤ : ٢٨٣.

(٣) تفسير الوجيز ٣ : ٨٨.

(٤) تفسير القرآن الكريم / السيد عبد الله شبر : ٥٠٠.

(٥) الميزان ١٧ : ١٦٣.

فقال أنا : فعتب الله عليه إذ لم يردّ العلم إليه ، فأوحى الله إليه أنّ لي عبداً بمجمع البحرين هو أعلم منك ... » [١].

وقال الزمخشري : « وروي أنه لما ظهر موسى على مصر مع بني إسرائيل واستقروا بها بعد هلاك القبط ، أمره الله أن يذكّر قومه النعمة ، فقام فيهم خطيباً فذكر نعمة الله وقال : إنّه اصطفى نبيّكم وكلمة فقالوا له قد علمنا هذا ، فأيّ الناس أعلم ؟ قال أنا : فَعَتَب الله عليه حين لم يردّ العلم إلى الله ، فأوحى إليه : (بل أعلم منك عبد لي عند مجمع البحرين وهو الخضر) [٢].

أما القرطبي فقد علّق على الآية الكريمة ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا** ﴾ [٣] قائلاً : « وسبب هذه القصة ما أخرجه الصحيحان عن أبي بن كعب انّه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : إنّ موسى عليه السلام قام خطيباً في بني إسرائيل فَسُئِلَ أيّ الناس أعلم ؟ فقال أنا ، فعتب الله عليه إذ لم يردّ العلم إليه فأوحى الله إليه : أنّ لي عبداً بمجمع البحرين هو أعلم منك ... » [٤].

والرواية ظاهرة البطلان ، وحاشا لابن عباس أن يقول بحق نوف البكالي (كذب عدو الله) لعلمه الأكيد بجلالة نوف البكالي رضي الله تعالى عنه ووثاقته وحبه الشديد لأمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام ، وتمسكه بالثقلين كتاب الله وعترة نبيه صلى الله عليه وآله ، الأمر الذي يشير إلى تلك اليد الأموية الخبيثة في صناعة الخبر المذكور كما هو حالها في صناعة الكثير من الأخبار التي أودعها

---

(١) ظ : صحيح البخاري ٧ : ٦٠٧ باب حديث الخضر مع موسى.

(٢) الكشاف ٢ : ٦٨٣.

(٣) سورة الكهف : ١٨ / ٦٠.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٥ : ٢٧٨.

البخاري في صحيحه !

وعند التدبّر في دلالة الآية الكريمة ، اعتماداً على ما ورد من روايات عن أهل البيت عليهم السلام نجد للأمر تحليلاً آخر.

فعن « إسحق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : **إنّ مَثل علي بن أبي طالب عليه السلام ومثلنا من بعده في هذه الأُمّة كمثل موسى النبيّ والعالم عليهما السلام** » حيث لقيَه واستنطقه وسأله الصحبة فكان من أمرهما ما أقتصه الله لنبيه في كتابه ، إلى أن يقول عليه السلام : « **وكان موسى عليه السلام يظنّ أن جميع الأشياء التي يحتاج إليها في نبوته وجميع العلم قد كُتب له في الألواح...** » ثم يقول عليه السلام بعد أسطر : « **ولا والله ما حسد موسى العالم ، وموسى نبي الله يُوحى إليه ، حيث لقيه واستنطقه وعرّفه بالعلم ، بل أقرّ له لعلمه ولم يحسده...** » [1].

ومن الموارد القرآنية الأخرى التي استدلّ بها المخطئون لعصمة الأنبياء عليهم السلام ، قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام :

﴿ **وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ * قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ** ﴾ [2].

فقد ذهبوا في تفسيرها مذاهب شتى ، قاصدين من وراء ذلك إظهار النقص للأنبياء عليهم السلام ، وإنه ليس من المستبعد ــ بزعمهم ــ أن يظهر منهم جرائم

---

(١) ظ : تفسير العياشي ٢ : ٣٣٠ ـــ ٣٣١ / ٤٦ وانظر : مستدرك الوسائل / الميرزا حسين النوري الطبرسي ١٧ : ٢٦٥.

(٢) سورة القصص : ٢٨ / ١٥ ــ ١٧.

وآثام تصل إلى مستوى القتل بحيث يجرّ ذلك لهم اللوم والعتاب من الله تعالى.

وهذا المعنى نقرأه عند الزمخشري حيث ذهب إلى أن موسى عليه السلام عندما نسب قتل الكافر إلى عمل الشيطان وسماه ظلماً لنفسه واستغفر منه ؟ لأنه قتل قبل أن يؤذن له في القتل ، فكان ذنباً يستغفر منه ، ثم أنه يؤيد ما ذهب إليه بقول ابن جريح من أنه ليس لنبي أن يقتل ما لم يُؤمر [١] ، ونحوه عند القرطبي في الجامع لأحكام القرآن [٢].

إن هذا الإتجاه المنحرف في فهم تلك الآيات قد ناقشه الفخر الرازي في عصمة الأنبياء عليهم السلام ، ولكنه ــ مع ذلك ــ وقع في تحميل قصة موسى مع الرجل القبطي ما لم تبينه تلك الآيات الشريفة المبينة لتلك القصة ، حيث ذكر أن مخطئة الأنبياء عليهم السلام قد احتجوا بالآيات المذكورة من وجوه.

(**أحدها**) : إنّ ذلك القبطي أمّا أن يقال : إنّه كان مستحق القتل أو لم يكن كذلك ، فإن كان الأوّل فلِمَ قال ﴿ **هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ** ﴾ ولِمَ قال : ﴿ **رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ** ﴾ ، ولِمَ قال في سورة أُخرىٰ ﴿ **فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ** ﴾ [٣] ، وإن كان الثانيَ وهو أن ذلك القبطي لم يستحقّ القتلِ كان قتله معصية وذنباً.

(**ثانيها**) : إنّ قوله : ﴿ **وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ** ﴾ يدلُّ على أنّه كان كافراً حربياً فكان دمه مباحاً فلِمَ استغفر عنه ، والاستغفار عن الفعل المباح غير جائز لأنّه يوهم في المباح كونه حراماً.

(**ثالثها**) : إنّ الوكز لا يقصد به القتل ظاهراً فكان ذلك القتل قتل خطأ ،

---

(١) الكشاف ٣ : ٤٠٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ٧ : ١٧٠.

(٣) سورة الشعراء : ٢٦ / ٢٠.

فلِمَ استغفر منه.

وأجاب الرازي عن ذلك :

أمّا الأوّل : لا يجوز أن يقال انّه كان لكفره مباح الدم ، أمّا قوله : ﴿ **هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ** ﴾ ففيه وجوه : أحدها : لعلّ الله تعالى وإن أباح قتل الكافر إلّا أنّه قال الأولى تأخير قتلهم إلى زمان آخر ، فلّما ترك المندوب كان ذلك من عمل الشيطان [1].

وهذا الوجه ضعيف سواء بصيغة الرازي أم ما نقل عن ابن جريج ، لأنّه مبني على كون القتل عمداً وهو لم يثبت ، وعلى فرض العمد فالعدو كان مستحقّاً للقتل ، وليس في الآيات أية إشارة إلى أنّه عليه السلام قد عمل في ذلك ليكون الاستعمال من عمل الشيطان ، كما أنّه على فرض استحقاق القتل فهذا يعني أنّ الأمر موجود ، فكيف ذهبوا إلى أنّه لم يؤمر بذلك ؟

قال الشيخ الطوسي في التبيان : « وعند أصحابنا أن قتله النبطي لم يكن قبيحاً ، وكان الله أمره بقتله » [2].

وهذا هو الصحيح المؤيّد بما ورد عن أهل البيت عليهم السلام ، كما في حديث علي بن محمد بن الجهم قال : « حضرت مجلس المأمون وعنده الرضا عليه السلام ، فقال المأمون : يابن رسول الله أليس من قولك إن الأنبياء معصومون ؟ قال : **بلى**... » ثم سأله المأمون عن آيات كثيرة متعلقة بالأنبياء عليهم السلام إلى أن قال : « فاخبرني عن قول الله : ﴿ **فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ** ﴾.

---

(١) مفاتيح الغيب ٢٤ : ٢٠٠ ــ ٢٠١ ، وعصمة الأنبياء / الفخر الرازي : ٨٩ ، ونحوه في المواقف / الايجي ٨ : ٢٩٧.

(٢) التبيان ٨ : ١٣٧.

قال الرضا عليه السلام : **إنّ موسى دخل مدينة من مدائن فرعون على حين غفلة من أهلها ، وذلك بين المغرب والعشاء ، فوجد فيها رجلين يقتتلان من شيعته ، وهذا من عدوه ، فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه ، فقضى موسى على العدو وبحكم الله تعالى ذكره فوكزه فمات ، قال هذا من عمل الشيطان ، يعني الاقتتال الذي كان وقع بين الرجلين لا ما فعله موسى عليه السلام من قتله أنّه يعني الشيطان عدو مضل مبين.**

فقال المأمون : فما معنى قول موسى رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي ؟

قال : يقول : **انّي وضعت نفسي غير موضعها بدخولي هذه المدينة فاغفر لي ، أي استرني من أعدائك لئلّا يظفروا بي فيقتلوني فغفر له انّه هو الغفور الرحيم ، قال موسى** عليه السلام : ﴿ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾ **من القوة حتى قتلت رجلاً بوكزه** ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ **بل أجاهد سبيلك بهذه القوة حتى رضى** ﴿ فَأَصْبَحَ ﴾ **موسى** عليه السلام **في المدينة** ﴿ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ ﴾ **على آخر** ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ ﴾ [1] **قاتلت رجلاً بالأمس وتقاتل هذا اليوم لأُوذينّك ، وأراد أن يبطش به** ﴿ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا ﴾ **وهو من شيعته** ﴿ قَالَ يَا مُوسَىٰ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِن تُرِيدُ إِلَّا أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [2].

قال المأمون : جزاك الله عن أنبيائه خيراً يا أبا الحسن ، فما معنى قول موسى لفرعون : ﴿ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ [3].

---

(١) سورة القصص : ٢٨ / ١٨.

(٢) سورة القصص : ٢٨ / ١٩.

(٣) سورة الشعراء : ٢٦ / ٢٠.

قال الرضا عليه السلام : **إنّ فرعون قال لموسى لما أتاه : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾** [1] **قال موسى : ﴿ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾** عن الطريق بوقوعي إلى مدينة من مدائنك **﴿ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾** [2] » [3].

٢ ــ ما يتعلّق بنبي الله هارون عليه السلام :

وأمّا ما تمسّكوا به في عدم عصمة هارون عليه السلام ، فهو قوله تعالى في حكاية ما قاله موسى لأخيه : **﴿ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا * أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾** [4].

وممن ذهب إلى إثبات العتاب في هذه الآية المباركة المراغي حيث قال في قصة عبادة بني إسرائيل للعجل والتنكير عليهم : (وزاد عليهم في التشنيع ببيان أنهم قد عصوا الرسول الذي نبأهم إلى خطأ ما فعلوا ، ثم حكى معاتبة موسى لهارون عليهما السلام على سكوته على بني إسرائيل وهم يعبدون العجل) [5].

بمعنى أنّه عصى أخيه بسكوته ، فيكون قد خالف من تجب طاعته ! وهذا خطأ عظيم ، قال الشيخ الطبرسي : « سؤال : متى قيل أن الظاهر يقتضي أن

---

(١) سورة الشعراء : ٢٦ / ١٩.

(٢) سورة الشعراء : ٢٦ / ٢١.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام / الشيخ الصدوق ١ : ١٧٦ ـــ ١٧٧ / ١ باب (١٥) ، والتوحيد / له أيضاً : ٧٤ / ٢٨ باب (٢) ، والاحتجاج ٢ : ٢١٨ ـــ ٢١٩ ، وبحار الأنوار ١١ : ٧٨ ــ ٨١.

ويُعدّ هذا الحديث الشريف من المراجع الأساسية لدفع شُبَه وإشكالات مخطئة الأنبياء عليهم السلام من الحشوية وغيرهم.

(٤) سورة طه : ٢٠ / ٩٢ ــ ٩٣.

(٥) تفسير المراغي / أحمد مصطفى المراغي ١٦ : ١١٢.

موسى كان أمره باللحاق به ، فعصى هارون أمره ؟ قلنا : يجوز أن يكون أمره بذلك بشرط المصلحة ، ورأى هارون الإقامة أصلح ، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب ، ويجوز أن يكون لم يأمره بذلك ، وإنّما أمره بمجاهدتهم وزجرهم عن القبيح ، وإنّما عاتبه مع أن اللوم توجّه على القوم ؛ لأنّ أمره بمفارقتهم لوم عليهم ، وقيل أن موقع الذنب ممن عظمت مرتبته أعظم ، فلما كان هارون أجل من خلّفه موسى خصّه باللائمة ، وهذا إنّما يتّجه إذا ثبت لهارون ذنب ، فأمّا وهو نقي الجيب من جميع الذنوب ، برئ الساحة من العيوب ، فالقول الأوّل هو الوجه » [١].

أي أنه لم يعص أخيه عليه السلام في شيء قط.

وقال الشيخ محمد جواد مغنية رحمه الله في معنى قوله ﴿ **أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي** ﴾ : (هذا ظاهره لوم أو عتاب لهارون عليه السلام أما في واقعه فهو تقريع للذين عبدوا العجل) [٢].

وقد سبقه الشيخ الطوسي إلى هذا المعنى قال : « وقوله : ﴿ **أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي** ﴾ صورته صورة الاستفهام ، والمراد به التقرير ؛ لأنّ موسى كان يعلم أن هارون لا يعصيه في أمره » [٣].

سادساً ــ ما يتعلّق بنبي الله داود عليه السلام :

تعرّض نبيّ الله داود عليه السلام كغيره من أنبياء الله ورسله عليهم السلام إلى مدّعيات المخطئة التي هي أشبه ما تكون بالسخافات منها إلى الإشكالات العلميّة ، سيما وقد تجرّأت على مقام خليفة الله في أرضه فزعمت ارتكابه أشدّ

---

(١) مجمع البيان ٧ : ٥٠.

(٢) التفسير الكاشف / محمد جواد مغنية ٥ : ٢٣٩.

(٣) التبيان ٧ : ٢٠١.

الفواحش التي يربأ عنها من لامس الإيمان قلبه ، فكيف بمن اطمأن قلبه بالإيمان ، وصار تجسيداً حيّاً له في حركاته وسكناته ؟!

ولا عجب في ذلك عند من آثر خرافات اليهود والذين تقنّعوا بالإسلام ككعب الأحبار وعبد الله بن سلام ووهب بن منبه في فهم القصص القرآني على غيرهم من أئمّة المسلمين وعلمائهم في التفسير ، الأمر الذي نجده واضحاً عند المخطئة في أكثر من مثال ، ومنه ما زعموه في تداعيات الخصم الذين تسوّروا المحراب على داود في القرآن الكريم !

قال تعالى : ﴿ **وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ * إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ * قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ * فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ** ﴾ (١).

وسبب هذه القصة الشريفة عند مخطئة الأنبياء عليهم السلام يرجع إلى ما رواه لهم وهب بن منبه في سبب نزولها ، وهي رواية خرافية مطوّلة وخلاصتها :

إنّه كان لداود عليه السلام تسعة وتسعون امرأة ، لكنّه لم يكتفِ بذلك حتّىٰ شغف قلبه بحبّ امرأة أُخرى كانت زوجة لأحد جنوده الذي يدعى (أوريا) أو (اهريا) فاحتال عليه بزجّه في إحدى أشرس المعارك مع الأعداء ليخلو له

---

(١) سورة ص : ٣٨ / ٢١ ــ ٢٥.

الجو بقتله ــ وهو ما حصل في لسان الرواية ــ ويضم حينئذٍ تلك المرأة إلى أزواجه ليكتمل بها نصاب المئة !!

وبهذا تكون الآيات الشريفة المذكورة قد شبّهت بنات حواء بالنعاج ! لينتبه داود من غفلته ويستغفر ربّه ! [١]

ومن هنا رأى الزمخشري أنّ هذه القصة بالغة التوبيخ بحقّ النبي داود عليه السلام ، ولعلّه لاستئناس ذهنه بمثل هذه الخرافات والأساطير [٢].

والحقّ في سبب نزولها هو ما تقدّم في رواية علي بن الجهم ، عن الإمام الرضا عليه السلام في أدلّة العصمة من السنّة النبويّة ، وكيف ضرب بيده عليه السلام على جبهته الشريفة حين سمع من علي بن الجهم ما يقولون بشأن داود عليه السلام من تلك الأكذوبة التي جاء بها وهب بن منبه وغيره من حثالات الكذّابين الذين أفسدوا على شرائح كثيرة من الأُمّة فهم حقائق القرآن خصوصاً فيما يتعلّق بأنبياء الله ورسله عليهم السلام وتأريخهم.

وفي ذلك يقول أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام : « **ولا أوتي برجل يقول : إنّ داود ارتكب الفاحشة إلّا ضربته حدّين أحدهما للقذف ، والآخر لأجل النبوّة ، لعظم ما ارتكب وجليل ما احتقب ، يرمي من قد رفع الله محلّه ، وأرسله من خلقه رحمة للعالمين وحجّة للمجتهدين** » [٣].

ولعلّ من نافلة القول أن نشير هنا إلى ما ذكره الأستاذ علي حسين

---

(١) راجع سبب نزول هذه الآيات في تفسير الطبري (جامع البيان) ٢٣ : ٧٥ / ٢٢٩٣٦ ، وأحكام القرآن / الجصاص ٣ : ٤٩٩ ، وزاد المسير / ابن الجوزي ٦ : ٣٢٦ ، والجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١٥ : ١٦٦ وغيرها كثير.

(٢) الكشاف ٤ : ١٤.

(٣) قصص الأنبياء المسمّىٰ بـ (عرائس المجالس) / أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري : ٢٨١.

السائح المغربي في بحثه الموسوم بـ (تراثنا وموازين النقد) حيث نقل فيه روايتين عن أصول الكافي.

يقول في أحديهما الإمام الصادق عليه السلام لأبي عبيدة : « **يا أبا عبيدة إذا قام قائم آل محمد عليهم السلام حكم بحكم داود وسليمان ، ولا يسأل عن بينة** » [١] ، ويقول عليه السلام في الأخرى : « **لا تذهب الدنيا حتّىٰ يخرج رجل منّي يحكم بحكومة آل داود ، ولا يُسأل بيّنة ، يعطي كلّ نفس حقّها** » [٢].

ثمّ زعم السائح بعد ذلك كذب تلك الأحاديث وإن واضعها يشير إلى خطأ اجرائي وقع فيه النبي داود مما استوجب عليه التوبة ، ثم نقل الآيات الواردة في قصة الخصم الذين تسوّروا المحراب واحتكموا إلى داود.

وقال : « ولست ألزم الشيعة بتفاسير أهل السنّة ، ولكنني أحيل إلى مجمع البيان للطبرسي ، والميزان للسيّد محمد حسين الطباطبائي ـــ إلى أن قال ـــ والحاكم بدون بيّنة لا يستوجب المدح ، ولا يصحّ أن يكون مجالاً للفخر بالنسبة للمهدي ، ولكن أحبار اليهود الذين أسلموا نفاقاً هم الذين وضعوا هذه الروايات ».

وما يعنينا هنا تصريحه بخطأ النبي داود عليه السلام الذي استوجب عليه التوبة ومن ثَمَّ إحالته إلى تفاسير الشيعة موهماً بأنّ العلّامة الطبرسي والسيّد الطباطبائي يؤيّدان على كلامه المذكور [٣].

---

(١) أصول الكافي ١ : ٤٢٧ / ١ باب في الأئمّة عليهم السلام أنّهم إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود ولا يُسألون البينة عليهم السلام.

(٢) أصول الكافي ١ : ٤٢٧ ـ ٤٢٨ / ٢ من الباب السابق.

(٣) تراثنا وموازين النقد / علي حسين السائح : ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، بحث منشور في مجلة كلية الدعوة الإسلامية في ليبيا ، العدد العاشر ، السنة / ١٩٩٣م ، بيروت.

ولا بأس هنا باطلالة سريعة على ما في تفاسير الشيعة ـــ ومن بينها مجمع البيان والميزان ـــ حول ما حكم به داود عليه السلام بين الخصمين ، لكي لا يلزمنا بعد ذلك أحد بما لا يلزم ، فنقول :

قال الشيخ الطوسي في التبيان : « فقالوا له : خصمان ، ولم يقولوا : نحن خصمان ، يعني فريقان ، لأنهما كان ملكين ، ولم يكونوا خصمين ، ولا بغىٰ أحدهما على الآخر » [١].

ويؤيّده قولهم له : (لا تخف) ، وهذا مما لا يوجّهه أحد من الرعية إلى الحاكم ، فإذا أضفنا فزعه عليه السلام منهم لدخولهم عليه من غير الجهة المعتادة ، دلّ ذلك بكلّ وضوح على أنّ القصّة لم تكن حقيقيّة وإنّما كانت في ظرف التمثّل ، تمثّل فيها الملائكة في صورة متخاصمين ـــ كما نصّ عليه السيد الطباطبائي في الميزان ـــ لأحدهما نعجة واحدة ، يسألها آخر له تسع وتسعون نعجة ، وسألوه القضاء ، فقال لصاحب النعجة الواحدة (لقد ظلمك) ولم يكن قضاؤه منجزاً ، ولو فرض ذلك لكان حكماً في ظرف التمثّل ، ومن المعلوم أن لا تكليف في هذا الظرف ، وإنّما التكليف في عالمنا المادي المحسوس ، ولم تقع الواقعة فيه ، ولا كان هناك متخاصمان ، ولا نعجة ولا نعاج إلّا في ذلك الظرف الذي لا تكليف فيه [٢].

وأمّا على قول المخطئة من أن الواقعة كانت حقيقة ، وإن الداخلين على داود عليه السلام كانوا بشراً ، والقصّة على ظاهرها ، فليس فيها ما يدلُّ على خطأ داود ، حيث أجاب علماء الشيعة ومفسّروهم على ما قد يقال بأنّه كيف قال

---

(١) التبيان ٨ : ٥٥٢.

(٢) الميزان ١٧ : ١٩٤.

داود عليه السلام لصاحب النعجة الواحدة : لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ، وهو بعد لم يعلم صحّة ما ادّعى ؟! ، إذ لابدّ وأن يكون في قوله (لقد ظلمك) من غير مسألة الخصم كلام محذوف وتقديره : (إن كان الأمر كما ذكرت) كما قاله السيد المرتضى [١].

ومثله قول الشيخ الطوسي في توضيح قوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ** ﴾ [٢] ، قال : « ومعناه : إن كان الأمر على ما تدّعيه لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه » [٣].

وقال الطبرسي في مجمع البيان في توضيح الآية : « إن كان الأمر على ما تدعيه لقد ظلمك بسؤاله إيّاك بضمّ نعجتك إلى نعاجه ، فأضاف المصدر إلى المفعول به » [٤].

وقال في الميزان في جواب المخطئة : « فينبغي أن يؤخذ قوله : (لقد ظلمك ... الخ) قضاء تقديرياً ، أي : إنّك مظلوم لو لم يأتِ خصيمك بحجة بيّنة ، وإنّما ذلك للحفظ على ما قامت عليه الحجّة من طريقي العقل والنقل أنّ الأنبياء معصومون بعصمة من الله ، لا يجوز عليهم كبيرة ولا صغيرة ، على أنّ الله سبحانه صرّح قبلاً بأنّه آتاه الحكمة ، وفصل الخطاب ولا يلائم ذلك خطأه في القضاء » [٥].

أقول : روى بخاريهم في صحيحه بسنده عن مجاهد في تفسير (فصل

---

(١) تنزيه الأنبياء : ٨٩.

(٢) سورة ص : ٣٨ / ٢٤.

(٣) التبيان ٨ : ٥٥٣.

(٤) مجمع البيان ٨ : ٦٠٦.

(٥) الميزان ١٧ : ١٩٤.

الخطاب) أنّه قال : (الفهم في القضاء) [١].

وأمّا عن وجه استغفار داود عليه السلام ، مع أنّ القضية كما يقول السيّد المرتضىٰ « لا دلالة في شيء منها على وقوع الخطأ من داود عليه السلام » [٢].

فهو ما ذكره العلّامة الطبرسي في مجمع البيان ، قال : « واختُلِفَ في استغفار داود عليه السلام من أي شيء كان ؟ فقيل أنّه حصل منه على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى ، والخضوع له والتذلّل بالعبادة والسجود كما حكى سبحانه عن إبراهيم عليه السلام بقوله : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [٣] ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ ﴾ [٤] ، فالمعنى : إنا قبلناه منه وأثبتناه عليه ، فأخرجه على لفظ الجزاء ، مثل قوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ [٥] ، وقوله : ﴿ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [٦] ، فلما كان المقصود من الاستغفار والتوبة : القبول ، قيل في جوابه : غفرنا » [٧].

هذا ، وأما قوله تعالى بعد قصّة الخصم الذين تسوّروا المحراب : ﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللهِ ﴾ [٨] ، فقد ظنّ المخطئة أنّه مشعر بخطأ داود عليه السلام وهو ليس كذلك.

---

(١) صحيح البخاري ٣ : ١٢٥٧ باب (٤٠) ﴿ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ﴾ ، من كتاب الأنبياء.

(٢) تنزيه الأنبياء : ٨٨.

(٣) سورة الشعراء : ٢٦ / ٨٢.

(٤) سورة ص : ٣٨ / ٢٥.

(٥) سورة النساء : ٤ / ١٤٢.

(٦) سورة البقرة : ٢ / ١٥.

(٧) مجمع البيان ٨ : ٣٥٣.

(٨) سورة ص : ٣٨ / ٢٦.

قال في الميزان : « قال بعضهم : إن في أمره بالحكم بالحقّ ، ونهيه عن اتّباع الهوى تنبيهاً لغيره ممن يلي أُمور الناس أن يحكم بينهم بالحقّ ولا يتّبع الباطل ، وإلّا فهو عليه السلام من حيث إنّه معصوم لا يحكم إلّا بالحقّ ولا يتّبع الباطل ».

وقد وافق السيّد الطباطبائي على ذلك ، وجعل العصمة غير مانعة من توجيه التكليف والنهي إلى المعصوم عليه السلام ، فقال معقّباً :

« وفيه : أنّ أمر تنبيه غيره بما وجّه إليه من التكليف في محلّه ، لكنّ عصمة المعصوم وعدم حكمه إلّا بالحقّ لا يمنع توجّه التكليف بالأمر والنهي إليه ، فإنّ العصمة لا توجب سلب اختياره .. » [1].

ونكتفي بهذا القدر مذكّرين بوجود جوابات مطوّلة في إثبات ما ادّعاه المخطئة بشأن داود عليه السلام ، وما زعمه الأستاذ علي حسين السائح المغربي حول تلك المسألة مع ربطه لبعض أحاديث الكافي بذلك [2].

ما يتعلق بنبي الله سليمان عليه السلام :

استدل نفاة العصمة المطلقة والمخطئة على عدم عصمة نبي الله سليمان عليه السلام بموردين من الكتاب العزيز ، وهما :

المورد الأوّل : قوله تعالى : ﴿ **إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ * فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ * رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ** ﴾ [3].

---

(١) الميزان ١٧ : ١٩٥.

(٢) راجع في ذلك دفاع عن الكافي / الدكتور ثامر العميدي ١ : ٤٩٤ ـــ ٥٢٦ ففيه تفصيل واسع لكلّ الشبهات التي أُثيرت حول حديثي الكافي وعصمة داود عليه السلام ، وقد اقتبسنا ما ذكرناه بشأن مفترياتهم حول عصمة النبي داود عليه السلام منه.

(٣) سورة ص : ٣٨ / ٣١ ـ ٣٣.

وقد تمسك الحشوية والمخطئة نتيجة فهمهم السيء بروايات لا يشك الباحث بأنّها من الإسرائيليات التي نفذت إلى تفاسير العامّة من خلال مفتريات اليهود الذين بقوا على يهوديتهم حتّى بعد اعلان إسلامهم كيدا في الدين ، أمثال كعب الأحبار الذي أفسد علم التفسير العامي من خلال ما بثّ فيه من أكاذيب لا أول لها ولا آخر ، وتناقلها بعض التابعين على أنّها حقائق مسلّمة.

ومنها ما رووه في هذه الآيات من أنّ سليمان عليه السلام كان يحبّ الخيل ، فاشتغل ذات يوم بعرضها حتى توارت الشمس بالحجاب ولم يصلِّ ، فآمر بردّ الأفراس وكانت عشرين فرساً ذات أجنحة ! فانتقم منها شرّ انتقام فقتلها جميعا لأنّها شغلته عن ذكر ربّه ، ثمّ تاب بعد ذلك على خطئه واستغفر الله من ذلك !

وقد تأثّر بهذه الأكاذيب كبار مفسّريهم حتّى زعم الطبري في معنى قوله تعالى : ﴿ **إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ** ... الخ ﴾ بقوله : « يقول تعالى ذكره إنّه توّاب إلى الله من خطيئته التي أخطأها إذ عرض عليه بالعشي الصافنات ... » [١].

وقال العلّامة الطبرسي في مجمع البيان : « وفي روايات أصحابنا أنّه فاته أول الوقت ، وقال الجبائي : لم يفته الفرض ، وإنّما فاته نفل كان يفعله آخر النهار لاشتغاله بالخيل ، وقيل : إنّ ﴿ **ذِكْرِ رَبِّي** ﴾ كناية عن كتاب التوراة » [٢].

وقد روى الطبري عن ابن عباس قال : « سألت عليّاً عليه السلام عن هذه الآية ، فقال عليه السلام : **ما بلغك فيها يا ابن عباس** ؟ فقلت : سمعت كعباً يقول : اشتغل

---

(١) جامع البيان / الطبري ٢٣ : ١٨٢ / ٢٢٩٥٣.

(٢) مجمع البيان ٨ : ٧٤٠.

سليمان بعرض الأفراس حتّى فاتته الصلاة ! فقال : ردّوها عليَّ يعني الأفراس ، وكانت أربعة عشر ، فأمر بضرب سوقها وأعناقها بالسيف فقتلها ، فسلبه الله ملكه أربعة عشر يوماً ، لأنّه ظلم الخيل بقتلها ، فقال علي عليه السلام : **كذب كعب ، لكن اشتغل سليمان بعرض الأفراس ذات يوم لأنّه أراد جهاد العدو حتّى توارت الشمس بالحجاب ، فقال بأمر الله تعالى للملائكة الموكّلين بالشمس : ردّوها عليَّ ، فَرُدّتْ ، فصلّى العصر في وقتها ، وإنّ أنبياء الله لا يظلمون ولا يأمرون بالظلم؛ لأنّهم معصومون مطهّرون** » [1].

وفي هذا يقول الشيخ الصدوق في أهمّ كتبه : « إنّ الجهّال من أهل الخلاف يزعمون ان سليمان عليه السلام اشتغل ذات يوم بعرض الخيل حتّى توارت الشمس بالحجاب ، ثمّ أمر بردّ الخيل وأمر بضرب سوقها وأعناقها ، وقال : إنّها شغلتني عن ذكر ربّي ، وليس كما يقولون ، جلّ نبيّ الله سليمان عليه السلام عن مثل هذا الفعل ، لأنّه لم يكن للخيل ذنب فيضرب سوقها وأعناقها ، لأنّها لم تُعرض نفسها عليه و لم تشغله ، وإنّما عُرضت عليه وهي بهائم غير مكلّفة.

والصحيح في ذلك ما روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال : « **إنّ سليمان بن داود عليه السلام عرض عليه ذات يوم بالعشي الخيل ، فاشتغل بالنظر إليها حتّى توارت الشمس بالحجاب ، فقال للملائكة : ردّوا الشمس عليَّ حتّى أُصلّي صلاتي في وقتها ، فردّوها فقام فطفق مسح ساقيه وعنقه ، وأمر أصحابه الذين فاتتهم الصلاة معه بمثل ذلك ، وكان ذلك وضوؤهم للصلاة** » [2].

وحاشا لسليمان النبي عليه السلام من كلّ ما نسبوه إليه ، ولكنّهم حشوية يجهلون ، ومخطئة يناقضون أنفسهم وما يشعرون ، ولو سألت أحدهم : أيجوز

---

(١) مجمع البيان ٨ : ٧٤١.

(٢) من لا يحضره الفقيه / الشيخ الصدوق : ١ : ٢٠٢ / ٦٠٧.

لك أن تقتل بهيمة واحدة من غير ذنب ؟ لقال : كلا وألف كلا ، ولكن إذا جاء الدور إلى قصّة سليمان عليه السلام ، قالوا : إنّه عرقب عشرين فرسا (طيّاراً) ثمّ ضرب أعناقها بلا ذنب ، ثمّ ندم على تفريطه واستغفر الله تعالى وتاب إليه.

ولو قلنا إليه : ما تقول في رجل من أثرياء العالم كان يمتلك عشرين طائرة ذات مواصفات عالية لا توجد إلّا فيها ، فهي لا تحتاج إلى مطار لتقلع منه أو تهبط عليه بل يكفيها في ذلك أي مكان ، ولا تحتاج في طيرانها إلى وقود أصلاً ، ولا تكلّف صاحبها أكثر من الحشيش ، ومع هذا فإنّ مالكها في حالة غضب أمر بتفجيرها كلّها في ساعة واحدة ، وأحالها إلى رماد !

لا شك أنّه سيرميه بالسفاهة ويحكم بالحجر على أمواله بلا أدنى تأمّل !

ولا فرق في هذا المثال وبين ما نسبوه إلى سليمان عليه السلام.

ومن هنا وقف الإمامية تجاه هذه الأباطيل موقفاً صلباً ودافعوا عن جميع الأنبياء عليهم السلام وأثبتوا عصمتهم اقتداء بأهل البيت عليهم السلام ، وفي خصوص سليمان عليه السلام ، قال السيد المرتضى قدّس الله روحه : « ظاهر الآية لا يدلّ على إضافة قبيح إلى النبيّ ، والرواية إذا كانت مخالفة لما تقتضيه الأدلّة لا يلتفت إليها لو كانت قويّة ظاهرة ، فكيف إذا كانت ضعيفة واهية ، والذي يدلّ على ما ذكرناه على سبيل الجملة ، أنّ الله تعالى ابتدأ الآية بمدحه والثناء عليه فقال : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ [1] وليس يجوز أن يثني عليه بهذا الثناء ثمّ يتبعه من غير فصل بإضافة القبيح إليه ، وانّه تلهى بعرض الخيل عن فعل المفروض عليه من الصلاة ، والذي يقتضيه الظاهر أنّ حبّه للخيل وشغفه بها كان عن إذن ربّه وأمره وبتذكيره إيّاه ؛ لأنّ الله تعالى قد أمرنا بارتباط الخيل وإعدادها لمحاربة

---

(١) سورة ص : ٣٨ / ٣٠.

الأعداء ، فلا ينكر أن يكون سليمان عليه السلام مأمور بمثل ذلك » [١].

وقد تناول العلّامة المجلسي في البحار الآيات المذكورة وما قاله الحشوية ، وما أجاب به هو وعلماؤنا تفصيلاً ، وبين خطأ المخطئة من وجوه كثيرة لا حاجة بنا إليها بعد وضوح كذب تلك الروايات الملفّقة على لسان كعب الأحبار وغيره من حثالات الرواة.

جدير بالذكر أنّ الطبري روى عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ **فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ** ﴾ [٢] أنّه قال : « جعل يمسح أعراف الخيل وعراقيبها حبّاً لها » ثمّ قال الطبري بعد ذلك : « وهذا القول الذي ذكرناه عن ابن عباس أشبه بتأويل الآية ، لأنّ نبيّ الله عليه السلام لم يكن إن شاء الله ليعذّب حيوان بالعرقبة ، ويهلك مالاً من ماله بغير سبب ، سوى أنّه اشتغل عن صلاته بالنظر إليها ، ولا ذنب لها باشتغاله بالنظر إليها » [٣].

وهذا كلام مقبول ومعقول ، لكن ابن كثير رفض في تفسيره مثل هذا الكلام وقال عنه : « فيه نظر !! لأنّه قد يجوز في شرعهم جواز مثل هذا ، ولا سيما إذا كان غضباً لله تعالى بسبب أنّه اشتغل بها حتّى خرج وقت الصلاة » [٤].

وهو كما ترى قول متهافت وساقط جداً ، وأمّا التعليل الذي ذكره بعد قوله (فيه نظر) فهو لا يساوي في سوق ذوي الأبصار فلساً واحداً ، لأنّ قتل الأفراس بلا ذنب قبيح ، والقبيح لا يجوز ارتكابه في جميع الشرائع إلّا في شرع ابن كثير ، والقتل غضباً لله لا يكون إلّا على مستحقّه ، وإلّا فهو ليس لله

---

(١) تنزيه الأنبياء : ٩٣.

(٢) سورة ص : ٣٨ / ٣٣.

(٣) جامع البيان ٢٣ : ١٨٦ / ٢٢٩٧٤.

(٤) تفسير ابن كثير ٤ : ٣٧.

تعالى ، والأنبياء عليهم السلام مترهون عنه.

المورد الثاني : قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ * قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّن بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ** ﴾ [1].

وقد روى لهم شيخ المضيرة أبو هريرة في أصحّ كتبهم مرفوعاً أن سليمان النبي عليه السلام قال : « لأطوفن الليلة عن سبعين امرأة تحمل كلّ امرأة فارساً يجاهد في سبيل الله ، فقال له صاحبه : إن شاء الله ، فلم يقل ، ولم تحمل شيئاً إلّا واحداً ساقطاً إحدى شقّيه » [2] فهو الذي ألقى جسدا على كرسي سليمان !

وهذه الرواية كذب لا ريب فيه ، ولعلّ أبا هريرة أخذها من أُستاذه كعب الأحبار ونسبها إلى النبي صلى الله عليه وآله كذباً ، والنبي صلى الله عليه وآله أعلم من غيره بما يجوز وما لا يجوز على الأنبياء عليهم السلام ، وقد نسبت هذه الرواية إلى سليمان ما لا يجوز عليه ، بل فضلت أحد رعيته عليه ، وجعلته أكثر من نبيّه علماً وذكراً لله عزّوجلّ !

على أنّ ظاهر رواية البخاري خبيث جداً لأنّه يفيد أن ترك سليمان عليه السلام الاستثناء لا عن سهو بل عن عمد وسبق إصرار ، ألا ترى أبا هريرة يزعم أنّ أحد رعيته ذكّره بالاستثناء ومع هذا لم يفعل !

فانظر إلى مقام الأنبياء عليهم السلام عند هؤلاء القوم الذين لا يفقهون حديثاً !

ولهم روايات أخرى كثيرة طافحة بكل خرافة آثرنا تركها لوضوح خرافاتها ، وخلاصتها أنّ سليمان عليه السلام ضحك عليه جني أو شيطان اسمه صخر ، أو آصر ، أو آصف ، أو حبقيق ، وأنّه أخذ منه خاتمه وألقاه في البحر ،

---

(١) سورة ص : ٣٨ / ٣٤ ــ ٣٥.

(٢) صحيح البخاري ٤ : ١٣٦.

فضاع ملك سليمان ، لكنّه صاد سمكة في البحر وفتح بطنها فوجد خاتمه فيها فعاد له ملكه !!

ونحو هذا من القصص الخرافية الإسرائيلية التي نتزّه كتابنا عن ذكرها [١].

وقد ذهب علماء الشيعة إلى نزاهة سليمان عليه السلام عن كلّ ما ذكروه ، وخلاصة ما ذكروه أنّ الآية الشريفة لم تذكر فعل سليمان الذي تاب منه واستغفر ربّه ، وهذا بحدّ ذاته يشير إلى أنّه لم يكن ذنباً أو معصية ، وإنّما قد يكون صدر منه عليه السلام ما هو بخلاف الأولى فعوتب عليه ، وتوبته عليه السلام لا لاقترافه معصية بل لتركه الأولى [٢].

قال الشيخ الطوسي بعد أن ذكر تلك الخرافات عن العامّة : « والذي قاله المفسّرون من أهل الحقّ ومن نزّه الأنبياء عن القبائح ونزّه الله تعالى عن مثل ذلك ، هو أنّه لا يجوز أن يمكن الله جنيّاً ليتمثّل في صورة نبي لما في ذلك من الاستبعاد ، وأنّ النبوة لا تكون في الخاتم ، وأنّه تعالى لا يسلب النبيّ نبوّته ، وليس في الآية شيء من ذلك وإنّما قال فيها أنّه أُلقي على كرسيه جسداً ... إلى أن قال ــ معرضاً بخبر أبي هريرة ــ ومن قال من حيث إنّه لم يستثنِ مشيئة الله في ذلك فقوله فاسد ، لأنّه وإن لم يذكر مشيئة الله لفظاً ــ يعني على تقدير صحّة الخبر ــ فلابدّ من تقديرها في المعنى ، وإلّا لم يأمن أن يكون خبره كذباً » [٣].

---

(١) انظر هذه الخرافات في تفسير الطبري ٢٣ : ١٨٦ ــ ١٨٧ / ٢٢٩٧٥ و ٢٢٩٧٩ و ٢٢٩٨٠ ، وتفسير ابن كثير ٤ : ٣٨ ، وفتح الباري / ابن حجر العسقلاني ٦ : ٣٢٩ وغيرها كثير.

(٢) راجع : تنزيه الأنبياء عليهم السلام : ١٣٧ وتفسير القرآن الكريم / صدر المتألهين الشيرازي ٣ : ١٢١ وتفسير الكاشف / محمد جواد مغنية ٦ : ٣٧٩.

(٣) التبيان ٨ : ٥٦٢ ومثله في مجمع البيان ٨ : ٣٦٠.

وقال في الميزان بعد أن أشار إلى روايات الفريقين الواردة في المراد من الجسد الذي أُلقي على كرسي سليمان : « والذي يمكن أن يؤخذ من بينها إجمالاً أنّه كان جسد صبي له أماته الله وألقى جسده على كرسيه.

ولقوله : ﴿ ثُمَّ أَنَابَ * قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ [١] إشعاراً ودلالة على أنّه كان له عليه السلام فيه رجاء أو أُمنية في الله ، فأماته الله سبحانه وألقاه على كرسيه ، فنبّهه أن يفوض الأمر إلى الله ويسلّم له » [٢].

لا أنّه كما زعم أبو هريرة في خبر البخاري.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

وصلّى الله على نبيّنا محمد وآله الطاهرين

---

(١) سورة ص : ٣٨ / ٣٤ ــ ٣٥.

(٢) الميزان ١٧ : ٢٠٤.

فهرس المحتويات

مقدّمة المركز **١**

مقدّمة المؤلف **٧**

توطئة ٩

العصمة في اللغة والاصطلاح ٩

العصمة لغة ٩

العصمة اصطلاحاً ١٠

أوّلاً ــ العصمة عند الإمامية ١٠

ثانياً ــ العصمة عند المعتزلة ١٢

ثالثاً ــ العصمة عند الأشاعرة ١٣

الفصل الأول : أدلّة العصمة المطلقة من القرآن الكريم **١٥**

الآية الأُولى ١٥

الآية الثانية ١٧

الآية الثالثة ٢٠

الآية الرابعة ٢٥

الآية الخامسة ٣١

الآية السادسة ٣٢

الآية السابعة ٣٣

الفصل الثاني : أدلّة العصمة المطلقة من السنّة والدليل العقلي **٣٧**

المبحث الأوّل : أدلّة العصمة المطلقة من السنّة **٣٧**

الحديث الأول ٣٧

الحديث الثاني ٣٨

الحديث الثالث ٣٩

الحديث الرابع ٤٣
الحديث الخامس ٤٣
الحديث السادس ٣٢
الحديث السابع ٤٤
المبحث الثاني : العصمة المطلقة في أدلة العقول ٤٥
الدليل الأوّل : دلالة المعجز وانتفاء البعثة مع عدم العصمة المطلقة ٤٥
الدليل الثاني : امتناع إيذاء المعصوم عليه السلام ٤٨
الدليل الثالث : الاحتياج للمعصوم ٤٩
الدليل الرابع : وجوب متابعة المعصوم عليه السلام ٥١
الفصل الثالث : ظواهر الكتاب المنافية لعصمة الأنبياء عليهم السلام ٥٥
الطائفة الأولى : ما يمس ظاهرها عصمة جميع الأنبياء عليهم السلام ٥٥
الطائفة الثانية : ما يمس ظاهرها عصمة بعض الأنبياء عليهم السلام ٦٣
أوّلاً : ما يتعلّق بنبي الله آدم عليه السلام ٦٣
ثانياً : ما يتعلّق بنبي الله نوح عليه السلام ٧٠
ثالثاً : ما يتعلّق بنبي الله إبراهيم الخليل عليه السلام ٧٤
تتريه إبراهيم عليه السلام من رذيلة الكذب ٨٣
رابعاً : ما يتعلّق بنبيّ الله يونس عليه السلام ٩٠
خامساً : ما يتعلّق بنبي الله موسى ووصيّه هارون عليهما السلام ٩٣
١ : ما يتعلّق بنبي الله موسى عليه السلام ٩٣
٢ : ما يتعلّق بنبي الله هارون عليه السلام ٩٩
سادساً : ما يتعلّق بنبي الله داود عليه السلام ١٠٠
سابعاً : ما يتعلق بنبي الله سليمان عليه السلام ١٠٧
فهرس المحتويات ١١٥